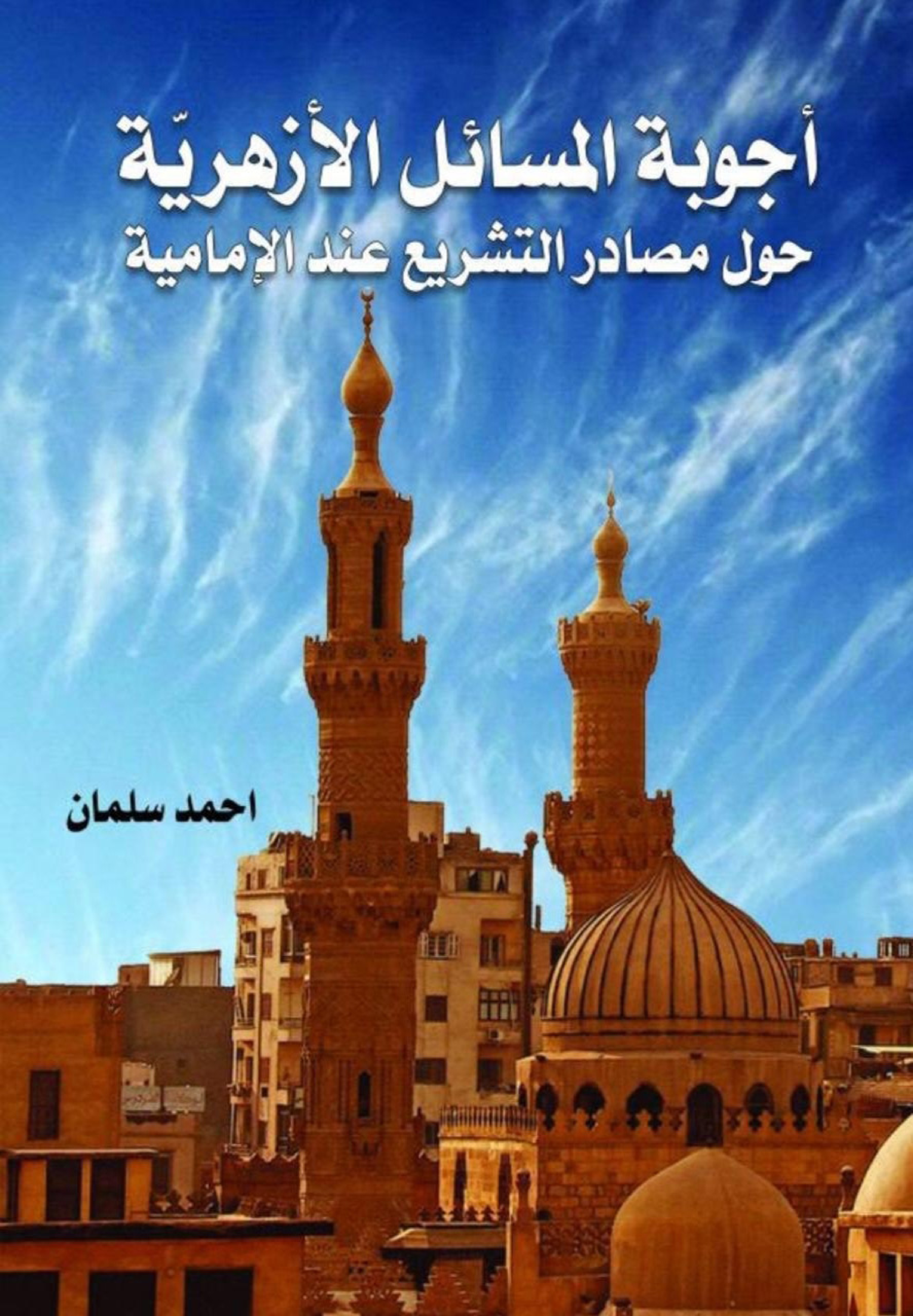

أجوبة المسائل الأزهريّة
حول مصادر التشريع عند الإمامية
احمد سلمان

أجوبة المسائل الأزهريّة

حول مصادر التشريع عند الإماميّة

أجوبة المسائل الأزهريّة

حول مصادر التشريع عند الإماميّة

تأليف

أحمد سلمان



الطبعة الأولى

1440هـ - 2019م

مصـــدرالفـهـرسـة: IQ-KaPLI ara IQ-KaPLI rda

رقـم تصـنيـفLC : BP212.5 .S25 A5 2019

المؤلـف الشخـصي : سلمان، احمد – مؤلف.

الــعـــنـــــوان : اجوبة المسائل الازهرية حول مصادر التشريع عند الامامية

بـيــان المسـؤولـيـة : تأليف الشيخ احمد سلمان.

بـيــانـــات الطــبـــع : الطبعة الاولى.

بــيــانـــات الـنـشـــر : كربلاء، العراق : العتبة الحسينية المقدسة، قسم الشؤون الدينية، شعبة البحوث والدراسات، 2019 / 1440 للهجرة.

الـوصـف الـمــادي : 234 صفحة ؛ 24 سم.

سـلـسـلـة الـنـشــر : (العتبة الحسينية المقدسة؛ 592).

سـلـسـلـة الـنـشــر : (شعبة البحوث والدراسات؛77).

تبصرة ببليوجرافية : يتضمن هوامش، لائحة المصادر (الصفحات 213-230).

موضــوع شخصي : كريمة، احمد محمود، 1951- .

مصطلح موضوعي : عقائد الشيعة الامامية – دفع مطاعن.

مصطلح موضوعي : القرآن – دفع مطاعن.

مصطلح موضوعي : القرآن – تفاسير الشيعة الامامية – دفع مطاعن.

مصطلح موضوعي : الشيعة الامامية – دفع مطاعن.

مصطلح موضوعي : التشريع الاسلامي – مصادر.

اسم هـيـئة اضــافي : العتبة الحسينية المقدسة (كربلاء، العراق). قسم الشؤون الدينية. شعبة البحوث والدراسات.

الحسينية العتبة مكتبة في النشر قبل الفهرسة تمت

التصميم: علي جبار

مقدمة

الصراع المذهبيّ -الدائر بين كبريي المذاهب الإسلاميّة السنّة والشيعة- صراع طويل يمتدّ عمره بامتداد الإسلام نفسه من خلال رحلته الطويلة بمحطّات شتّى وألوان عدّة، فربّما احتدّ وتشنّج -في محطّات- حتّى ليتفاقم به الأمر إلى القتال الدمويّ واستباحة الأرواح والأموال والأعراض، أو هدأ وانحصر في الرواق الفكري والعلمي ومقارعة الحجج والبراهين.

واللون الأوّل لا حقّ فيه ولا باطل إذ لا يعدو صانعوه ومتبنّوه عن كونهم أصحاب مآرب ومصالح ينفخون في الصراع بغية الفتن والإحن، وأمّا الثاني فهو ما تبنّاه ثلّة من علماء الأمّة بغرض التقريب بين المسلمين ودرء الفتنة والفرقة بينهم من خلال التعرّف على أفكار وعقائد ومستندات الطرف الآخر، وعدم الاعتناء بما ينقله المتعصّبون بغية الفتنة، وخير مثال على ذلك كتاب المراجعات بين السيد عبد الحسين شرف الدين وإمام الأزهر في حينه الشيخ سليم البشري، وكذا المراسلات التي كانت بين السيد البروجردي والشيخ محمد شلتوت.

ولن نجانب الحقيقة إذا ما قلنا أنّ كتاب "أجوبة المسائل الأزهريّة حول مصادر التشريع عند الإماميّة" هو واحد من تلك النماذج، وقد خطّه يراع الباحث الإسلامي المعروف الشيخ أحمد سلمان للرّد على أسئلة وإشكالات الشيخ أحمد محمود كريمة أستاذ الفقه المقارن والشريعة

الإسلاميّة بجامعة الأزهر والتي قام بتوجيهها للعتبة الحسينيّة وأسماها (مشروع حوار مذهبي) ضمن مشروعه في التقريب بين المذاهب.

لهذا تأمل شعبة البحوث والدراسات التابعة لقسم الشؤون الدينيّة في العتبة الحسينيّة المقدّسة أن تكون قد حقّقت خطوة جديدة في طريق الوحدة الإسلاميّة ونشر الثقافة ذات المضمون النافع والمساهم في إصلاح ما تعيشه الأمّة.

والله وليّ التوفيق...

شعبة البحوث والدراسات
التابعة لقسم الشؤون الدينيّة
في العتبة الحسينيّة المقدّسة



توطئة

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأزكى التسليم على خاتم الأنبياء وسيد المرسلين محمد ﷺ وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين الغرّ الميامين الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم تطهيرا، ورضي الله على أصحابه الذين صدقوا ما عاهدوا الله عليه وما بدّلوا تبديلا:

أمّا بعد، فقد تفضّل سماحة الشيخ أحمد كريمة بإرسال مجموعة من المسائل حول مصادر التشريع في مذهب أهل البيت عليهم السلام قاصدا بذلك رفع الغشاوة وإزالة الغمامة حول ما أثير سابقا ويثار اليوم عن الطائفة الإمامية أعلى الله برهانها.

وهذا الكتاب الذي بين يديك هو إجابة على هذه المسائل طبقا لقواعد مذهب أهل البيت عليهم السلام في الاستدلال والاستنباط والتعاطي مع النصوص القرآنيّة والروائيّة والتاريخيّة بحيث ندفع بذلك كلّ تهمة يمكن أن توجّه إلى هذه الفرقة التي لازالت مرمى سهام الحاقدين والمعاندين، الذين لا يريدون خيرا بالإسلام وأهله.

نسأل الله تعالى أن يوفّقنا لما يحبّه ويرضاه وأن يرينا الحقّ حقّ ويرزقنا

اتّباعه ويرينا الباطل باطلا ويرزقنا اجتنابه ويجعلنا ممّن يظهر الحقّ على أيديهم، ويجمع شتات المسلمين على كلمة التوحيد، إنّه أكرم الأكرمين، والحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله على محمد وآله الطيِّبين الطاهرين.

في 25 محرّم الحرام 1440هـ

أحمد سلمان

كلمة في التقريب

إنّ من أهمّ ما جاء به الدين وندب إليه الشارع المقدّس هو توحيد الكلمة وجمع شتات الناس، ففي كتاب الله المجيد الذي نتلوه آناء الليل وطرفي النهار نجد أنّ من أعظم نعمه تعالى علينا تأليف القلوب: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ ۚ وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾، وقال عزّ من قائل: ﴿وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ ۚ لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مَّآ أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾، كما نهانا عن بثّ الفرقة بين المسلمين بقوله: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخْتَلَفُواْ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾، وقوله تعالى ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ ۚ إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ﴾.

ولو نظرنا في ما صحّ عندنا من سنّة المصطفى صلى الله عليه وآله وأهل بيته الأطهار عليهم السلام لوجدنا عشرات الأحاديث التي تحثّنا على الاجتماع وتنهانا عن الفرقة وتؤسّس إلى مبدأ الأخوّة بين المسلمين ودعوتهم إلى التعاون والتعاضد والتكافل، وسأكتفي كمثال على هذا برسالة جعفر بن محمد الصادق عليه السلام لشيعته في الكوفة حيث قال لحاملها زيد الشحّام: اقرأ على من ترى أنّه يطيعني منهم ويأخذ بقولي السلام، وأوصيكم بتقوى الله عزّ وجل والورع

في دينكم والاجتهاد لله وصدق الحديث وأداء الأمانة وطول السجود وحسن الجوار فبهذا جاء محمد صلى الله عليه وآله، أدّوا الأمانة إلى من ائتمنكم عليها برّا أو فاجرا فإنّ رسول الله صلى الله عليه وآله كان يأمر بأداء الخيط والمخيط، صِلوا عشائركم واشهدوا جنائزهم وعودوا مرضاهم وأدّوا حقوقهم فإنّ الرجل منكم إذا ورع في دينه وصدق الحديث وأدّى الأمانة وحسن خلقه مع الناس قيل: هذا "جعفريّ" فيسرّني ذلك ويدخل عليّ منه السرور وقيل: هذا أدب جعفر[1].

ولعلّ السبب في تردّي أحوال المسلمين وتخلّفهم عن ركب الحضارة البشريّة هو تضييعهم لهذا الأصل الأصيل وهو تأليف قلوب المسلمين وجمع كلمتهم، بل تجاوزنا مرحلة التضييع والإهمال ودخلنا مرحلة التأجيج والتهييج، فكم من المنابر والصحف والفضائيات تشعل نار الفتنة بين المسلمين وتسعى ليلا نهارا لتأليب المسلمين بعضهم على بعض بل سمعناهم ورأيناهم وهم يشجّعون على سفك الدماء المحرّمة التي ورد في الأثر أنّها أشدّ حرمة عند الله من الكعبة!

إنّ أوّل طريق إصلاح هذه الحالة السيئة فتح قنوات تواصل وحوار بين علماء الأمّة، وتحريك المياه الراكدة التي أسنت من أصوات الطائفيين والتكفيريين، والعودة إلى النهج القرآني الأصيل: ﴿ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾.

ومن هنا فإنّنا نعتبر الرسالة التي وجّهها العلامة أحمد كريمة الأزهري

(1) الكافي 2/ 636.

للشيعة الإماميّة خطوة في الاتجاه الصحيح، وهي بداية طيّبة لفتح قناة حوار بين الطائفتين الكريمتين نطوي من خلالها صفحة الماضي المظلم ونشرع في تأسيس مستقبل مشرق يضمن بيئة صحيّة لأبنائنا بعيدا عن كدورات التطرّف ونتانة الطائفيّة المقيتة[1].

(1) رغم شدّة فرحي بما خطّه يمين العلامة أحمد كريمة إلّا أنّني استأت كثيرا من إحالته في أكثر من مورد من رسالته إلى كتاب (مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة) والذي اعتبر مؤلّفه فيه أنّ التقريب مجرّد خدعة لنشر الباطل وهاجم كلّ من دعا إليه!

قواعد منهجيّة ضروريّة

قبل الدخول في أجوبة مسائل الشيخ كريمة، لابدّ من عرض قواعد عامّة تمثّل خارطة طريق في الحوار أمام كلّ من يريد التعرّف على عقيدة الشيعة الإماميّة، ولعلّ الخلل الرئيسي في كلّ ما حصل على مرّ السنوات المنصرمة هو عدم مراعاة هذه القواعد عند محاولة التعرّف على أصول مذهب الشيعة الإماميّة!

ومن هنا فإنّي قدّمت هذا البحث لكي تكون الصورة واضحة عند القارىء الكريم، بل سيتّضح الجواب على كثير من الأسئلة المرسلة من خلال هذه القواعد التي سنذكرها الآن:

القاعدة الأولى: تجنّب الوسائط في النقل

من أهمّ القواعد التي يحتاجها الباحث في العقائد هو الاطّلاع مباشرة على كتب الفرقة التي يريد تقييم أصولها وتجنّب النقل بالوسائط، إذ إنّ كثيرا ممّن كتب حول الشيعة وقع في هذا الفخّ وهو "النقل بالواسطة" سواء في جانب الأحاديث والروايات أو في جانب الآراء والمقولات الكلاميّة والعقديّة.

ومن أبرز الذين وقعوا في هذا الفخّ الاديب والمفكّر والمؤرّخ المصري الكبير أحمد أمين في كتابه فجر الإسلام، الذي ضمّنه للأسف الشديد جملة من الاتهامات الشنيعة لمذهب الشيعة الإماميّة بحيث تقشعرّ الجلود

وترتجف القلوب لفظاعتها، ويحسن بنا في هذا الموضع نقل ما كتبه المرجع الديني محمد حسين كاشف الغطاء رائد التقريب في زمانه حيث قال:...حتّى وقع في يدي في تلك الآونة كتاب الكاتب الشهير (أحمد أمين) الذي أسماه (فجر الإسلام) فسبرته حتى بلغت منه إلى ذكر (الشيعة) فوجدته يكتب عنهم كخابط عشواء أو حاطب ليل، ولو أنّ رجلا في أقاصي الصين كتب عنهم في هذا العصر تلك الكتابة لم ينفسخ له العذر، ولم ترتفع عنه اللائمة، ولكن وقفت على قدم ثابتة من صحّة ما كتبه ذلك الشاب، وقلت: إذا كان مثل هذا الرجل وهو يكتب كتابا يريد نشره في الأمّة الواحدة التي جعلها الله إخوانا بنصّ فرقانه المجيد، واستطلاع أحوالهم، والوقوف على حقيقة أمرهم على كثب منه أيسر شيء عليه، ومع ذلك يسترسل ذلك الاسترسال، ويتقوّل على تلك الطائفة تلك الأقاويل ، إذن فما حال السواد والرعاع من عامّة المسلمين [1]!

ثم نقل الشيخ قصّة لقائه بـ(أحمد أمين) فقال: ومن غريب الاتفاق أنّ (أحمد أمين) في العام الماضي (1349 هجري) بعد انتشار كتابه، ووقوف عدّة من علماء النجف عليه زار (مدينة العلم) وحظي بالتشرف بأعتاب باب تلك المدينة في الوفد المصري المؤلّف من زهاء ثلاثين بين مدرّس وتلميذ، وزارنا بجماعته، ومكثوا هزيعا من ليلة من ليالي شهر رمضان في نادينا في محفل حاشد، فعاتبناه على تلك الهفوات عتابا خفيفا، وصفحنا عنه صفحا جميلا، وأردنا أن نمرّ عليه كراما ونقول له سلاما، وكان أقصى ما عنده من الاعتذار "عدم الاطّلاع وقلّة المصادر"؟! فقلنا : وهذا أيضا غير سديد، فإنّ

---

(1) أصل الشيعة وأصولها 19.

من يريد أن يكتب عن موضوع يلزم عليه أوّلا أن يستحضر العدّة الكافية، ويستقصي الاستقصاء التام، وإلّا فلا يجوز له الخوض فيه والتعرّض له، وكيف أصبحت مكتبات الشيعة ومنها مكتبتنا المشتملة على ما يناهز خمسة آلاف مجلّد أكثرها من كتب علماء السنة، وهي في بلدة كالنجف فقيرة من كل شيء إلّا من العلم والصلاح إن شاء الله، ومكتبات القاهرة ذات العظمة والشأن خالية من كتب الشيعة إلّا شيئا لا يذكر[1].

فمقتضى الأمانة العلميّة أن يسمع الباحث من الطرف الآخر مباشرة وأن يقرأ من كتبهم لا أن يعتمد على الوسائط التي قد تكون فاقدة لأبجديات البحث العلمي أو الأمانة العلميّة، فكم من الكتب التي كتبت ضدّ الشيعة تلاعبت بالحقائق ببتر النصوص وتحريفها أو باختلاق نصوص لا وجود لها البتّة في كتب الشيعة ونسبتها إليهم[2].

القاعدة الثانية: مدلول النصّ القرآني

يعتبر القرآن الكريم أهمّ قاعدة مشتركة بين المسلمين ملزمة لكلّ الأطراف، وذلك لكونه قطعيّ الصدور مسلّم الحجيّة فلا مجال للتشكيك فيه بأيّ حال من الأحوال إلّا لمن قد خرج عن ربقة المسلمين وتديّن بملّة الكافرين.

---

(1) أصل الشيعة وأصولها 20.

(2) والظاهر أنّ الشيخ وفّقه الله لكلّ خير قد وقع في هذا الفخّ فأكثر من النقل والاقتباس عن كتاب "مسألة التقريب بين أهل السنّة والشيعة" للقفاري، وزاد الطين بلّة عندما أحال القارىء على كتاب "أصول مذهب الشيعة" للقفاري، إذ أنّ مؤلّف هذه الكتب يعتبر من أكثر المعاصرين الذين حادوا عن الأمانة العلمية وتفنّنوا في التلاعب بالنصوص وبترها عن سياقاتها وتدليس على القارىء ولا حول ولا قوّة إلّا بالله العليّ العظيم.

لكن تبقى القضيّة المختلف فيها هي دلالة الآيات القرآنية وفهمها، فلا شكّ أنّ قسما كبيرا من الآيات القرآنية قد وقع الخلاف في مدلولاتها وقبل ذلك في أسباب نزولها، وبالتالي فعند الاستدلال على الشيعة بآيات الكتاب فإنّ ذلك لا يكون إلّا بأمرين:

- إمّا بالآيات الصريحة التي لم يقع خلاف في مدلولها
- وإمّا بإلزام الشيعة بتفاسيرهم التي التزموا بها

ومن هذا المنطلق لا يصحّ إلزام الشيعة بتفسيرات أهل السنّة للآيات القرآنية التي وقع فيها الخلاف سواء في فهم ألفاظها أو في أسباب نزولها التي رووها عن بعض الصحابة والتابعين.

القاعدة الثالثة: الرواية أعمّ من الرأي

لا شكّ أنّ إيراد أحد المصنّفين لرواية في كتابه لا يعني تبنّيها والاعتقاد بمضمونها، فالرواية أعمّ من الرأي والاعتقاد، وقد اتّفق أهل العلم كافّة على جواز رواية الخبر الضعيف دون الموضوع المقطوع الكذب، ولا أعلم في ذلك خلافا بينهم[1].

وقد يتبادر لذهنك هذا السؤال: لماذا يورد العلماء بعض الأحاديث الضعيفة في مصنّفاتهم مع وضوح ضعفها وظهور وهنها؟ والجواب على ذلك هو: أنّ هؤلاء الأعلام رأوا أنّ في نقل هذا الحديث على ضعفه فوائد أخرى:

---

(1) قال ابن الصلاح في مقدّمته 83: يجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل في الأسانيد ورواية ما سوى الموضوع من أنواع الأحاديث الضعيفة من غير اهتمام ببيان ضعفها.

منها أن يكون مرويّا بطرق أخرى فيكون إيراده بهذا الطريق معضّدا لطرقه الأخرى فيدخل ضمن الشواهد والمتابعات بل قد يكون عنصرا مهمّا في تشكّل التواتر، إذ أنّ اللبنة الأساسيّة لتحقّق التواتر هي كثرة رواة الخبر في كلّ طبقاته بغضّ النظر عن صفات الرواة، فلم يشترط أحد من المحقّقين وثاقة رواة الخبر المتواتر[1].

ومنها أن يكون الخبر ضعيفا سندا ومتنا إلّا أنّ فيه جزءا من متنه يصلح أن يكون شاهدا لصحّة مضمون حديث آخر بل قد يرتقي ليكون عنصرا من عناصر التواتر المعنوي، فقد تنقل لنا الرواية قصّة مفصّلة لم تثبت صحّتها لكنّها تحوي مضمونا مرويّا في مصادر أخرى أو موافق لأصول المذهب التي قامت البراهين على صحّتها، فيكون خصوص هذا المقطع من الرواية هو شاهدا على الأمر لا كلّ الخبر.

ومنها أن يكون غرض صاحب الكتاب من تأليفه هو جمع الروايات وحفظها دون التنقيح والتعليق عليها، وذلك خوفا عليها من الضياع والاندثار مع مرور الأعصار، وقد عرف هذا النحو من التأليف عند السنّة والشيعة: أمّا عند الإماميّة فأفضل مثال على ذلك هو كتاب (بحار

(1) قال الكتاني في نظم المتناثر 15: والأصحّ أنّه لا يشترط في رواته إسلام ولا عدالة ولا بلوغ ولا عدم احتواء بلدة واحدة عليهم، فيجوز أن يكونوا كفّارا أو فسّاقا أو صبيانا وأن تحويهم بلدة واحدة، وكذا لا يشترط فيهم عدد محصور ولا صفة معيّنة بل البلوغ إلى حدّ وحالة تحيل العادة معهما تواطئهم على الكذب في جميع الطبقات.

الأنوار[1]) و(وسائل الشيعة[2]) و(مستدرك وسائل الشيعة[3])، وأمّا عند السنة فأفضل مثال على ذلك المعاجم التي ألّفها الطبراني التي حوت آلاف الأحاديث.

ومن هنا فإنّ الاستدلال بكلّ رواية نقلها صاحب كتاب واعتبارها رأيا واعتقادا لصاحب الكتاب أمر غير صائب فمختار المؤلّف أصولا وفروعا تؤخذ من الكتب التي ينصّ فيها صراحة على ذلك.

القاعدة الرابعة: شروط الاستدلال بالرواية

زيادة على ما قدّمناه في القاعدة الثانية فإنّ الاستدلال بالرواية له شروطه الخاصة المقرّرة في علم الأصول وعلم الحديث والرجال، إذ ليس من المنهج العلمي أن ينتقي الشخص أيّ رواية موجودة في كتاب من كتب الشيعة الإماميّة ويلزمهم بمضمونها!

والجهات التي يبحث فيها الخبر ثلاث:

الأولى: تحقيق صدور الخبر بمعنى إقامة الدليل على صحّة انتسابه لقائله، فلو وقع بين يديّ حديث منسوب للنبي صلى الله عليه وآله فإنّ صحّة هذه النسبة تتوقّف على التحقيق في سند هذا الخبر، وقد قرّر الإماميّة أنّ الحديث الذي

(1) تأليف العلامة محمد باقر المجلسي الأصفهاني قدس سره.

(2) تأليف محمد بن الحسن الحرّ العاملي قدس سره.

(3) تأليف المحدّث حسين النوري الطبرسي قدس سره.

من شأنه أن يكون حجّة هو (الصحيح[1]، الحسن[2]، والموثّق[3]) دون الضعيف[4] بأقسامه المختلفة[5] التي تقرّرت في علم مصطلح الحديث.

وهذه الحجيّة خاصّة بمسائل الفروع والتي يكتفى فيها بالظنّ إذ أنّ الخبر الواحد لا يفيد علماً فلا يُستدلّ به إلّا في المسائل العمليّة، أمّا أصول الاعتقاد فلا خلاف بين المحقّقين أنّه يشترط فيها العلم واليقين، ولذلك منع علماؤنا الأعلام من الاستدلال بالخبر الواحد في مثل هذه المسائل التي لا يكتفى فيها بالظنّ.

وعليه فالاستدلال بالروايات الشيعيّة إذا كان في مسائل الفروع فإنّه يكتفى فيه بالخبر الواحد الذي تتوفّر فيه شرائط الحجيّة وأمّا في مسائل الاعتقاد فالاستدلال يكون بما يورث العلم واليقين مثل الخبر المتواتر[6].

الثانية: تحقيق دلالة الخبر، إذ الأحاديث على ثلاثة أقسام:

---

(1) عرّفه الشهيد الثاني قدس سره في كتاب الرعاية 77: ما اتصل سنده إلى المعصوم، بنقل العدل الامامي عن مثله، في جميع الطبقات.

(2) عرّفه الشهيد الثاني في كتاب الرعاية 81: ما اتصل سنده كذلك - أي : إلى المعصوم - بإمامي ممدوح، من غير نصّ على عدالته.

(3) عرّفه المامقاني في مقباس الهداية 1/ 138: وهو ما اتصل سنده إلى المعصوم بمن نصّ الأصحاب على توثيقه مع فساد عقيدته بأن كان من أحد الفرق المخالفة للإماميّة وإن كان من الشيعة.

(4) الضعيف هو الذي لا يقع تحت الأقسام الثلاثة المتقدّمة بأن كان فاقدا لأحد الشرائط أو كلّها.

(5) يندرج تحت الضعيف عدّة أقسام كالمرسل والمنقطع والمعضل والموضوع، وفي جواز الاستدلال بالضعيف تفصيل لا يسع المقام بيانه.

(6) هو الذي يرويه جماعة عن جماعة تحيل العادة تواطؤهم عن الكذب.

- منها ماهو نصّ في المعنى بحيث لا يحتمل معنى آخر.
- ومنها ما هو ظاهر في معنى يكون هو الراجح إلّا أنّه يحتمل معان أخرى مرجوحة.
- ومنها ما يحتمل عدّة معان متساوية النسبة لا يمكن الترجيح بينها وهو المجمل.

والاستدلال بالروايات الشيعيّة يكون بالدرجة الأولى بـ(النصّ) لقطعيّة دلالته وعدم إمكانيّة الاختلاف فيه، وفي المقابل لا مجال للاستدلال بالمجمل مع غياب القرينة التي تحدّد المعنى المراد كما لا يخفى على من اشتغل بعلم أصول الفقه.

يبقى الكلام في القسم الثاني وهو (الظاهر) فإنّ الخلاف والتنازع عادة ما يقع في هذا القسم تحديدا ولذلك أفردناه بالبحث:

أمّا في مسائل الأصول فلا يسوغ الاستدلال به لكون دلالته ظنيّة وليست قطعيّة، وقد قدّمنا بأنّ مسائل الأصول يشترط فيها القطع واليقين بخلاف مسائل الفروع.

وأمّا مسائل الفروع فإنّ الاستدلال به يتوقّف على بيان وجه الظهور للمعنى المختار، فإنّه قد يدّعي مدّع ظهور المعنى الآخر المرجوح بالنسبة للطرف الأوّل وقد يأتي طرف ثالث فيدّعي ظهور معنى آخر..، فالعمدة ليست في دعوى ظهور الحديث في هذا المعنى بل المدار على بيان وجه اختيار هذا المعنى وسبب ترجيحه.

الثالثة: هو تحقيق جهة الصدور حيث أنّ أئمّة أهل البيت عليهم السلام قد

عاشوا في ظروف عصيبة لا تخفى على من قرأ تاريخ المسلمين[1]، وهذه الظروف جعلتهم يتّقون في كثير من أقوالهم وأفعالهم بحيث يظهرون خلاف ما يعتقدون حفظا لدمائهم ودماء شيعتهم.

ومن هنا فإنّ ما ينقل الأئمّة عليهم السلام لابدّ أن ينظر فيه: هل صدر في ظروف اعتياديّة بحيث يؤخذ بظاهر الكلام ويحمل على محمل الجدّ، أم توجد قرائن تبيّن أنّه هذا الخبر خرج في إطار خاص بحيث نعلم أنّ الكلام لا يراد منه ظاهره، والأوّل حجّة بخلاف الثاني، وقد نقّحت هذه المسألة وبحثت مفصّلا في علم أصول الفقه.

وعليه فإنّ الخبر الذي يستدلّ به لابدّ أن يكون مستوفيا شروط الحجيّة في جهاتها الثلاث، فيكون صحيحا من جهة صدوره وصريحا من جهة دلالته وجديّا لا على وجه التقيّة.

القاعدة الخامسة: الاستدلال بكلمات العلماء

ممّا لا يخفى على أهل التحصيل أنّ قول العالم "يُستدلّ له ولا يُستدلّ به" وذلك لأنّ آراء العلماء ليست إلّا مجرّد استنباطات شخصيّة خرجوا بها من الأدلّة الشرعيّة وليست حجّة إلّا على من يقلدّهم في خصوص المسائل

---

(1) ونعم ما نقله المناوي في فيض القدير 6/ 459: وغير خاف ما صدر عن بني أمية وحجّاجهم من سفك الدماء وإتلاف الأموال وإهلاك الناس بالحجاز والعراق وغيرهما قال: وبالجملة فبنو أمية قابلوا وصية المصطفى صلى الله عليه وآله في أهل بيته وأمته بالمخالفة والعقوق فسفكوا دماءهم وسبوا نساءهم وأسروا صغارهم وخرّبوا ديارهم وجحدوا شرفهم وفضلهم واستباحوا نسلهم وسبيهم وسبهم فخالفوا رسول الله صلى الله عليه وآله في وصيّته وقابلوه بنقيض قصده وأمنيته، فيا خجلهم إذا التقوا بين يديه ويا فضيحتهم يوم يعرضون عليه.

التي يسوغ فيها التقليد.

أمّا عندما نريد أن نحاكم طائفة كاملة فإنّه لا يسوغ أن يستدلّ بأقوال الرجال عليها لما تقدّم، بل الاستدلال يكون بخصوص ما قام الدليل على حجيّته عندهم كالكتاب والسنّة، أمّا أقوال العلماء فلم يقل أحد من المسلمين أنّها حجّة بنفسها.

نعم، إذا كانت أقوال العلماء تحكي إجماع الفرقة أو مشهور المذهب فلابأس عند ذلك بإيرادها من باب الحكاية، أمّا أن يستدلّ بكلّ عالم ويجعل كلامه مستمسكا على الطائفة فهذا مجانب للصواب ومخالف للمنهج السليم في البحث العلمي إذ لا تخلو فرقة من آراء مخالفة لمعتمدها وكما يقال: الشاذ لا يقاس عليه.

زبدة المقال

هذه الشروط الخمسة هي الأرضيّة المناسبة لانطلاق أيّ حوار يراد منه تقييم المذهب الإمامي أصولا وفروعا، وقد حاد الشيخ حفظه الله عن هذه الأصول في كثير من موارد الكتاب نشير إلى بعضها ونطوي كشحا عن كثير منها بعد أن أصبح الأمر واضحا عند القارىء الكريم.

الشيعة

والقرآن الكريم

الشيعة ودعوى التحريف

من أشنع التهم التي وجّهت للشيعة الإماميّة أعلى الله برهانهم قولهم بتحريف القرآن الكريم كتاب العليّ العظيم، وقد أخذت هذه التهمة صدى كبيرا بين العامّة والخاصّة بحيث أصبحت عكّازة كلّ من يريد إثبات كفر الشيعة وخروجهم عن جادّة الشريعة.

وقد جمع الشيخ حفظه الله ورعاه ما يمكن أن يستدلّ به على صحّة هذه النسبة لمعاشر الإماميّة وهي:

- بعض الروايات الواردة في المصادر الحديثيّة
- بعض أقوال علماء الشيعة المبثوثة في الكتب

وسنأتي على مناقشة الشواهد التي ساقها الشيخ لإثبات المطلوب:

الشاهد الأوّل: رواية أم رأي؟

ذكر الشيخ كريمة هذا الشاهد والذي يليه تحت عنوان "وتوجد روايات موثّقة عندهم[1]"، إلّا أنّ هناك بونا شاسعا بين العنوان والمعنون: إذ أنّ النصّ الذي جاء به شيخنا الفاضل هو: "ولمّا جلس أمير المؤمنين عليه السلام لم يتمكّن من إظهار ذلك القرآن وإخفاء هذا لما فيه من إظهار الشنعة على من سبقه"[2].

(1) مشروع حوار مذهبي 7.

(2) مشروع حوار مذهبي 7.

والجواب عليه أنّ ما نقله الشيخ كريمة ليس رواية أصلا بل هو قول عالم من العلماء وهو السيد نعمة الله الجزائري رحمه الله وقد قدّمنا أنّ قول العالم يُستدلّ له ولا يُستدلّ به، فما ذكره السيد رحمه الله هو الذي يحتاج إلى الدليل لا أن يُجعل كلام السيد حجّة على الإماميّة كما قدّمنا في القاعدة المنهجيّة الخامسة من القواعد التي ذكرناها.

الشاهد الثاني: كلام السيد الجزائري رحمه الله

ذكر الشيخ كريمة شاهدا آخرا على اعتقاد الشيعة بالتحريف وهو: "إنّ القول بصيانة القرآن وحفظه يفضي إلى طرح الأخبار المستفيضة بل المتواترة الدالّة بصريحها على وقوع التحريف في القرآن"[1].

أقول: هذا الشاهد أيضا يجري عليه ما ذكرناه عند مناقشة الشاهد الأوّل، وهو أنّه قول لعالم وليس رواية موثّقة كما ذكر الشيخ كريمة حفظه الله، بل هو قول لنفس العالم الذي قدّمنا ذكره وهو السيد نعمة الله الجزائري رحمه الله ومن نفس المصدر وهو الأنوار النعمانيّة.

وقد يجاب علينا بأنّ ذكر هذا الكلام هو من باب الإخبار عن وجود روايات صحيحة بل مستفيضة بل متواترة تثبت وقوع التحريف بشهادة هذا العالم وهو ما يكفينا تعداد الشواهد الكثيرة مع وجود هذا التصريح المهمّ جدّا، ونجيب:

أوّلا: إنّ الحكم بصحّة الأحاديث أو تواترها هو أمر اجتهاديّ كما لا يخفى على أهل الصنعة، فكم من حديث صحّحه متقدّمون قد حكم بضعفه

(1) مشروع حوار مذهبي 7.

متأخّرون والعكس، ولذلك نجد أنّ الذهبي قد لخّص مستدرك الحاكم ولم يقبل جملة من تصحيحاته، وقد تتبّع الدارقطني البخاري ومسلم وناقشهم في بعض ما أثبتوه في صحيحيهما.

وكذلك الحال هنا، فإنّ حكم السيد نعمة الله الجزائري رحمه الله على أحاديث التحريف بالصحّة والتواتر هو أمر اجتهادي وصل إليه باستنباطه وهو غير ملزم للشيعة الإماميّة، فضلا على أنّ الحكم بالصحّة أو التواتر هي دعوى تحتاج إلى الدليل.

ثانيا: ومن جهة أخرى فإنّ التواتر المدّعى في المقام هو التواتر المعنوي لا اللفظي، وهذا النوع من التواتر يتوقّف على اشتراك جملة من الروايات على مضمون واحد لا على ألفاظ واحدة، وبالتالي فإنّ العمدة فيه هو إثبات صحّة دلالة هذه الأخبار بمجموعها على هذا المضمون، وهذا أمر اجتهاديّ يتوقّف على فهم العالم لهذه الروايات، ولاشكّ أنّ فهمه حجّة عليه فقط لا علينا.

وقد ناقش زعيم الحوزة العلمية هذا الزعم وشكّك في صحّة ما استفاده البعض من هذه الروايات، فسطّر كلاما يكتب بماء الذهب: أنّ هذه الروايات لا دلالة فيها على وقوع التحريف في القرآن بالمعنى المتنازع فيه،...، علينا أن نبحث عن مداليل هذه الروايات، وإيضاح أنها ليست متحدة في المفاد، وأنّها على طوائف، فلابدّ لنا من شرح ذلك والكلام على كل طائفة بخصوصها...[1].

(1) البيان في تفسير القرآن 226، وقد استعرض السيد الخوئي قدس سره الروايات التي تضمّنت ذكر التحريف وقسّمها إلى أربع طوائف وبيّن أنّ الرويات الصريحة في المقام هي روايات قليلة ضعيفة

ثالثا: من الأمور المهمّة التي يحسن ذكرها في هذا المقام هو أنّ تحقيق التواتر شأن الأصوليين، لأنّ استفادة العلم من الكثرة في كلّ الطبقات مسألة أصوليّة بحتة فليست مسألة من مسائل علم الحديث وإن كان مصطلح التواتر يُتعرّض له في هذا العلم.

والسيد الجزائري ﵀ على جلالة قدره ورفعة شأنه كان من المحدِّثين لا من الأصوليّين، وبالتالي فإنّنا نتوقّف في حكمه على أيّ خبر بالتواتر لكونه ليس من أهل هذه الصنعة.

رابعا: يبقى عندنا أمر مهمّ جدّا وهو: هل كان السيد نعمة الله الجزائري ﵀ من القائلين بالتحريف أم لا؟ لأنّ ما ذكرناه في الأجوبة السابقة يمنع من الاستدلال بكلامه وجعله وثيقة إدانة للشيعة في هذا الموضوع، لكنّه لا يبرؤه من هذه الفرية.

إنّ آخر كُتب السيد ﵀ تصنيفا هو تفسيره المعنون بـ(عقود المرجان في تفسير القرآن) والذي قال في مقدّمته: لمّا وفقه الله سبحانه لما أردنا تأليفه من شرحي التهذيب والاستبصار وشرح التوحيد للصدوق وكتاب الأنوار النعمانيّة[1]، عطفت بنا العناية الإلهيّة إلى إرادة استكشاف ما في كتاب الله تعالى من التفسير والتأويل المأخوذ من كلام أهل الذكر أو من كلام العلماء المفسّرين[2].

شاذّة لا تفيد علما ولا عملا، وهي معارضة بأخرى صحيحة متواترة تنزّه الكتاب المجيد عن هذا الخطل.

(1) هذا الكتاب هو الذي نقل عنه الشيخ العبارات المتقدّمة.

(2) عقود المرجان 1/ 29.

وفي هذا التفسير ذكر كلاما مهمّا حول هذه القضيّة عند تعرّضه لقوله تعالى ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾: "الذكر" أي القرآن "لحافظون" من الزيادة والنقصان والتغيير والتحريف، وقيل معناه: إنّا نتكفّل بحفظه إلى آخر الدهر على ما هو عليه، فتنقله الأمّة وتحفظه عصرا بعد عصر إلى يوم القيامة لأنّه حجّة على الكلّ[1].

وكلامه هنا صريح جدّا في نفي الزيادة والنقيصة والتغيير عن كتاب الله، والأهمّ من هذا حفظه إلى آخر الدهر عن طريق تواتره عند الأمّة عصرا بعد عصر، وهنا قد يتساءل كلّ قارىء: كيف نجمع بين كلامه في تفسيره الذي هو نصّ في نفي التحريف، وبين الذي نقله الشيخ عن كتاب الأنوار النعمانيّة؟

والجواب هو: أنّ الشيخ كريمة حفظه الله لم يكن دقيقا في نقله عن السيد الجزائري رحمه الله، فبالرجوع إلى الكتاب المزبور نجد فرقا جوهريّا بين الأصل والنقل، إذ إنّ النصّ في الكتاب هو بهذه الصورة: الثالث أنّ تسليم تواترها –القراءات– عن الوحي الإلهي وكون الكلّ قد نزل به الروح الأمين يُفضي إلى طرح الأخبار المستفيضة بل المتواترة الدالّة بصريحها على وقوع التحريف في القرآن كلاما ومادّة وإعرابا[2].

فالعبارة حُرّفت تحريفا قبيحا بحيث استبدلت كلمة "تسليم تواترها عن الوحي الإلهي"، بـ"القول بصيانة القرآن من التحريف"، بحيث تغيّر سياق الكلام فتغيّر المعنى، إذ أنّ السيد الجزائري رحمه الله ينفي أنّ هذه القراءات

---

(1) عقود المرجان 2/ 625.

(2) الأنوار النعمانيّة 2/ 264.

الكثيرة المتداولة هي وحي يوحى، واعتبرها من اجتهادات القرّاء وأخطاء الكتّاب، ولا أظنّ أنّ الشيخ كريمة ينازع في هذا إذ إنّ الشيعة والسنّة يسلّمون بوجود قراءات شاذّة، ولا يشكّون أنّها ليست حجّة بناء على أنّها ليست وحيا إلهيّا قد تواتر عن خاتم الأنبياء ﷺ ولذلك لا يجوّزون الصلاة بها والاحتجاج بها حتّى في مسائل اللغة فضلا عن أصول وفروع الدين.

ولا يُفهم من كلامي المتقدّم اتهامي للشيخ بالتحريف والتغيير في كلام صاحب الأنوار النعمانيّة رحمه الله، معاذ الله، فالشيخ كريمة أنزه وأطهر من أن يقوم بمثل هذا الفعل، لكن يظهر لي أنّ الشيخ لم يرجع إلى المصدر الأصلي، واعتمد في نقله على الواسطة، ولا أخال الواسطة التي نقل منها النصّ إلّا كتاب "مسألة التقريب بين أهل السنّة والشيعة" للقفاري[1]، الذي خبرنا أساليبه الملتوية سواء في كتابه "أصول مذهب الشيعة" أو في بقيّة مؤلّفاته التي مارس فيها فنون التدليس والتلبيس بحيث فاق أخاه إبليس في هذا الجانب!

وبهذا يتبيّن لماذا قدّمت الحديث عن القواعد المنهجيّة الضروريّة في الحوار السنّي الشيعي أو في مطلق الحوارات المذهبيّة، وجعلت القاعدة الأولى تجنّب الوسائط في النقل، إذ ليس كلّ من ينقل عن الشيعة أمين في نقله موثوق في خبره.

---

(1) نقل كلام السيد الجزائري محرّفا في هذا الكتاب صفحة 190، والعجيب أنّه نقل النصّ الصحيح في كتابه "أصول مذهب الشيعة" 1/ 272، وكما قالوا إذا كنت كذوبا كن ذكورا!

الشاهد الثالث: روايات تدلّ على التحريف

سرد الشيخ حفظه الله مجموعة من الروايات التي اعتبرها "نماذج وأمثلة لاعتقاد حذف كلمات وآيات من القرآن الكريم لدى الشيعة[1]". وقد جاء بأربع روايات تدلّ على المدّعى، نجيب عليها بعدّة أجوبة:

أوّلا: إنّ الاستدلال بهذه الروايات على اعتقاد الشيعة تحريف القرآن يتوقّف على الشروط التي تقدّم ذكرها في القواعد المنهجيّة:

- فهل هي روايات معتبرة اجتمعت فيها شرائط الحجّة أم لا؟
- وهل هذه الدرجة من الاعتبار تكفي للاستدلال بها؟
- وهل يدلّ مضمونها فعلا على المدّعى؟

كلّ هذه الأمور لابدّ أن تحقّق قبل اعتبار هذه الروايات مستمسكا على الشيعة لأنّ عدم الدليل على الحجيّة دليل على عدمها، والبيّنة على من ادّعاها.

ثانيا: لو سلّمنا بصحّة الروايات سندا، وتماميّة دلالتها على المطلوب، تبقى أمام من يستدّل معضلة كبيرة جدّا وهي أنّ هذه الأحاديث هي أخبار آحاد، والغرض من إيرادها إثبات وقوع التغيير والتبديل في آيات القرآن التي يسلّم الجميع بتواترها، فيصبح عندنا تعارض بين الآيات المتواترة التي يقطع بصدورها وبين روايات آحاد يظنّ صدورها، ولاشكّ أنّه في حال وقوع مثل هذا التعارض يقدّم اليقين والقطع على الظنّ والاحتمال، وبهذا يسقط الاستدلال بهذه الروايات حتّى مع صحّة سندها وتماميّة دلالتها.

---

(1) مشروع حوار مذهبي 7.

ثالثا: نحن لا نسلّم بأنّ الروايات الثلاث[1] تدلّ على التحريف بمعنى حذف كلمات وآيات من القرآن الكريم، بل هي من باب الزيادات التوضيحيّة التي تبيّن معنى الآية وسبب نزولها وليست من أصل التنزيل القرآني أي الكلام الإلهي المعجز الذي تحدّى به الخلق.

وبيان ما تقدّم: أنّ الرعيل الأوّل من المسلمين لاسيما الصحابة الكرام قد دأبوا على إضافة كلمات وجمل ضمن الآيات القرآنيّة لا لكونها من القرآن بل هي مجرّد زيادة يراد منها توضيح معنى الآية الكريمة أو بيان سبب نزولها، ولعلّ أقدم من أشار إلى هذا الأمر القاسم بن عبد السلام حيث قال: فأمّا ما جاء من هذه الحروف التي لم يؤخذ علمها إلّا بالإسناد والروايات التي يعرفها الخاصّة من العلماء دون عوام الناس، فإنّما أراد أهل العلم منها أن يستشهدوا بها على تأويل ما بين اللّوحين، وتكون دلائل على معرفة معانيه وعلم وجوهه، وذلك كقراءة حفصة وعائشة: (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى صلاة العصر) وكقراءة ابن مسعود: (والسارقون والسارقات فاقطعوا أيمانهم)، ومثل قراءة أبي بن كعب (للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر، فإن فاءوا فيهن...)، وكقراءة سعد (فإن كان له

(1) ذكرها الشيخ حفظه الله بهذا الترتيب:

- روى الكليني بالسند عن أبي جعفر عليه السلام قال: نزل جبريل عليه السلام بهذه الآية على محمّد هكذا: وإن كنتم في ريب ممّا نزّلنا على عبدنا (علي) فأتوا بسورة من مثله.
- عن جابر الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام: هكذا نزلت هذه الآية: ولو أنّهم فعلون ما يوعظون به في علي لكان خيرا لهم.
- عن أبي بصير عن أبي عبد الله في قول الله عز وجل: ومن يطع الله ورسوله في ولاية علي وولاية الأئمّة من بعده فقد فاز فوزا عظيما

أخ أو أخت من أمه) وكما قرأ ابن عباس: (لا جناح عليكم أن تبتغوا فضلا من ربّكم في مواسم الحج)، وكذلك قراءة جابر (فإنّ الله من بعد إكراههن لهنّ غفور رحيم)، فهذه الحروف وأشباه لها كثيرة قد صارت مفسّرة للقرآن، وقد كان يروى مثل هذا عن بعض التابعين في التفسير فيستحسن ذلك، فكيف إذا روي عن لباب أصحاب محمد صلى الله عليه وآله، ثم صار في نفس القراءة؟ فهو الآن أكثر من التفسير وأقوى، وأدنى ما يستنبط من علم هذه الحروف معرفة صحّة التأويل، على أنّها من العلم الذي لا تعرف العامة فضل، إنّما يعرف ذلك العلماء، وكذلك يعتبر بها وجه القراءة، كقراءة من قرأ ﴿يَقُصُّ ٱلۡحَقَّ﴾ فلمّا وجدتها في قراءة عبد الله (يقضي بالحق) علمت أنت إنّما هي يقضي الحق، فقرأتها أنت على ما في المصحف، واعتبرت صحّتها بتلك القراءة، وكذلك قراءة من قرأ ﴿أَخۡرَجۡنَا لَهُمۡ دَآبَّةٗ مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ تُكَلِّمُهُمۡ﴾ لما وجدتها في قراءة أبي (تنبئهم) علمت أنّ وجه القراءة تكلمهم، في أشياء من هذه كثيرة لو تدبرت وجد فيها علم واسع لمن فهمه[1].

وقد مُلأت كتب التفسير السنيّة بذكر روايات من هذا النوع مشابهة تماما للروايات التي ساقها الشيخ واعتبرها مستمسكا على الشيعة ودليلا على عقيدتهم في التحريف:

- فقد أخرج ابن أبي حاتم في تفسيره: عن ابن مسعود رضي الله عنه أنّه كان يقرأ هذا الحرف ﴿وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱلۡقِتَالَ﴾ بعليّ بن أبي طالب[2].

---

(1) فضائل القرآن 1/ 325.

(2) تفسير ابن أبي حاتم 9/ 3126.

- وأخرج السيوطي في الدرّ المنثور: وأخرج ابن مردويه عن ابن مسعود، قال: كنّا نقرأ على عهد رسول الله ﷺ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ﴾ أنّ عليا مولى المؤمنين ﴿وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾[1].

وقد علّق السيد الخوئي قدس سره على هذه الروايات بقوله: إنّا قد أوضحنا فيما تقدّم أنّ بعض التنزيل كان من قبيل التفسير للقرآن وليس من القرآن نفسه، فلابدّ من حمل هذه الروايات على أنّ ذكر أسماء الأئمة عليهم السلام في التنزيل من هذا القبيل، وإذا لم يتم هذا الحمل فلابدّ من طرح هذه الروايات لمخالفتها للكتاب والسنّة والأدلّة المتقدمة على نفي التحريف، وقد دلّت الأخبار المتواترة على وجوب عرض الروايات على الكتاب والسنّة وأنّ ما خالف الكتاب منها يجب طرحه، وضربه على الجدار[2].

الشاهد الرابع: رأي الفيض الكاشاني رحمه الله

نقل الشيخ كريمة تصريحا للفيض الكاشاني من تفسيره الصافي حيث قال: المستفاد من الروايات من طريق أهل البيت أنّ القرآن الذي بين أظهرنا ليس بتمامه كما أنزل على محمد، بل منه ما هو خلاف ما أنزل الله ومنه ما هو مغيّر محرف، وأنّه قد حذف عنه أشياء كثيرة منها اسم "علي" في كثير من المواضع، ومنها لفظة آل محمد غير مرّة، ومنها أسماء المنافقين في مواضعها، ومنها غير ذلك وأنه ليس أيضا على الترتيب المرضي عند الله وعند رسوله[3].

---

(1) الدرّ المنثور 2/ 298.

(2) البيان في تفسير القرآن 231.

(3) مشروع حوار مذهبي 8؛ ما نقله الشيخ حفظه الله يختلف عن ما هو موجود في الكتاب اختلافا

أقول: إضافة إلى ما قدّمنا ذكره حول شروط الاستدلال بأقوال العلماء، فإنّ اقتطاع كلام الفيض الكاشاني رحمه الله غيّر كلامه تغييرا كاملا بحيث قلب معناه رأسا على عقب، حيث أنّ الفيض الكاشاني ناقش هذا الكلام وردّ عليه بقوله: أقول: ويرد على هذا كلّه إشكال وهو أنّه على هذا التقدير لم يبق لنا اعتماد على شيء من القرآن إذ على هذا يحتمل كلّ آية منه أن يكون محرّفا ومغيّرا ويكون على خلاف ما أنزل الله، فلم يبق لنا في القرآن حجّة أصلا فتنتفي فائدته وفائدة الأمر باتباعه والوصيّة بالتمسك به إلى غير ذلك، وأيضا قال الله عزّ وجل: ﴿لَّا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾، وقال ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ فكيف يتطرق إليه التحريف والتغيير؟ وأيضا قد استفاض عن النبي صلى الله عليه وآله والأئمّة عليهم السلام حديث عرض الخبر المرويّ على كتاب الله ليعلم صحّته بموافقته له وفساده بمخالفته، فإذا كان القرآن الذي بأيدينا محرّفا فما فائدة العرض؟ مع أنّ خبر التحريف مخالف لكتاب الله مكذب له فيجب ردّه والحكم بفساده أو تأويله[1].

وأصرح منه ما قاله في تفسير قوله تعالى ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾: إنا نحن نزّلنا الذكر ردّ لإنكارهم واستهزائهم ولذلك أكّده من وجوه وإنّا له لحافظون من التحريف والزيادة والنقصان[2].

كما وجّه الأخبار التي يستدلّ به على وقوع التحريف بقوله: فإنّ في هذين الحديثين دلالة على أنّ مرادهم عليهم السلام بالتحريف والتغيير والحذف إنّما

طفيفا وكأنّ الشيخ قد نقل العبارة بالمعنى أو اعتمد في نقله على كتاب "مسألة التقريب بين أهل السنّة والشيعة" للقفاري الذي سبق أن أشرنا له.

(1) تفسير الصافي 1/ 51.

(2) تفسير الصافي 3/ 102.

هو من جهة المعنى دون اللفظ، أي حرّفوه وغيّروه في تفسيره وتأويله يعني حملوه على خلاف مراد الله تعالى، فمعنى قولهم عليهم السلام كذا نزلت أنّ المراد به ذلك لا ما يفهمه الناس من ظاهره، وليس مرادهم أنّها نزلت كذلك في اللفظ فحذف ذلك، كذلك يخطر ببالي في تأويل تلك الأخبار إن صحّت فإن أصبت فمن الله تعالى وله الحمد وإن أخطأت فمن نفسي والله غفور رحيم[1].

فاتهام الفيض الكاشاني رحمه الله بالقول بتحريف القرآن ليس إلّا سوء فهم لعبارته في أحسن الأحوال، وإلّا فالظاهر أنّ الشيخ حفظه الله قد أحسن الظنّ ببعض الكتب التي تناقش عقيدة الشيعة فنقل عنها دون الرجوع للمصادر الأصليّة[2].

الشاهد الخامس: عدد آيات الكتاب

من الشواهد التي نقلها الشيخ كريمة حفظه الله عن اعتقاد الشيعة بالتحريف، رواية تتحدّث عن عدد آيات القرآن حيث قال: إنّ القرآن الذي جاء به جبرائيل عليه السلام إلى محمد صلى الله عليه وآله سبعة عشر ألف آية، ومرويّات أخرى ذات صلة بأعداد الآيات: ستة آلاف وخمسمائة آية، عشرة آلاف آية، ثمانية عشر ألف آية[3].

---

(1) الوافي 9/ 1780.

(2) ذكرنا في أوّل حديثنا عن هذا الشاهد أنّ هذا النصّ منقول عن كتاب "مسألة التقريب بين أهل السنّة والشيعة"، والظاهر أنّ الشيخ كريمة حفظه الله أحسن الظنّ بالقفاري فنقل عنه دون الرجوع إلى مصادر الشيعة الأصليّة.

(3) مشروع حوار مذهبي 8.

والجواب على هذا الشاهد:

أوّلا: لا توجد إلّا رواية واحدة تتحدّث عن عدد آيات القرآن هي محلّ الإشكال وهي ما وراه الشيخ الكليني رضي الله عنه في الكافي عن الإمام الصادق عليه السلام قال: إنّ القرآن الذي جاء به جبرئيل عليه السلام إلى محمد صلى الله عليه وآله سبعة عشر ألف آية[1]، وقد نقلها الفيض الكاشاني رحمه الله في كتابه الوافي بلفظ آخر: إنّ القرآن الذي جاء به جبرئيل عليه السلام على محمد صلى الله عليه وآله سبعة آلاف آية[2].

فالتعبير عنها بمرويّات ومحاولة جعلها كثيرة باختلاف أرقامها أمر غير صحيح، بل الأرقام الأخرى التي ذكرها الشيخ حفظه الله لا وجود لها في مرويّات الشيعة، فلا أدري أين وجد الشيخ هذه الروايات؟!

ثانيا: إنّ هذه الرواية قد تعرّض لها أساطين التشيّع وبيّنوا الوجه فيها قبل أكثر من ألف سنة، ودونك ما سطّره الشيخ الصدوق رضي الله عنه في كتاب الاعتقادات حيث قال: إنّه قد نزل الوحي الذي ليس بقرآن، ما لو جمع إلى القرآن لكان مبلغه مقدار سبعة عشر ألف آية، وذلك مثل قول جبرئيل للنبي صلى الله عليه وآله: (إنّ الله تعالى يقول لك: يا محمد، دار خلقي)، ومثل قوله: (اتّق شحناء الناس وعداوتهم)، ومثل قوله: (عش ما شئت فإنّك ميّت، وأحبب ما شئت فإنّك مفارقه، واعمل ما شئت فإنّك ملاقيه، وشرف المؤمن صلاته بالليل، وعزّه كفّ الأذى عن الناس)، ومثل قول النبي صلى الله عليه وآله: (ما زال جبرئيل يوصيني بالسواك حتى خفت أن أدرد وأحفر، وما زال يوصيني بالجار حتى ظننت أنّه سيورّثه، وما زال يوصيني بالمرأة حتى ظننت أنّه لا ينبغي طلاقها،

(1) الكافي 2/ 634.

(2) الوافي 9/ 1781.

وما زال يوصيني بالمملوك حتى ظننت أنه سيضرب له أجلا يعتق به، ومثل قول جبرئيل عليه السلام للنبي صلى الله عليه وآله حين فرغ من غزوة الخندق: (يا محمد إنّ الله يأمرك أن لا تصلّي العصر إلّا ببني قريظة)، ومثل قوله صلى الله عليه وآله: (أمرني ربّي بمداراة الناس كما أمرني بأداء الفرائض)، ومثل قوله صلى الله عليه وآله: (إنّا معاشر الأنبياء أمرنا أن لا نكلّم الناس إلّا بمقدار عقولهم)، ومثل قوله صلى الله عليه وآله: (إنّ جبرئيل أتاني من قبل ربي بأمر قرّت به عيني، وفرح به صدري وقلبي، يقول: إنّ عليّا أمير المؤمنين، وقائد الغرّ المحجّلين)، ومثل قوله صلى الله عليه وآله: (نزل عليّ جبرئيل فقال: يا محمد إنّ الله تعالى قد زوّج فاطمة عليّا من فوق عرشه، وأشهد على ذلك خيار ملائكته، فزوّجها منه في الأرض، وأشهد على ذلك خيار أمتك)، ومثل هذا كثير، كلّه وحي ليس بقرآن[1].

ثالثا: لو رفض أحدهم هذا التوجيه الذي ذكره أعلام الإماميّة وتمسّك بظاهر الخبر، فإنّ ذلك لا يفيده أيضا لنكتة علميّة مهمّة: وهي أنّ شرط ثبوت القرآن هو التواتر، ولا شكّ ولا ريب أنّ ما بين دفّتي المصحف قد تسالم المسلمون على تواتره، أمّا ما زاد عنه أو ما ادعيت قرآنيّته فلم يثبت تواتره، ولذلك يضرب به عرض الجدار لفقدانه شرطا من الشروط المهمّة، فهذه الألوف المؤلّفة من الآيات الزائدة ليس لها أيّ قيمة لعدم تواترها وعدم تواتر الخبر الذي يحدّثنا عنها.

رابعا: من الأمور المهمّة التي يجب أن تلحظ في المقام هو أنّ عدد آيات القرآن قد تختلف باختلاف طريقة الإحصاء، وقد أشار ابن الجوزي إلى هذه النكتة العلميّة حيث قال: وأمّا عدد آي القرآن فمُختلَف فيها أيضا على

---

(1) الاعتقادات 84.

حسب اختلاف العادِّين، والعدد منسوب إلى خمسة بلدان: مكّة والمدينة والكوفة والبصرة والشام، فالعدد المكّي منسوب إلى مجاهد بن جبر وعبد الله بن كثير، والعدد المدني على ضربين: مدني أول ومدني أخير، فالمدني الأول منسوب إلى نقل أهل الكوفة إيّاه عن أهل المدينة مرسلا، لم يسموا فيه أحدا، والمدني الأخير منسوب إلى أبي جعفر يزيد بن القعقاع وصهره شيبة بن نصاح، وبينهما خلاف في ست آيات...وأمّا الكوفي فمنسوب إلى أبي عبد الرحمن السُلمي عن عليّ بن أبي طالب، وقد نسبه قوم إلى ابن مسعود، والأوّل أصحّ، وأمّا البصريّ فمنسوب إلى عاصم بن ميمون الجحدري، وهو أحد التابعين الحفّاظ الذين ندبهم الحجاج إلى عدّ حروف القرآن مع الحسن البصري ومالك بن دينار وأبي العالية الرياحي وأبي محمد راشد الحماني ونصر بن عاصم الليثي، فعدّوه بالشعير وحسبوه، وقد نسبه بعضهم إلى أيّوب بن المتوكل، والأول أظهر، وأمّا الشامي: فمنسوب إلى عبد الله بن عامر اليحصبي، وروى قوم أن أيوب بن تميم زعم أنّه عدد عثمان بن عفان. والأول أصحّ، وقد روي عن أهل حمص خلاف لما روي عن أهل الشام مطلقا[1].

فبناء على هذا يمكن حمل الرواية على اختلاف طريقة العدّ للآيات القرآنية، خصوصا أنّه لم يقم دليل قاطع على أنّ فواصل الآيات الموجودة الآن توقيفيّة، فلعلّ أهل البيت عليهم السلام كان لهم نمط خاصّ في حساب آيات الكتاب بحيث تنتج هذا العدد.

خامسا: العجيب أنّ أمثال هذه الروايات موجودة في التراث السنّي

---

(1) فنون الأفنان 236.

بأرقام أضخم بكثير ممّا ذكرت في الرواية الشيعيّة، ومن باب المثال نذكر الخبر الذي رواه الطبراني عن عمر بن الخطّاب: قال رسول الله ﷺ القرآن ألف ألف حرف وسبعة وعشرون ألف حرف فمن قرأه صابرا محتسبا كان له بكلّ حرف زوّجه من الحور العين[1].

وقد تنبّه السيوطي إلى أنّ هذا العدد أكبر بكثير ممّا هو موجود بين دفّتي المصحف المتداول الآن، فعمد إلى توجيه الخبر وحمله على وجه مقبول لا ينافي سلامة القرآن من الزيادة والنقيصة، قال: وقد حمل ذلك على ما نسخ رسمه من القرآن أيضا إذ الموجود الآن لا يبلغ هذا العدد[2].

الشاهد السادس: لم يجمعه إلّا الأئمّة عليهم السلام

نقل الشيخ كريمة حفظه الله رواية عن كتاب الكافي لثقة الإسلام الكليني رضي الله عنه فيها: وما ادّعى أحد من الناس أنّه جمع القرآن كلّه كما أنزل إلّا كذّاب، وما جمعه وحفظه كما أنزله الله عزّ وجل إلّا عليّ بن أبي طالب والأئمّة من بعده[3].

أقول: بعد الإغماض عن مناقشة صدور الرواية وهل تصلح للاستدلال أو لا، فإنّ مفاد هذه الرواية بعيد كلّ البعد عن مدّعى من استدلّ بها لإثبات اعتقاد الشيعة تحريف القرآن، ويمكن التنبيه على ذلك بأمور:

الأوّل: إنّ أهمّ قرينة تساعد على فهم الرواية الباب الذي أوردت فيه، إذ أنّ إدراج العالم للرواية تحت باب من الأبواب يدلّ على المعنى الذي فهمه

---

(1) المعجم الأوسط 6/ 361.

(2) الإتقان في علوم القرآن 1/ 190.

(3) مشروع حوار مذهبي 8.

منها، وتكون بالنسبة لنا عنصرا مساعدا لفهم الخبر لكون المحدّثين وأصحاب المصنّفات الروائيّة أقرب لعصر النصّ منّا.

وهذه الرواية أدرجها الكليني رضي الله عنه تحت عنوان: "أنّه لم يجمع القرآن كلّه إلّا الأئمّة عليهم السلام وأنّهم يعلمون علمه كلّه[1]"، وهذه التسمية تشير أنّ المراد من "القرآن كلّه" الواردة في الخبر ليست خصوص الحروف والكلمات والآيات بل تشمل المعاني بقرينة "يعلمون علمه"، فيكون المعنى المراد أنّه لم يجمع القرآن بتفسيره الحقيقيّ أحد غير أهل البيت عليهم السلام.

الثاني: من الأمور التي تفيد في المقام الروايات الأخرى الواردة في نفس الباب، فمقتضى جعلها في باب واحد هو اشتراكها في الدلالة واتحادها في المضمون، ويكفينا أن نذكر الرواية التي تليها مباشرة وهي: عن أبي جعفر عليه السلام أنّه قال: ما يستطيع أحد أن يدعي أن عنده جميع القرآن كله ظاهره وباطنه غير الأوصياء[2].

وموضع الشاهد هو "عنده جميع القرآن كلّه" حيث أتبعها بقوله "ظاهره وباطنه"، وهي بحسب الإعراب بدل أو عطف بيان وعلى كلا التقديرين هي مفسّرة لما قبلها، إذ أنّ التعبير بالظاهر والباطن ناظر إلى المعاني والمضامين لا الآيات والسور، فالمراد إذن من قوله "جميع القرآن" هو تفسيره وتأويله لا حروفه وكلماته.

الثالث: لابدّ لنا من إطلالة على كلمات شرّاح الحديث الشيعة في بيان المراد من هذا الخبر، ويكفينا من باب المثال ذكر ما قاله المولى المازندراني رحمه الله

---

(1) الكافي 1/ 228.

(2) الكافي 1/ 228.

في تعليقته على هذا الحديث: قوله (إنّه جمع القرآن كلّه) المراد بجمعه جمعه المباني والمعاني الأوّلية والثانويّة فصاعدا[1].

الرابع: لا أدري لماذا يستغرب من مثل هذه الأحاديث، فالواقع يشهد بصحّتها، حيث لم يكن هناك من هو أعلم بكلّ كتاب الله من أمير المؤمنين عليه السلام والأئمّة عليهم السلام من بعده ولذلك، وقد نقل أبو الطفيل عنه عليه السلام: شهدت عليّا وهو يخطب وهو يقول سلوني فوالله لا تسألوني عن شيء يكون إلى يوم القيامة إلّا حدّثتكم به، وسلوني عن كتاب الله فوالله ما من آية إلّا وأنا أعلم بليل نزلت أم بنهار أم في سهل أم في جبل[2].

وفي المقابل لم يكن للصحابة مثل هذا العلم الذي كان عند أمير المؤمنين عليه السلام، بل كانوا دونه بكثير بحيث تخفى عليهم أمور هي من بديهيات القرآن، وهذه بعض الأمثلة:

أمّا الخليفة الأوّل أبو بكر بن أبي قحافة فقد كان يجهل حكم الكلالة: حيث روى الدارمي في مسنده عن الشعبي قال: سئل أبو بكر عن الكلالة فقال: إنّي سأقول فيها برأيي، فإن كان صوابا فمن الله وإن كان خطأ فمنّي ومن الشيطان أراه...[3]؛ رغم أنّه قد ورد فيه نصّ صريح في كتاب الله، قال عزّ من قائل: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾.

وأمّا الخليفة الثاني عمر بن الخطاب فقد كان يجهل حكم التيمّم: حيث روى مسلم في صحيحه: أنّ رجلا أتى عمر فقال: إنّي أجنبت فلم أجد ماء،

---

(1) شرح أصول الكافي 5/ 312.

(2) تفسير عبد الرزاق الصنعاني 3/ 241.

(3) سنن الدارمي 2/ 366.

فقال: لا تصلّ...[1]؛ رغم أنّ التيمّم قد نطق به محكم الكتاب في قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا﴾.

أمّا الخليفة الثالث عثمان بن عفّان فقد كان يجهل أدنى الحمل عند النساء: حيث روى مالك بن أنس في موطّئه أنّ عثمان بن عفان أُتي بإمرأة قد ولدت في ستّة أشهر فأمر بها أن ترجم، فقال له عليّ بن أبي طالب: ليس ذلك عليها، إنّ الله تبارك وتعالى يقول في كتابه: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾، وقال: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾، فالحمل يكون ستّة أشهر، فلا رجم عليها، فبعث عثمان بن عفان في أثرها فوجدها قد رُجمت[2].

فإن كان الخلفاء الثلاث الذي يعدّون بحسب التصوّر السنّي أفضل الناس وأعلمهم يجهلون بألف باء الأحكام الشرعيّة التي نطق بها الكتاب، فكيف هو الحال بالنسبة لمن هم دونهم في العلم والمعرفة؟ أضف إلى هذا أنّ كلّ ما ذكرناه من أمثلة هو خاصّ بمحكمات الكتاب فكيف لو كان الحديث عن المتشابه بدلا عن المحكم؟ وكيف لو خضنا في التأويل بدلا عن التفسير؟ وماذا لو كان الكلام عن الناسخ والمنسوخ؟ فهل يوجد غير أهل البيت عليهم السلام من اجتمع عندهم هذا العلم؟

ونعم ما قاله المناوي في وصف أمير المؤمنين عليه السلام وبيان إحاطته بأسرار الكتاب: باب مدينة العلم، ربّان سفينة الفهم، سيّد الحنفاء، زين الخلفاء،

(1) صحيح مسلم 1/ 193.

(2) الموطّأ 2/ 825.

ذي القلب العقول واللسان والسؤال بشهادة الرسول، أمير المؤمنين علي بن أبي طالب القائل فيه المصطفى: "من كنت مولاه فعلي مولاه" والقائل هو: لو شئت لأوقرت لكم من تفسير سورة الفاتحة سبعين وقرا[1].

الشاهد السابع: مصحف عليّ عليه السلام

قال الشيخ كريمة حفظه الله: مرويّة منسوبة إلى أبي ذر الغفاري رضي الله عنه مجيىء علي بن أبي طالب رضي الله عنه القرآن الذي عنده وعرضه على أبي بكر فرفضه وكذلك عمر بن الخطاب[2].

أقول: الظاهر أنّ المقصود من هذه الرواية هو ما رواه الطبرسي في الاحتجاج، قال: وفي رواية أبي ذر الغفاري أنّه قال : لما توفّي رسول صلى الله عليه وآله جمع علي عليه السلام القرآن وجاء به إلى المهاجرين والأنصار وعرضه عليهم لما قد أوصاه بذلك رسول الله صلى الله عليه وآله، فلمّا فتحه أبو بكر خرج في أوّل صفحة فتحها فضائح القوم، فوثب عمر وقال: يا عليّ اردده فلا حاجة لنا فيه، فأخذه عليه السلام وانصرف،...، فلمّا استخلف عمر سأل عليا عليه السلام أن يدفع إليهم القرآن فيحرّفوه فيما بينهم، فقال: يا أبا الحسن إن جئت بالقرآن الذي كنت قد جئت به إلى أبي بكر حتّى نجتمع عليه، فقال عليه السلام: هيهات ليس إلى ذلك سبيل، إنّما جئت به إلى أبي بكر لتقوم الحجّة عليكم، ولا تقولوا يوم القيامة إنّا كنّا عن هذا غافلين[3].

وهذه الرواية لا دلالة فيها على اعتقاد الشيعة بالتحريف لأمرين:

---

(1) فيض القدير 1/ 69.

(2) مشروع حوار مذهبي 8.

(3) الاحتجاج 1/ 225.

الأوّل: أنّ الرواية تتحدّث عن وجود مصحف خاص لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، وهذا الأمر لا خلاف فيه بين الشيعة والسنّة حيث أنّ المصادر الأولى قد أثبتت وجود هذا المصحف كما أثبتت لغيره من الصحابة، ويكفينا إثباتا لهذه الحادثة ما نقله ابن جزي الكلبي في تسهيله: وكان القرآن على عهد رسول صلى الله عليه وآله متفرّقا في الصحف وفي صدور الرجال، فلمّا توفي رسول الله صلى الله عليه وآله قعد عليّ بن أبي طالب عليه السلام في بيته، فجمعه على ترتيب نزوله، ولو وجد مصحفه لكان فيه علم كبير، ولكنه لم يوجد[1].

وهذا النصّ يثبت أصل جمع الإمام علي عليه السلام للقرآن، بل ويبيّن لنا ميزة هذا الكتاب وهو أنّ ترتيبه مخالف لترتيب المصحف المعهود، حيث أنّه رتّب على التنزيل، وقد ذكر السيوطي في إتقانه وصفا جزئيّا لهذا المصحف: وممّا استدلّ به لذلك اختلاف مصاحف السلف في ترتيب السور، فمنهم من رتّبها على النزول وهو مصحف عليّ كان أوّله اقرأ ثم المدثر ثم ن ثم المزمل ثم تبّت ثم التكوير وهكذا إلى آخر المكي والمدني[2].

الثاني: أنّ أمير المؤمنين عليه السلام قد أضاف إلى هذا المصحف حاشية مهمّة جعل فيها ما تلقّاه عن النبي صلى الله عليه وآله من تفسير القرآن وتأويله وأسباب نزوله، وقد ذكرت هذه الحقيقة على لسانه عليه السلام حيث يقول: ما نزلت آية على رسول الله صلى الله عليه وآله إلّا أقرأنيها وأملاها علي، فأكتبها بخطّي، وعلّمني تأويلها وتفسيرها وناسخها ومنسوخها ومحكمها ومتشابهها، ودعا الله لي أن يعلّمني فهمها وحفظها، فما نسيت آية من كتاب الله ولا علم أملاه عليّ، فكتبته منذ

(1) التسهيل في علوم التنزيل 1/ 12.

(2) الإتقان في علوم القرآن 1/ 171.

دعا لي بها دعا[1].

بل في نفس الكتاب الذي اقتبس منه الشيخ الرواية المتقدّمة توضيح حقيقة هذا المصحف، حيث يخاطب الإمام علي عليه السلام طلحة قائلا: يا طلحة، إنّ كلّ آية أنزلها الله في كتابه على محمد صلى الله عليه وآله عندي بإملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وخطّي بيدي، وتأويل كلّ آية أنزلها الله على محمد صلى الله عليه وآله وكلّ حلال أو حرام أو حدّ أو حكم أو أيّ شيء تحتاج إليه الأمّة إلى يوم القيامة عندي مكتوب بإملاء رسول الله وخطّ يدي حتى أرش الخدش[2].

فمن خلال الأمرين نعلم أنّ مصحف أمير المؤمنين عليه السلام لم يكن مجرّد قرآن عاديّ بل هو كتاب احتوى ترتيب القرآن على تنزيله وذكر كلّ آية متى أنزلت وأين أنزلت وفي من أنزلت، ولذلك كان ابن سيرين يطلب هذا الكتاب ويقول: لو أصيب ذلك الكتاب لوجد فيه علم كثير[3].

وقد أجاب زعيم الحوزة العلميّة السيد الخوئي قدس سره عن هذه الروايات بقوله: أنّ وجود مصحف لأمير المؤمنين عليه السلام يغاير القرآن الموجود في ترتيب السور ممّا لا ينبغي الشكّ فيه، وتسالم العلماء الأعلام على وجوده أغنانا عن التكلّف لإثباته، كما أنّ اشتمال قرآنه عليه السلام على زيادات ليست في القرآن الموجود وإن كان صحيحا إلّا أنّه لا دلالة في ذلك على أنّ هذه الزيادات كانت من القرآن وقد أسقطت منه بالتحريف، بل الصحيح أنّ تلك الزيادات كانت تفسيرا بعنوان التأويل وما يؤول إليه الكلام، أو بعنوان

(1) تفسير العيّاشي 1/ 14.

(2) كتاب سليم بن قيس 211.

(3) الاستيعاب 3/ 974.

التنزيل من الله شرحا للمراد[1].

الشاهد الثامن: سقوط سور من القرآن!

قال الشيخ: معتقد الشيعة بنقصان سور من القرآن الكريم مثل سورة الحفد، الخلع، الولاية[2].

أقول: هذا النقل غير دقيق عن المصدر الذي أحال إليه الشيخ وهو كتاب فصل الخطاب للمحدّث النوري قدس سره، حيث أنّه كان بصدد ذكر المقدّمات التي يبنى عليها كتابه، والتي منها "بيان أقسام الاختلاف والتغيير الممكن حصوله في القرآن والممتنع دخوله فيه[3]"، والقسم الثالث من هذه الأقسام هو: "نقصان السورة وهو جائز كسورة الحفد والخلع وسورة الولاية[4]"، وذكره لهذه السور الثلاثة كان من باب التمثيل، لكن هل يعتقد فعلا بأنّ هذه السور ثابتة وأنقصت من القرآن تحريفا؟

سورة الولاية[5]: أمّا هذه السورة فقد تعرّض لها صاحب فصل الخطاب عرضا بعد ذكره لسورة أخرى أسماها سورة النورين نقلها من كتاب بعنوان "دبستان المذاهب" إلّا أنّه علّق بقوله: قلت ظاهر كلامه أنّه

---

(1) البيان في تفسير القرآن 223.

(2) مشروع حوار مذهبي 8.

(3) فصل الخطاب 23.

(4) فصل الخطاب 23.

(5) أمّا بالنسبة إلى السورة الثانية أي سورة الولاية فقد نشرها لأوّل مرّة سانت كلير تيسدال (St. Clair Tisdall) سنة (1913م) في فصل له بعنوان: "الإضافات الشيعيّة إلى القرآن"، اعتمادا على مخطوط قرآنيّ وجده عند مروره بالهند سنة (1912م) وهذا المخطوط يعود إلى القرن السابع عشر أو الثامن عشر المصحف وقراءاته 1/ 103.

أخذها من كتب الشيعة ولم أجد لها أثرا فيها[1].

وكلامه صريح في أنّ هذه السورة غير موجودة في مصادر الشيعة الإماميّة، وانفرد بذكرها كتاب "دبستان المذاهب" ولهذا وجب علينا البحث عن هذا الكتاب ومؤلّفه لنعلم: هل يمكن الاعتماد على نقولاته أم لا؟

قال الآغا بزرك الطهراني قدس سره: وبما أنّه لم يذكر المؤلّف اسمه فيه، اختلف في مؤلّفه كما ذكره السيد محمد علي داعي الإسلام في أوّل فرهنك نظام، فحكى عن سرجان ملكم في تأريخ إيران أنّ اسم المؤلف محسن الكشميري المتخلّص في شعره بفاني، وحكي عن مؤلّف مآثر الأمراء أنّ المؤلف اسمه ذو الفقار علي، وحكي عن هامش نسخة كتابتها (1260) أنّه مير ذو الفقار علي الحسيني المتخلّص بهوشيار، واختار هو أنّه لبعض السيّاح في أواسط القرن الحادي عشر أدرك كثيرا من الدراويش بالهند وحكى عنهم الغث والسمين في كتابه هذا، (أقول) ويحكى عن بعض المستشرقين أنّ في مكتبة بيروكسل نسخة دبستان المذاهب تأليف محمد فاني، وذكر فيه أنّه ورد خراسان (1056) ورأى هناك محمد قلي خان المعتقد لنبوة مسيلمة الكذاب، وكما أنّه أخفى المؤلّف اسمه كذلك تعمد في إخفاء مذهبه لئلا يحمل كلامه على التعصّب، فقد قال في آخر الكتاب ما معناه "أنّ بعض الأعزّة قال لي أنّ السيد المرتضى الرازي ألّف (تبصرة العوام) في بيان العقائد والمذاهب لكن يظهر منه أنّه أخذ بجانب وأيّد ذلك الجانب وبذلك يتّهم القائل ويخفى الحقائق، مع أنّه قد أحدث بعض عقائد أخر بعده ولابدّ من

(1) فصل الخطاب 157.

بيانها، فلذا أجبته بهذا التأليف وما أتيت فيه إلّا ما أثبته أهل الفرق في كتبهم أو حدّثوه لي بأقوالهم مع مراعاة التعبير عن كلّ واحد منهم بعين عباراتهم وعين ما يذكرون به أنفسهم في كتبهم، لكي لا يخفى الحقائق ولا يحمل على التعصب والأخذ بجانب[1].

ولقد أحسن الشيخ البلاغي قدس سره حين قال: فيا للعجب من صاحب "دبستان المذاهب" من أين جاء بنسبة هذه الدعوى إلى الشيعة؟ وفي أيّ كتاب لهم وجدها؟ أفهكذا يكون النقل في الكتب؟ ولكن لا عجب -شنشنة أعرفها من أخزم- فكم نقلوا عن الشيعة مثل هذا النقل الكاذب كما في كتاب الملل للشهرستاني ومقدّمة ابن خلدون وغير ذلك مما كتبه بعض الناس في هذه السنين والله المستعان[2].

أمّا محبّ الدين الخطيب فقد حاول إلصاق هذه السورة بالشيعة عبر أسلوب الكذب والتدليس حيث قال في خطوطه العريضة: وقد اطّلع الثقة المأمون الأستاذ محمد علي سعودي - الذي كان كبير خبراء وزارة العدل بمصر، على مصحف إيراني مخطوط عند المستشرق براين، فنقل منه هذه السورة بالتلغراف، وفوق سطورها العربية ترجمتها باللغة الإيرانية[3].

ولا ندري كيف خفي هذا المصحف الذي يحوي هذه السورة عن علماء الشيعة وعامّتهم في مشارق الأرض ومغاربها ولم يطّلع عليه إلّا هذا "الثقة المأمون" عند مستشرق مسيحي!

---

(1) الذريعة 8/ 48.

(2) آلاء الرحمن 1/ 25.

(3) الخطوط العريضة 13.

الحفد والخلع: أمّا هتان السورتان فلا علاقة لهما بالشيعة ولا بكتب الشيعة، وقد نصّ على ذلك العلّامة الحلّي رضي الله عنه في تذكرته: وروى واحد من الصحابة سورتين إحداهما: (اللهمّ إنّا نستعينك ونستغفرك ونستهديك، ونستنصرك ونؤمن بك ونتوكّل عليك، ونثني عليك الخير كلّه، نشكرك ولا نكفرك، ونخلع ونترك من يفجرك)، والثانية: (اللهمّ إيّاك نعبد، ولك نصلّي ونسجد، وإليك نسعى ونحفد، ونرجو رحمتك، ونخشى عذابك، وإنّ عذابك بالكفار ملحق) فقال عثمان: اجعلوهما في القنوت، ولم يثبتهما في المصحف لانفراد الواحد، وكان عمر يقنت بذلك، ولم يُنقل ذلك من طريق أهل البيت عليهم السلام، فلو قنت بذلك جاز لاشتماله على الدعاء[1].

ولعلّ الشيخ كريمة حفظه الله قد غفل على أنّ سورتي الحفد والخلع من السور التي يعتقد أهل السنّة أنّهما من القرآن الكريم الذي نسخت تلاوته، والمفاجأة التي ستصدم الكثير هو أنّ هناك من الصحابة والتابعين من يعتقد أنّها من القرآن الكريم ولم تنسخ!

فقد ذكر السيوطي في إتقانه أنّ هناك من الصحابة من يثبتها في مصحفه: وفي مصحف أبيّ ستّ عشرة لأنّه كتب في آخره سورتي الحفد والخلع، أخرج أبو عبيد عن ابن سيرين قال: كتب أبيّ بن كعب في مصحفه فاتحة الكتاب والمعوّذتين واللهم إنّا نستعينك واللهم إيّاك نعبد، وتركهنّ ابن مسعود وكتب عثمان منهن فاتحة الكتاب والمعوّذتين[2].

بل أخرج الطبراني بسند صحيح أنّ هناك من يصلّي بها: عن أبي

(1) تذكرة الفقهاء 3/ 263.

(2) الإتقان في علوم القرآن 1/ 178.

إسحاق قال أمّنا أميّة بن عبد الله بن خالد بن أسيد بخراسان فقرأ بهاتين السورتين إنّا نستعينك ونستغفرك[1].

فالمشكلة الآن ليست مع الشيعة ولا في كتب الشيعة بل في التراث السنّي الذي يثبت بما لا يدع مجالا للشكّ أنّ من السلف من كان يعتقد بسقوط سورتي الحفد والخلع من القرآن الكريم، فهل يسوغ لي اتّهام كلّ أهل السنّة بالقول بالتحريف؟!

الشاهد التاسع: ضياع قسم من القرآن

قال الشيخ كريمة حفظه الله: روايات تزعم سقوط أكثر من ثلث القرآن، وبعضها ثلثي القرآن الكريم[2].

أقول: أمّا الروايات التي تزعم سقوط أكثر من ثلثي القرآن فلا وجود لها البتّة، إنّما هي فرية أطلقها صاحب كتاب "مسألة التقريب بين أهل السنّة الشيعة"[3]، بناء على فهمه المعوجّ للرّواية اليتيمة التي ناقشناها سابقا والتي تذكر أنّ عدد آي القرآن سبعة عشر ألف آية حيث طرح منها العدد الحالي للآيات الموجودة وحكم على الباقي الذي يعادل الثلثين بالسقوط!

وأمّا الروايات التي تزعم سقوط أكثر من ثلث القرآن، فليست إلّا رواية واحدة لا ثاني لها، وهي ما رواه الطبرسي في الاحتجاج: وبين القول

(1) الإتقان في علوم القرآن 1/ 179.

(2) مشروع حوار مذهبي 8.

(3) قال في صفحة 202: والرواية السالفة تزعم سقوط أكثر من ثلث القرآن، وما تقدم من روايتهم في أن القرآن نزل سبعة عشر ألف آية يقتضي سقوط حوالي الثلثين.

في اليتامى وبين نكاح النساء من الخطاب والقصص أكثر من ثلث القرآن[1].

وهذه الرواية إذا غضضنا الطرف عن تحقيق صدورها وتوفّر الشروط التي ذكرناها في المقدّمات المنهجيّة، فإنّ دلالتها على التحريف بالمعنى المتنازع فيه وهو الزيادة والنقيصة غير صريحة، بل هي أقرب ما يكون دالّة على تحريف التأليف أي ترتيب السور والآيات.

ويدلّ على هذا سياق هذه الرواية والتي فيها: "أمّا ظهورك على تناكر قوله: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ﴾، وليس يشبه القسط في اليتامى نكاح النساء ولا كلّ النساء أيتام، فهو: ممّا قدمت ذكره من إسقاط المنافقين من القرآن، وبين القول في اليتامى وبين نكاح النساء من الخطاب والقصص أكثر من ثلث القرآن[2]"، فالكلام يدور حول إشكال طرحه زنديق على الإمام علي عليه السلام حول آية النكاح مفاده عدم وجود علاقة بين شطري الآية، إذ أنّ أوّلها يتحدّث عن اليتامى وثانيها حول التعدّد في النكاح فكان جواب أمير المؤمنين عليه السلام أنّ بين العبارتين آيات ساقطة أي أنّهما لم تنزلا في مورد واحد بحيث تكون وحدة موضوعيّة بل كلّ شطر هو آية مستقلّة لا علاقة لها بالأخرى.

وهذا هو الذي بُحث عند علماء الإماميّة في علوم القرآن بعنوان "تأليف القرآن"، هل ترتيب الآيات والسور هو ترتيب توقيفيّ أو ليس كذلك إنّما كان باجتهاد الصحابة عند جمعهم للقرآن، وقد مال المشهور إلى القول بتوقيفيّة الترتيب لكن توجد عدّة نصوص تدلّ على عدمه روتها حتّى

---

(1) الاحتجاج 1/ 377.

(2) الاحتجاج 1/ 377.

كتب أهل السنّة قبل الشيعة:

فقد روى أحمد في مسنده: عن عبّاد بن عبد الله بن الزبير قال: أتى الحرث بن خزمة بهاتين الآيتين من آخر براءة ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ إلى عمر بن الخطاب، فقال: من معك على هذا؟ قال: لا أدري والله إنّي أشهد لسمعتها من رسول الله ﷺ ووعيتها وحفظتها، فقال عمر: وأنا أشهد لسمعتها من رسول الله ﷺ، ثم قال: لو كانت ثلاث آيات لجعلتها سورة على حدة، فانظروا سورة من القرآن فضعوها فيها فوضعتها في آخر براءة[1].

وفي رواية أخرى: قال لنا ابن عباس رضي الله عنه قلت لعثمان بن عفان: ما حملكم على أن عمدتم إلى الأنفال وهي من المثاني وإلى براءة وهي من المائين فقرنتم بينهما ولم تكتبوا قال ابن جعفر بينهما سطرا ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ ووضعتموها في السبع الطوال، ما حملكم على ذلك؟ قال عثمان: إنّ رسول ﷺ كان مما يأتي عليه الزمان ينزل عليه من السور ذوات العدد، وكان إذا أنزل عليه الشيء يدعو بعض من يكتب عنده، يقول ضعوا هذا في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا وينزل عليه الآيات، فيقول ضعوا هذه الآيات في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا، وينزل عليه الآية فيقول ضعوا هذه الآية في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا، وكانت الأنفال من أوائل ما أنزل بالمدينة وبراءة من آخر القرآن فكانت قصّتها شبيها بقصّتها فقبض رسول الله ﷺ ولم يبيّن لنا أنّها منها وظننت أنّها منها، فمن ثمّ قرنت بينهما ولم أكتب

---

(1) مسند أحمد 1/ 199.

بينهما سطرا ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾[1].

أمّا نقضا فقد وردت عدّة روايات في كتب أهل السنّة والجماعة تتحدّث عن سقوط أجزاء كبيرة من القرآن الكريم نذكر منها من باب المثال ما رووه في حقّ سورة الأحزاب:

فقد روى أحمد في مسنده: عن زر قال: قال لي أبي بن كعب: كأيّن تقرأ سورة الأحزاب؟ أو كأيّن تعدّها؟ قال: قلت: له ثلاثا وسبعين آية، فقال: قط، لقد رأيتها وإنّها لتعادل سورة البقرة، ولقد قرأنا فيها الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله والله عليم حكيم[2].

وأصرح منه ما نقله السيوطي: عن عائشة قالت: كانت سورة الأحزاب تقرأ في زمن النبي صلى الله عليه وآله مائتي آية، فلمّا كتب عثمان المصاحف لم يقدر منها إلّا على ما هو الآن[3].

ولو تتبّعنا هذه المرويات لطال بنا المقام ولاحتجنا إلى مجلّدات لاستيفائها، وإنّما اقتصرنا على هذا الشاهد فقط لكي نبيّن أنّ الأمر سيان، إلّا أنّ الفرق هو أنّ معاشر الإماميّة لا يتّهمون خصومهم لمجرّد وجود روايات هنا أو هناك، بل لا نسعى لنشرها وإشاعتها على الملأ لكونها ستكون صيدا سهلا للعدوّ الذي يتربّص بالإسلام وأهله.

الشاهد العاشر: الدعوة إلى عدم حفظ الكتاب

ختم الشيخ كريمة حفظه الله الشواهد التي جاء بها بقوله: الدعوة إلى

---

(1) مسند أحمد 1/ 57.

(2) مسند أحمد 5/ 132.

(3) الإتقان في علوم القرآن 2/ 66.

عدم حفظ القرآن لأنّه محرّف ومن حفظه على تحريفه يجب عليه حفظه إذا جاء به المهدي المنتظر[1].

أقول: هذه الدعوة لا وجود لها إلى في مخيّلة صاحب كتاب "مسألة التقريب بين أهل السنّة والشيعة" الذي قال في كتابه المذكور: وتدعو "أساطيرهم" إلى إهمال حفظ القرآن لأنه محرف في زعمهم، ومن حفظه على تحريفه يصعب عليه حفظه إذا جاء به "منتظرهم" غير محرف،...، الرواية تدعو إلى ترك القرآن وإهمال حفظه، وهي لمفيدهم الذي يقدّسونه ويعظّمونه، حتّى زعموا أنه فوق مستوى البشر لأن إمامهم المنتظر خاطبه بالأخ السديد والمولى الرشيد[2].

وليت شيخنا العزيز كريمة رجع إلى كلام الشيخ المفيد ﵁ واطّلع عليه بنفسه ليقف على حقيقة مراده، هل كان يدعو لعدم حفظ القرآن الكريم كما زعم القفاري أم لا؟

إنّ الشيخ المفيد ﵁ نقل روايات تتحدّث عن زمن ظهور المهدي المنتظر عجّل الله تعالى فرجه الشريف وما يصاحبه من أحداث جسام، منها هذه الرواية: وروى جابر، عن أبي جعفر عليه السلام أنّه قال: "إذا قام قائم آل محمد عليه السلام ضرب فساطيط لمن يعلّم الناس القرآن على ما أنزل الله جلّ جلاله، فأصعب ما يكون على من حفظه اليوم، لأنّه يخالف فيه التأليف[3].

ولا أدري أين الدعوة لعدم حفظ القرآن في هذه الرواية؟

---

(1) مشروع حوار مذهبي 9.

(2) مسألة التقريب بين أهل السنّة والشيعة 202.

(3) الإرشاد 2/ 386.

ومن أين جاء القفّاري بهذا الزعم؟

علما أنّ هذا النصّ هو رواية واحد مرسلة، والكلام فيها ليس على التحريف بمعنى الزيادة والنقصية بل هو حول تغيير الترتيب الحالي "لأنّه يخالف فيه التأليف"وليس حول تغيير الآيات والسور كما يحاور القفاري إيهام القرّاء.

والأهمّ من هذا أنّ الشيخ المفيد ﵁ قد صرّح برأيه في صيانة القرآن من التحريف في كتبه الأخرى حيث قال: وقد قال جماعة من أهل الإمامة إنّه لم ينقص من كلمة ولا من آية ولا من سورة ولكن حذف ما كان مثبتا في مصحف أمير المؤمنين عليه السلام من تأويله وتفسير معانيه على حقيقة تنزيله، وذلك كان ثابتا منزلا وإن لم يكن من جملة كلام الله تعالى الذي هو القرآن المعجز، وقد يسمى تأويل القرآن قرآنا قال الله تعالى ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ ۖ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾، فسمّى تأويل القرآن قرآنا، وهذا ما ليس فيه بين أهل التفسير اختلاف وعندي أنّ هذا القول أشبه من مقال من ادّعى نقصان كلم من نفس القرآن على الحقيقة دون التأويل، وإليه أميل والله أسأل توفيقه للصواب[1].

عقيدة الشيعة في حفظ الكتاب:

إنّ الشيعة الإمامية أعلى الله برهانهم لا يقولون بتحريف القرآن كما يحاول البعض إلصاقها بهم، بل يعتقدون أنّ هذا القرآن الموجود والمثبت بين الدّفتين هو عين ما أنزل على رسول الله بلا زيادة ولا نقيصة.

---

(1) أوائل المقالات 81.

وكلماتهم بذلك متضافرة:

فقد قال شيخ المحدّثين الملقّب عندنا بالصدوق رضي الله عنه في كتاب الاعتقادات الذي يعتبر من أقدم المتون العقائديّة التي وصلت إلينا: اعتقادنا أنّ القرآن الذي أنزله الله تعالى على نبيّه محمد صلى الله عليه وآله هو ما بين الدفتين، وهو ما في أيدي الناس، ليس بأكثر من ذلك، ومبلغ سوره عند الناس مائة وأربع عشرة سورة، وعندنا أنّ الضحى وألم نشرح سورة واحدة، ولايلاف وألم تر كيف سورة واحدة، ومن نسب إلينا أنا نقول إنه أكثر من ذلك فهو كاذب[1].

ونُقل عن علم الهدى الشريف المرتضى رضي الله عنه: والصحيح من مذهب أصحابنا خلافه، وهو الذي نصره المرتضى ، قدس الله روحه، واستوفى الكلام فيه غاية الاستيفاء في جواب المسائل الطرابلسيات، وذكر في مواضع أنّ العلم بصحّة نقل القرآن، كالعلم بالبلدان والحوادث الكبار، والوقائع العظام، والكتب المشهورة، وأشعار العرب المسطورة ، فإنّ العناية اشتدت، والدواعي توفّرت على نقله وحراسته، وبلغت إلى حدّ لم يبلغه فيما ذكرناه، لأنّ القرآن معجزة النبوة، ومأخذ العلوم الشرعيّة والأحكام الدينية، وعلماء المسلمين قد بلغوا في حفظه وحمايته الغاية، حتى عرفوا كل شيء اختلف فيه من إعرابه، وقراءته، وحروفه، وآياته، فكيف يجوز أن يكون مغيرا أو منقوصا، مع العناية الصادقة، والضبط الشديد، وقال أيضا قدس الله روحه: إنّ العلم بتفسير القرآن وأبعاضه في صحة نقله، كالعلم بجملته، وجرى ذلك مجرى ما علم ضرورة من الكتب المصنفة ككتاب سيبويه

(1) الاعتقادات 84.

والمزني، فإن أهل العناية بهذا الشأن يعلمون من تفصيلهما ما يعلمونه من جملتهما، حتّى لو أنّ مدخلا أدخل في كتاب سيبويه بابا في النحو ليس من الكتاب، لعرف وميّز وعلم أنه ملحق، وليس من أصل الكتاب، وكذلك القول في كتاب المزني، ومعلوم أن العناية بنقل القرآن وضبطه، أصدق من العناية بضبط كتاب سيبويه ودواوين الشعراء[1].

وقال شيخ الطائفة الطوسي رضي الله عنه: وأمّا الكلام في زيادته ونقصانه فممّا لا يليق به أيضا، لأنّ الزيادة فيه مجمع على بطلانها والنقصان منه، فالظاهر أيضا من مذهب المسلمين خلافه، وهو الأليق بالصحيح من مذهبنا وهو الذي نصره المرتضى رضي الله عنه، وهو الظاهر في الروايات، غير أنّه رويت روايات كثيرة، من جهة الخاصة والعامة، بنقصان كثير من آي القرآن، ونقل شيء منه من موضع إلى موضع، طريقها الآحاد التي لا توجب علما ولا عملا، والأولى الإعراض عنها وترك التشاغل بها لأنّه يمكن تأويلها، ولو صحّت لما كان ذلك طعنا على ما هو موجود بين الدفتين، فإنّ ذلك معلوم صحته، لا يعترضه أحد من الأمة ولا يدفعه ورواياتنا متناصرة بالحث على قراءته والتمسّك بما فيه، ورد ما يرد من اختلاف الاخبار في الفروع إليه، وقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله رواية لا يدفعها أحد، أنّه قال: "إنّي مخلّف فيكم الثقلين، ما إن تمسّكتم بهما لن تضلوا: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي، وإنّهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض"، وهذا يدلّ على أنّه موجود في كل عصر، لأنّه لا يجوز أن يأمر بالتمسك بما لا نقدر على التمسك به، كما أنّ أهل البيت، ومن يجب اتباع قوله حاصل في كل وقت، وإذا كان الموجود بيننا مجمعا على

---

(1) مجمع البيان 1/ 43.

صحته، فينبغي ان نتشاغل بتفسيره، وبيان معانيه ونترك ما سواه[1].

هذه نماذج من كلمات أقطاب الطائفة وأساطينها تصرّح بعقيدة الشيعة في الكتاب العزيز وسلامته من التحريف والتبديل والتغيير والزيادة والنقصان، ولو أردنا استقصاء كلمات علماء الطائفة وأعلامها لاحتجنا إلى المجلّدات الضخام، لكنّ الغرض يتحقّق بهؤلاء الثلاثة الذين يعتبرون من الطبقة الأولى من علماء الطائفة.

ولتتميم الفائدة ننقل كلام أحد علماء أهل السنة والجماعة يصرّح فيه ببطلان نسبة القول بالتحريف للشيعة الإماميّة وزيف هذا الافتراء بعد أن قلّب كتبهم ونقّب فيها:

قال (رحمة الله الهندي) صاحب كتاب (إظهار الحق): وأمّا الجواب عنه تحقيقا فلأنّ القرآن المجيد عند جمهور علماء الشيعة الإماميّة الإثني عشرية محفوظ عن التغيير والتبديل، ومن قال منهم بوقوع النقصان فيه فقوله مردود غير مقبول عندهم[2].

ثمّ نقل أقوال كبار علماء الطائفة في نفي التحريف عن الكتاب العزيز وختم بقوله: فظهر أنّ المذهب المحقّق عند علماء الفرقة الإمامية الاثنا عشرية أنّ القرآن الذي أنزله الله على نبيّه هو ما بين الدفتين وهو ما في أيدي الناس ليس بأكثر من ذلك، وأنّه كان مجموعا مؤلّفا في عهد رسول الله ﷺ وحفظه، ونقله ألوف من الصحابة، وجماعة من الصحابة كعبد الله بن مسعود وأبي بن كعب وغيرهما ختموا القرآن على النبي عدّة ختمات، ويظهر

---

(1) التبيان 1/ 4.

(2) إظهار الحق 2/ 98

القرآن ويشهر بهذا الترتيب عند ظهور الإمام الثاني عشر رضي الله عنه، والشرذمة القليلة التي قالت بوقوع التغيير فقولهم مردود ولا اعتداد بهم فيما بينهم، وبعض الأخبار الضعيفة التي رويت في مذهبهم لا يرجع بمثلها عن المعلوم المقطوع على صحّته وهو حق، لأنّ خبر الواحد إذا اقتضى علما ولم يوجد في الأدلة القاطعة ما يدلّ عليه وجب ردّه على ما صرّح ابن المطهّر الحلّي في كتابه المسمّى بمبادى الوصول إلى علم الأصول[1].

والظاهر أنّ كلام صاحب (إظهار الحق) كان ثقيلا على كثير من الذين يسعون إلى إلصاق هذه التهمة بالشيعة الإمامية، ولا يطمحون إلى رأب الصدع وتأليف القلوب، فعمد بعضهم إلى تحريف كتاب (إظهار الحق) وحذف كلّ الفقرة التي دافع فيها (رحمت الله الهندي) على الشيعة ونفى عنهم فرية التحريف[2].

نعم، نحن لا ننكر وجود من قال بالتحريف من الشيعة الإماميّة بسبب شبهة طرأت عليه، لكنّ مثل هذه الأقوال لا تحسب على كلّ المذهب بل لا تمثّل إلّا أصحابها، والأهمّ من هذا أنّ علماء الشيعة هم أوّل من ردّ هذه الآراء الشاذّة وحكموا عليها بالبطلان، وقد أشار الشيخ حفظه الله في رسالته[3] إلى كتاب "فصل الخطاب في تحريف كتاب ربّ الأرباب" واعتبره من أدلّة قول الشيعة بالتحريف، لكنّه غفل عن حقيقة مهمّة وهي أنّ الشيعة هم أوّل من ردّ على هذا المؤلَّف والمؤلِّف:

---

(1) إظهار الحق 2/ 99

(2) المقصود هو (الدكتور محمد أحمد ملكاوي) أستاذ مساعد بجامعة الملك سعود في تحقيقه للكتاب الذي طبعته دار (الوطن للنشر)ودار (أولي النهى) في أربع مجلّدات.

(3) مشروع حوار مذهبي9.

فقد ردّ عليه بعضهم بكتب مستقلّة منهم:

معاصره الشيخ محمود بن أبي القاسم المعروف بالمعرّب الطهراني في كتاب أسماه "كشف الارتياب في عدم تحريف الكتاب[1]"، وعرض الكتاب على المحدّث النوري وكتب على إثره رسالة استدرك فيها على ما كتبه في "فصل الخطاب".

وردّ عليه معاصره السيد هبة الله الشهرستاني ﭬ في رسالة مفردة أسماها "حفظ الكتاب الشريف عن شبهة القول بالتحريف[2]"، تجدر الإشارة أنّ هذا السيد الجليل ﭬ قد وثّق لنا الحالة العامّة في الحوزة العلميّة الشيعيّة حين صدور هذا الكتاب حيث قال: كم أنت شاكر مولاك إذ أولاك بنعمة هذا التأليف المنيف، لعصمة المصحف الشريف عن وصمة التحريف، تلك العقيدة الصحيحة التي آنستُ بها منذ الصغر أيّام مكوثي في سامرّاء، مسقط رأسي، حيث تمركز العلم والدين تحت لواء الإمام الشيرازي الكبير، فكنت أراها تموج ثائرة على نزيلها المحدّث النوري، بشأن تأليفه كتاب «فصل الخطاب» فلا ندخل مجلسا في الحوزة العلمية إلاّ ونسمع الضجّة والعجّة ضدّ الكتاب ومؤلّفه وناشره، يسلقونه بألسنة حداد[3].

كما ردّ عليه جمع من العلماء ضمن كتب عامّة نذكر منهم:

الشيخ البلاغي ﭬ في تفسيره آلاء الرحمن في تفسير القرآن حيث يقول: هذا وإنّ المحدّث المعاصر جهد في كتاب "فصل الخطاب" في جمع

---

(1) الذريعة 18/ 9.

(2) الذريعة 18/ 9.

(3) طبقات الفقهاء 1/ 77.

الروايات التي استدلّ بها على النقيصة، وكثّر أعداد مسانيدها بأعداد المراسيل عن الأئمّة عليهم السلام في الكتب كمراسيل العياشي وفرات وغيرها، مع أنّ المتتبّع المحقّق يجزم بأنّ هذه المراسيل مأخوذة من تلك المسانيد، وفي جملة ما أورده من الروايات ما لا يتيسّر احتمال صدقها، ومنها ما هو مختلف باختلاف يؤول به إلى التنافي والتعارض، وهذا المختصر لا يسع بيان النحوين الأخيرين، هذا مع أنّ القسم الوافر من الروايات ترجع أسانيده إلى بضعة أنفار وقد وصف علماء الرجال كلّا منهم: إمّا بأنّه ضعيف الحديث فاسد المذهب مجفوّ الرواية، وإمّا بأنّه مضطرب الحديث والمذهب يعرف حديثه وينكر ويروي عن الضعفاء، وإمّا بأنّه كذّاب متّهم لا أستحلّ أن أروي من تفسيره حديثا واحدا وأنّه معروف بالوقف وأشدّ الناس عداوة للرضا عليه السلام، وإمّا بأنّه كان غاليا كذّابا، وإمّا بأنه ضعيف لا يلتفت إليه ولا يعوّل عليه ومن الكذّابين، وإمّا بأنه فاسد الرواية يرمى بالغلوّ، ومن الواضح أن أمثال هؤلاء لا تجدي كثرتهم شيئا، ولو تسامحنا بالاعتناء برواياتهم في مثل هذا المقام الكبير لوجب من دلالة الروايات المتعددة أن ننزّلها على أنّ مضامينها تفسير للآيات أو تأويل أو بيان لما يعلم يقينا شمول عموماتها له لأنّه أظهر الأفراد وأحقّها بحكم العام[1].

السيد الخميني قدس سره في كتابه أنوار الهداية حيث قال: أزيدك توضيحا أنّه لو كان الأمر كما توهّم صاحب فصل الخطاب الذي كان كتبه لا يفيد علما ولا عملا، وإنّما هو إيراد روايات ضعاف أعرض عنها الأصحاب وتنزّه عنها أولو الألباب من قدماء أصحابنا كالمحمدين الثلاثة المتقدمين

---

(1) آلاء الرحمن 1/ 26.

رحمهم الله، هذا حال كتب روايته غالبا كالمستدرك، ولا تسأل عن سائر كتبه المشحونة بالقصص والحكايات الغريبة التي غالبها بالهزل أشبه منه بالجدّ، وهو رحمه الله شخص صالح متتبّع، إلّا أنّ اشتياقه لجمع الضعاف والغرائب والعجائب وما لا يقبلها العقل السليم والرأي المستقيم، أكثر من الكلام النافع، والعجب من معاصريه من أهل اليقظة كيف ذهلوا وغفلوا حتى وقع ما وقع ممّا بكت عليه السماوات، وكادت تتدكدك على الأرض[1].

والعجيب أنّه في الأوساط السنيّة قد كتبت عدّة كتب لا تختلف عن مضمون كتاب "فصل الخطاب"، لكنّ العجب هو إغماض الجميع أعينهم عنها والتركيز على هذا الكتاب الذي أشبع ردّا ونقدا ونقضا، فمن الكتب السنيّة في هذا الشأن:

كتاب المصاحف لابن أبي داود السجستاني الذي طار به المستشرقون واعتبروه أفضل وثيقة تاريخيّة يمكن الاستدلال بها لضرب القرآن الموجود بين الدفتين، وسنذكر لك شاهدين صريحين على وقوع التحريف في خصوص المصحف العثماني:

الأوّل: كتاب المصاحف لـ(ابن أبي داود السجستاني)، حيث تمسّك به المستشرقون للطعن في كتاب الله المجيد وذلك لاحتوائه على جملة من المرويّات التي تثبت اختلاف مصاحف الصحابة والتابعين من بعدهم، بل روايات صريحة في تحريف مصحف عثمان نذكر منها:

جعل بابا في هذا الكتاب أسماه "باب ما غيّر الحجّاج في مصحف

---

(1) أنوار الهداية 1/ 245.

عثمان[1]"، وهذا العنوان لوحده يكفي للدّلالة على أنّ المصنّف يعتقد بوجود تغيير في مصحف عثمان، و قد ذكر رواية في هذا الباب تذكر ما تغيّر في المصحف: أنّ الحجاج بن يوسف، غيّر في مصحف عثمان أحد عشر حرفا قال: كانت في البقرة (لم يتسنّ وانظر) فغيّرها ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ بالهاء، وكانت في المائدة (شريعة ومنهاجا) فغيّره ﴿شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾، وكانت في يونس (هو الذي ينشركم) فغيره ﴿يُسَيِّرُكُمْ﴾، وكانت في يوسف أنا آتيكم بتأويله فغيّرها ﴿أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ﴾، وكانت في المؤمنين (سيقولون لله لله لله) ثلاثتهن، فجعل الآخرين (الله الله) ، وكان في الشعراء في قصّة نوح (من المخرجين)، وفي قصّة لوط (من المرجومين)، فغيّر قصة نوح ﴿مِنَ الْمَرْجُومِينَ﴾، وقصّة لوط ﴿مِنَ الْمُخْرَجِينَ﴾، وكانت في الزخرف (نحن قسمنا بينهم معائشهم) فغيّرها ﴿مَعِيشَتَهُمْ﴾، وكانت في الذين كفروا (من ماء غير يسن) فغيّرها ﴿مِنْ مَاءٍ غَيْرِ آسِنٍ﴾، وكانت في الحديد (فالذين آمنوا منكم واتقوا لهم أجر كبير) فغيّرها ﴿مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا﴾، وكانت في إذا الشمس كورت (وما هو على الغيب بظنين) فغيّرها﴿ بِضَنِينٍ﴾[2].

والأعظم من هذا ما رواه عن مالك بن أنس فقيه المدينة الذي ينصّ على ذهاب مصحف عثمان واندثاره: عن ابن وهب قال: سألت مالكا عن مصحف عثمان فقال لي: ذهب[3].

الثاني: كتاب الفرقان لـ(محمد بن محمد عبد اللطيف ابن الخطيب)

---

(1) أحسّ بعض المحقّقين بثقل هذا العنوان ودلالته الصريحة على وقوع التحريف فعمدوا إلى إسقاطه رغم إثباته في الطبعة الأصليّة التي حقّقها المستشرق "آثري جفري".

(2) المصاحف 117.

(3) المصاحف 35.

الذي صرّح أكثر من مرّة بوقوع التغيير والتبديل في كتاب الله جلّ جلاله، أوضحها الباب الذي أسماه "لحن الكُتّاب في المصحف[1]"، وذكر فيه جملة من الروايات التي تدلّ على مراده، ثم علّق بقوله: وليس ما قدّمناه من لحن الكُتّاب بضائره أو بمشكّك في حفظ الله تعالى له، بل إنّ ما قاله ابن عبّاس وعائشة وغيرهما من فضلاء الصحابة وأجلّاء التابعين أدعى لحفظه وعدم تغييره وتبديله، وممّا لا شكّ فيه أنّ كُتّاب المصاحف من البشر، يجوز عليهم ما يجوز على سائرهم من السهو والغفلة والنسيان والعصمة لله وحده،..، ومثل لحن الكُتّاب كلحن المطابع، فلو أنّ إحدى المطابع طبعت مصحفا به بعض الخطأ –وكثيرا ما يقع هذا– وسايرها على ذلك بعض قرّاء هذا المصحف، لم يكن ذلك متعارضا مع حفظ الله تعالى له وإعلائه لشأنه[2].

وفي مورد آخر نقل نفس النصّ المتقدّم الذي نقلناه عن كتاب "المصاحف" حول تغيير الحجّاج لبعض حروف المصحف، ثم علّق بقوله: ولم يصنع الحجّاج ما صنع إلّا بعد اجتهاده وبحثه مع القرّاء والفقهاء المعاصرين له، وبعد إجماعهم على أنّ جميع ذلك قد حدث من تحريف الكُتّاب والناسخين الذين لم يريدوا تغييرا ولا تبديلا، وإنّما حدث بعض ما حدث لجهلهم بأصول الكتابة وقواعد الإملاء، والبعض الآخر لخطإ الكاتب في سماع ما يُملى عليه والتباسه فيما يتلى عليه[3].

وبعد هذا العرض يحقّ لي أن أسجّل استغرابا: لماذا هذا الإصرار على

---

(1) الفرقان 41.

(2) الفرقان 45.

(3) الفرقان 52.

اتهام الشيعة بتحريف القرآن رغم تصريح كبار علمائهم بسلامة القرآن من التحريف؟ والأهمّ من هذا حكم محقّقيهم على ضعف أدلّة من قال بالتحريف وعدم دلالة الروايات عليه؟ والسؤال الأخطر هو: في صالح من تروّج هذه التهمة وتذاع على الملأ؟!

وما خفي أعظم:

كثيرا ما امتنعت عن الخوض في هذا الموضوع، لكن في بعض الأحيان يكره الإنسان على ما لا يريده ويُدفع إلى ما لا يستسيغه، فسكوت الشيعة الإماميّة عن اتّهام غيرهم في قضيّة التحريف ليس لعدم وجود ما يدين الطرف الآخر بل سكوتهم هو حفظ كرامة القرآن الكريم وسدّ لباب الطعن فيه، وإلّا فالتراث السنّي فيه الكثير من الأمور التي يمكن أن يُتمسّك بها لإثبات التحريف، وقد تقدّم ذكر بعض النماذج المهمّة وهنا سأستعرض ثلاثة نماذج من كبار الصحابة الذين ثبت اعتقادها للتحريف، ونتمنّى من شيخنا العزيز كريمة حفظه الله الإجابة عليها:

عائشة بنت أبي بكر: دلّت الروايات على اعتقادها وجود خطإ في القرآن الكريم، فقد روي عن هشام بن عروة، عن أبيه، أنّه سأل عائشة عن قوله: ﴿وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾، وعن قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾، وعن قوله: ﴿إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾، فقالت: يا ابن أختي هذا عمل الكُتّاب أخطئوا في الكتاب[1].

وقد اعترف الآلوسي في تفسيره بخطورة هذا النص فقال: وهذا

---

(1) تفسير الطبري 6/ 34، والخبر صحيح السند على شرط الشيخين فلا مجال للمناقشة في صحّته.

مشكل جدّا إذ كيف يُظنّ بالصحابة أولا أنّهم يلحنون في الكلام فضلا عن القرآن وهم الفصحاء اللد، ثم كيف يُظنّ بهم ثانيا الغلط في القرآن الذي تلقّوه من النبي ﷺ كما أنزل ولم يألوا جهدا في حفظه وضبطه وإتقانه، ثم كيف يُظنّ بهم ثالثا اجتماعهم كلهم على الخطأ وكتابته، ثم كيف يُظنّ بهم رابعا عدم تنبّههم ورجوعهم عنه، ثم كيف يُظنّ خامسا الاستمرار على الخطأ وهو مرويّ بالتواتر خلفا عن سلف، ولو ساغ مثل ذلك لارتفع الوثوق بالقرآن[1].

عبد الله بن عباس: نقلت المصادر الحديثيّة عنه عدّة أقوال يُفهم فيها وجود أخطاء في كتاب الله جلّ جلاله نذكر منها:

ما رواه الحاكم في مستدركه بسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُوا﴾، قال: أخطأ الكاتب حتى تستأذنوا[2].

وروى الطبري في قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَايْـَٔسِ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ عن ابن عباس، أنّه كان يقرؤها: أفلم يتبيّن الذين آمنوا، قال: كتب الكاتب الأخرى هو ناعس[3].

كما نقل السيوطي في إتقانه آية أخرى يرى ابن عبّاس وقوع التحريف فيها: عن ابن عبّاس أنّه كان يقول في قوله تعالى ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ﴾ إنّما هي ووصّى ربّك التزقت الواو بالصاد، وأخرجه ابن أشته بلفظ استمدّ الكاتب مدادا

(1) روح المعاني 16/ 221.

(2) المستدرك على الصحيحين 2/ 396، والخبر صحيح على شرط الشيخين.

(3) تفسير الطبري 13/ 202، والسند صحيح وكلّ رواته من رجال البخاري.

كثيرا فالتزقت الواو بالصاد، وأخرجه من طريق الضحّاك عن ابن عباس أنّه كان يقرأ ووصّى ربك ويقول: أمر ربك إنّهما واوان التصقت إحداهما بالصاد، وأخرجه من طريق أخرى عن الضحّاك أنّه قال: كيف تقرأ هذا الحرف قال: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ﴾، قال: ليس كذلك نقرؤها نحن ولا ابن عباس إنّما هو ووصّى رّبك وكذلك كانت تقرأ وتكتب فاستمدّ كاتبكم فاحتمل القلم مدادا كثيرا فالتصقت الواو بالصاد[1].

عبد الله بن مسعود: من أشهر من نسب إليه القول بالتحريف، حيث كان يقول بالزيادة في كتاب الله إذ أنّه لم يكن يعتقد بأنّ المعوّذتين من القرآن الكريم، فقد روى ابن حبّان في صحيحه: عن زر بن حبيش قال: لقيت أبي بن كعب فقلت له: إنّ ابن مسعود كان يحكّ المعوّذتين من المصاحف ويقول إنّهما ليستا من القرآن فلا تجعلوا فيه ما ليس منه[2].

ومن يطّلع على كتاب "الإتقان في علوم القرآن" للسيوطي أو كتاب "المصاحف" لابن أبي داود سيقف على الكثير من النصوص الصحيحة الصريحة في إثبات التحريف، كلّ هذا بغضّ النظر عن البحث في قضيّة نسخ التلاوة والاختلاف في القراءات القرآنيّة ومعضلة روايات جمع القرآن التي يمكن تشبيهها بالألغام التي ستنفجر بمجرّد الاقتراب منها.

---

(1) الإتقان في علوم القرآن 1/ 541، وأسانيد الخبر في عداد الجياد.

(2) صحيح ابن حبّان 10/ 274.

الشيعة وتفسير القرآن

المبحث الثاني الذي تعرّض له العلّامة أحمد كريمة هو: منهج الشيعة التفسيريّ أو بعبارة أخرى كيفيّة تعاملهم مع نصوص الكتاب، وقد عنون هذا البحث بقوله: تأويلات شيعيّة لآي القرآن الكريم[1]، وقد حشد عددا كبيرا من الشواهد التي تدلّ على عدم التزام الشيعة بظواهر الكتاب وعدولهم عنه، ومن هنا فسنبدأ جوابنا على هذا الإشكال بعرض وجيز لمنهج الإماميّة أعلى الله برهانهم في تفسير القرآن ثم نعقّب على ما جاء به شيخنا العزيز.

حجيّة ظواهر الكتاب:

الأصل الأصيل الذي تُبنى عليه كلّ علوم التفسير هو ما يعبّر عنه بحجيّة ظواهر الكتاب، وقد أبدع السيد الخوئي قدّس سرّه في تقرير هذا المطلب وتشييد أدلّته فقال: لا شكّ أنّ النبي صلّى الله عليه وآله لم يخترع لنفسه طريقة خاصّة لإفهام مقاصده، وأنّه كلّم قومه بما ألفوه من طرائق التفهيم والتكلّم وأنّه أتى بالقرآن ليفهموا معانيه وليتدبّروا آياته فيأتمروا بأوامره، ويزدجروا بزواجره، وقد تكرّر في الآيات الكريمة ما يدلّ على ذلك، كقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِى هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ

(1) مشروع حوار مذهبي 7.

مَثَلٍ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾، وقوله تعالى: ﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴾، وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴾، وقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾، إلى غير ذلك من الآيات الدالة على وجوب العمل بما في القرآن ولزوم الأخذ بما يفهم من ظواهره[1].

ثمّ ساق السيّد الخوئي الأدلّة الاخرى على حجيّة ظواهر الكتاب، والتي اعتمدها محقّقوا الإماميّة:

الأوّل: أنّ القرآن نزل حجّة على الرسالة، وأنّ النبي ﷺ قد تحدّى البشر على أن يأتوا ولو بسورة من مثله، ومعنى هذا: أنّ العرب كانت تفهم معاني القرآن من ظواهره، ولو كان القرآن من قبيل الألغاز لم تصحّ مطالبتهم بمعارضته، ولم يثبت لهم إعجازه، لأنّهم ليسوا ممّن يستطيعون فهمه، وهذا ينافي الغرض من إنزال القرآن ودعوة البشر إلى الايمان به[2].

الثاني: الروايات المتظافرة الآمرة بالتمسّك بالثقلين الذين تركهما النبي في المسلمين، فإنّ من البيّن أّن معنى التمسّك بالكتاب هو الأخذ به، والعمل بما يشتمل عليه، ولا معنى له سوى ذلك[3].

الثالث: الروايات المتواترة التي أمرت بعرض الأخبار على الكتاب،

(1) البيان في تفسير القرآن 264.

(2) البيان في تفسير القرآن 264.

(3) البيان في تفسير القرآن 263.

وأنّ ما خالف الكتاب منها يضرب على الجدار، أو أنّه باطل، أو أنّه زخرف، أو أنّه منهيّ عن قبوله، أو أنّ الأئمّة لم تقله، وهذه الروايات صريحة في حجيّة ظواهر الكتاب، وأنّه ممّا تفهمه عامة أهل اللسان العارفين بالفصيح من لغة العرب، ومن هذا القبيل الروايات التي أمرت بعرض الشروط على كتاب الله وردّ ما خالفه منها[1].

الرابع: استدلالات الأئمّة عليهم السلام على جملة من الأحكام الشرعية وغيرها بالآيات القرآنية: **منها** قول الصادق عليه السلام حينما سأله زرارة من أين علمت أنّ المسح ببعض الرأس "لمكان الباء"، **ومنها** قوله عليه السلام في نهي الدوانيقي عن قبول خبر النمام: إنّه فاسق، وقد قال الله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓا۟﴾، **ومنها** قوله عليه السلام لمن أطال الجلوس في بيت الخلاء لاستماع الغناء اعتذارا بأنه لم يكن شيئا أتاه برجله، أما سمعت قول الله عز وجل: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَـٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾، **ومنها** قوله عليه السلام لابنه إسماعيل فإذا شهد عندك المؤمنون فصدقهم مستدلّا بقول الله عز وجل: ﴿يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾، **ومنها** قوله عليه السلام في تحليل نكاح العبد للمطلقة ثلاثا "إنّه زوج" قال الله عز وجل ﴿حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ﴾، **ومنها** قوله عليه السلام في أن المطلّقة ثلاثا لا تحل بالعقد المنقطع "إنّ الله تعالى قال: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يَتَرَاجَعَآ﴾ ولا طلاق في المتعة، **ومنها** قوله عليه السلام فيمن عثر فوقع ظفره فجعل على إصبعه مرارة "إنّ هذا وشبهه يعرف من كتاب الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾، ثم قال "امسح عليه"، **ومنها** استدلاله عليه السلام على حليّة بعض النساء بقوله تعالى: ﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ

(1) البيان في تفسير القرآن 265.

ذَٰلِكُمْ﴾، **ومنها** استدلاله عليه السلام على عدم جواز نكاح العبد بقوله تعالى: ﴿عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾، **ومنها** استدلاله عليه السلام على حليّة بعض الحيوانات بقوله تعالى: ﴿قُل لَّا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ﴾، وغير ذلك من استدلالاتهم عليهم السلام بالقرآن في موارد كثيرة، وهي متفرقة في أبواب الفقه وغيرها[1].

ومن يقرأ تفاسير الشيعة على مرّ العصور يجد أنّهم تعاملوا مع آيات الكتاب كما يُتعامل مع أيّ نصّ عربيّ، وفسّروه طبقا لما تقتضيه السليقة العربيّة السليمة.

متى يسوغ الخروج عن الظاهر؟

الأمر الآخر الذي يحسن بنا التعرّض له هو أنّ ما قدّمنا ذكره من حجيّة الظاهر الكتاب لا يمنع من العدول عنه والخروج عن مقتضاه، إذ لا خلاف أنّ هذا الظاهر قد تُرفع اليد عنه ويُصار لغيره لوجود قرينة صارفة عنه.

والقرينة على أنواع:

عقليّة: كإسناد المجيء لله في قوله تعالى ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾، إذ أنّ الدليل العقلي قام على إستحالة نسبة هذه الأمور للذات المقدّسة لتجرّدها عن المادّة ولوازمها، وهذا الدليل يعتبر قرينة صارفة لهذا الإسناد عن ظاهر يؤوّل التركيب بموجبه بتقدير كلمة ثواب أو رحمة.

قرآنيّة: لا شكّ أنّ آيات القرآن تُفسّر بعضها بعضا، وقد قال العلماء

---

(1) البيان في تفسير القرآن 263.

في هذا: من أراد تفسير الكتاب العزيز طلبه أوّلا من القرآن، فما أجمل منه في مكان فقد فُسّر في موضع آخر وما اختصر في مكان فقد بُسط في موضع آخر منه[1]، ومن هنا فإنّ الآية الواحدة قد تكون قرينة صارفة لظاهر آية أخرى أو معيّنة لمعناها، ولذلك نفى بعضهم دلالة قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ (٢٢) إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ على رؤية الله في يوم القيامة بناء على إطلاق قوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾.

روائيّة: إنّ السنّة النبويّة وحي بنصّ الكتاب المبين ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ (٣) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾، وبناء على هذا فإنّه يجري عليها ما يجري على آيات الكتاب في كونها طريقا صحيحا لفهم القرآن، بل قال أهل العلم أنّ السنة قاضية على القرآن، وحاكمة عليه، وحاجة القرآن للسنّة أكثر من حاجة السنّة للقرآن[2]، ولذلك أجمعوا على جواز تخصيص السنّة لعموم القرآن وتقييد مطلقاته، بل قال بعضهم بنسخ القرآن بالسنة النبويّة.

تاريخيّة: الأمر الأخير الذي لابدّ أن يلتفت إليه هو دخالة الأحداث التاريخيّة في فهم آيات الكتاب، وهو ما تعارف عليها المسلمون بـ"أسباب النزول"، إذ لا خلاف أنّ لهذه الأمور مدخليّة في فهم النصّ بحيث لا يستغني المفسّر عن بحث أسباب النزول.

وبناء على ما تقدّم هو أنّ ظاهر النصّ القرآني قد ترفع اليد عنه ويصار إلى معنى آخر مرجوح، ومثل هذا العدول عن الظاهر لا يُعدّ تفسيرا باطنيّا للقرآن أوتأويلا سمجا بل هو من صميم علم التفسير.

---

(1) الإتقان 2/ 467.

(2) البحر المحيط 3/ 239.

تأويلات غريبة أم تطبيق؟

إنّ كلّ ما تقدّم هو بحث في مفاهيم الآيات القرآنيّة أي في دائرة الألفاظ والحروف، إلّا أنّ الشيعة قد ذكروا في كتب تفسيرهم قاعدة تفسيريّة متعلّقة بتطبيق الآيات لا بمفهومها واصطلحوا عليها بقاعدة "الجري والانطباق"، وقد قرّر العلامة الطباطبائي قدس سره المراد منها في مقدّمة تفسيره: واعلم أنّ الجري و(كثيرا ما نستعمله في هذا الكتاب) اصطلاح مأخوذ من قول أئمّة أهل البيت عليهم السلام، ففي تفسير العياشي عن الفضيل بن يسار قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن هذه الرواية، ما في القرآن آية إلّا ولها ظهر وبطن وما فيها حرف إلّا وله حدّ، ولكلّ حدّ مطّلع، ما يعنى بقوله ظهر وبطن؟ قال؟ ظهره تنزيله وبطنه تأويله، منه ما مضى ومنه ما لم يكن بعد، يجري كما يجري الشمس والقمر، كلما جاء منه شيء وقع الحديث؛ وفي هذا المعنى روايات أخر وهذه سليقة أئمّة أهل البيت فإنّهم عليه السلام يطبّقون الآية من القرآن على ما يقبل أن ينطبق عليه من الموارد وإن كان خارجا عن مورد النزول، والاعتبار يساعده، فإنّ القرآن نزل هدى للعالمين يهديهم إلى واجب الاعتقاد وواجب الخلق وواجب العمل، وما بينه من المعارف النظريّة حقائق لا تختصّ بحال دون حال ولا زمان دون زمان، وما ذكره من فضيلة أو رذيلة أو شرعه من حكم عمليّ لا يتقيّد بفرد دون فرد ولا عصر دون عصر لعموم التشريع، وما ورد من شأن النزول (وهو الأمر أو الحادثة التي تعقب نزول آية أو آيات في شخص أو واقعة) لا يوجب قصر الحكم على الواقعة لينقضي الحكم بانقضائها ويموت بموتها لأنّ البيان عام والتعليل مطلق، فإنّ المدح النازل في حقّ أفراد من المؤمنين أو الذمّ النازل في حقّ

آخرين معلّلا بوجود صفات فيهم، لا يمكن قصرهما على شخص مورد النزول مع وجود عين تلك الصفات في قوم آخر بعدهم وهكذا، والقرآن أيضا يدلّ عليه، قال تعالى: ﴿يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ﴾، وقال: ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ ۝ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾، وقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾، والروايات في تطبيق الآيات القرآنية عليهم عليهم السلام أو على أعدائهم أعني روايات الجري، كثيرة في الأبواب المختلفة، وربما تبلغ المئتين، ونحن بعد هذا التنبيه العام نترك إيراد أكثرها في الأبحاث الروائية لخروجها عن الغرض في الكتاب، إلا ما تعلق بها غرض في البحث فليتذكّر[1].

ومفاد كلامه قدس سره أنّ كثيرا من الروايات الواردة عن أهل البيت عليهم السلام ليست في تأويل الكتاب وتفسير بالباطن، بل هي من باب ذكر مصاديق لمفهوم الآيات القرآنيّة، لا أنّها تنصّ على مفهوم آخر خارج عن مداليل الألفاظ، بل غاية ما في الأمر أنّها تنصّ على أنّ هذا المذكور في الخبر هو مصداق من مصاديق الآية.

قد يطرح هذا السؤال: لماذا تنصّ روايات أهل البيت عليهم السلام على بعض المصاديق دون البعض؟ وما هي الفائدة من ذلك.

والجواب على ذلك أنّ الغرض من ذكر هذه المصاديق أمران:

الأوّل: ذكر أجلى المصاديق تنبيها لعظمته، فقد يظنّ الإنسان تساوي المصاديق وعدم وجود تفاوت بينها، فيأتي النصّ تنبيها على أنّ هذا المصداق المنصوص هو الأعظم درجة وقدرا، ولعلّ أفضل مثال على هذا الوجه هو

(1) الميزان 1/ 41.

ما ذكره المفسّرون في تفسير سورة الكوثر، إذ أنّ لفظ الآية القرآنيّة "الكوثر" يقتضي أنّ المعطى هو كلّ خير لأنّ صيغة فوعل تفيد التكثير والمبالغة كما قيل، إلّا أنّ الخبر ورد بأنّ المراد من الكوثر في الآية القرآنيّة هو "نهر في الجنّة"، ورغم هذا نجد كثيرا من المفسّرين ذكروا وجوها أخرى لمعنى الكوثر علما منهم بأنّ هذا النصّ المرويّ ليس إلّا مصداقا من المصاديق، وقد روي عن سعيد بن جبير أنّ بعضهم قالوا له: إنّ أناسا يزعمون أنّه نهر في الجنّة، فقال سعيد: النهر الذي في الجنة من الخير الكثير الذي أعطاه الله إياه[1].

الثاني: ذكر مصداق من المصاديق الخفيّة التي لا يمكن الالتفات إليها عادة إلّا بعد التنبيه عليها، فتأتي الرواية كمنبّه على أنّ الآية تنطبق على هذا الشيء، والغالب على روايات الجري أنّها تنصّ على المصاديق الخفيّة فيشتبه الأمر عند البعض ويظنّون أنّه تفسير باطني للآية لا تخدمه الألفاظ والتراكيب كما سيأتيك.

وزبدة المقال أنّ في روايات أهل البيت المفسّرة للقرآن شيئا اصطلح عليه باسم "الجري والانطباق" وهذا الأمر ليس من قبيل ذكر سبب النزول ولا من قبيل التفسير الاصطلاحي ولا من قبيل التأويل الباطني بل هو تطبيق للمفهوم القرآني على المصداق الخارجي.

ماذا عن الشواهد المذكورة؟

نأتي الآن إلى النماذج "التأويليّة" التي ساقها الشيخ كريمة وفّقه الله في رسالته والتي اعتبرها "تأويلات شيعيّة" ليتّضح لنا جليّا أنّه قد ذهب بها

---

(1) تفسير الرازي 32/ 28.

عريضة، وأنّه قد حمل الروايات على غير محملها الصحيح:

النموذج الأوّل: ذكر الشيخ حفظه الله رواية يتيمة[1] مفادها تفسير إحدى آيات الكتاب التي تتحدّث عن القرآن بأهل البيت عليهم السلام ، وهي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآئِ نَفْسِىٓ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ﴾، والجواب عنها بوجوه:

الأوّل: لاشكّ أنّ الرجوع لمفسّري الشيعة أفضل سبيل لمعرفة كيفيّة تعاطي الشيعة مع هذه الروايات التي استشكلها الشيخ حفظه الله:

فمن أقدم التفاسير الشيعيّة هو تفسير التبيان للشيخ الطوسي رضي الله عنه حيث قال عند تفسيره للآية المباركة: أخبر الله تعالى في هذه الآية أنّه إذا قرأ النبي صلى الله عليه وآله على الكفار آيات الله وكلامه، و(بيّنات) نصب على الحال، وهي الآيات التي أمر فيها عباده بأشياء ونهاهم عن أشياء ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا﴾ أي لقاء عذاب الله أو ما وعدهم به من ثوابه إن أطاعوه ﴿ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ﴾ الذي تتلوه علينا ﴿أَوْ بَدِّلْهُ﴾ فاجعله على خلاف ما تقرأه علينا، وإنّما فرق بين قوله ﴿ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ﴾، لأنّ الإتيان بغيره قد يكون معه، وتبديله لا يكون إلّا برفعه، والإتيان بغيره، وإنّما لم يرجوا ثواب الله وعذابه لأنّهم كانوا غير مقرّين بالله ولا معترفين بنبوّة نبيّه صلى الله عليه وآله ولا

(1) ذكر الشيخ روايات أخرى إلّا أنّي أعرضت عنها لكونها أجنبيّة عن الدعوى، منها قوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ ﴾، وليس فيها تفسير للقرآن بأهل البيت عليهم السلام بل هي نصّ على أنّ أعظم ما يهدي إليه القرآن هو الإمام المعصوم، أمّا قوله تعالى: ﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلنُّورِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلْنَا﴾، وقوله: ﴿ وَٱتَّبَعُواْ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ ﴾، فحكم الروايات الواردة في تفسيرها يتبيّن في جوابنا على الرواية التي سنتعرّض لها.

يصدّقونه فيما يخبرهم به عن الله ويذكرهم به من البعث والنشور والحساب والجزاء، وكان قولهم هذا له على وجه التعنت والتسبب إلى الكفر به وتكذيبه، واحتجاجا عليه بما ليس بحجّة لأنّه ﷺ كان قد بيّن لهم أنّ هذا القرآن ليس من كلامه وإنّه ليس له تغييره وتبديله، فأرادوا أن يوهموا أنّ الأمر موقوف على رضاهم به، وليس يرضون بهذا فيريدون غيره[1].

وقال العلامة الطباطبائي قدّس سرّه: هؤلاء المذكورون في الآية كانوا قوما وثنيّين يقدّسون الأصنام ويعبدونها، ومن سننهم التوغّل في المظالم والآثام واقتراف المعاصي، والقرآن ينهى عن ذلك كلّه، ويدعو إلى توحيد الله تعالى ورفض الشركاء، وعبادة الله مع التنزّه عن الظلم والفسق واتباع الشهوات، ومن المعلوم أنّ كتابا هذا شأنه إذا تُليت آياته على قوم ذلك شأنهم لم يكن ليوافق ما تهواه أنفسهم بما يشتمل عليه من الدعوة المخالفة، فلو قالوا: ﴿ٱئۡتِ بِقُرۡءَانٍ غَيۡرِ هَٰذَآ﴾ دلّ على أنّهم يقترحون قرآنا لا يشتمل على ما يشتمل عليه هذا القرآن من الدعوة إلى رفض الشركاء واتّقاء الفحشاء والمنكر، وإن قالوا: بدّل القرآن كان مرادهم تبديل ما يخالف آراءهم من آياته إلى ما يوافقها حتى يقع منهم موقع القبول، وذلك كالشاعر ينشد من شعره أو القاصّ يقصّ القصّة فلا تستحسنه طباع السامعين فيقولون: ائت بغيره أو بدله، وفي ذلك تنزيل القرآن أنزل مراتب الكلام وهو لهو الحديث الذي إنّما يلقى لتلهو به نفس سامعه وتنشط به عواطفه ثم لا يستطيبه السامع فيقول: ائت بغير هذا أو بدّله[2].

---

(1) التبيان 5/ 350.

(2) الميزان 10/ 26.

فمن خلال ما تقدّم يتبيّن لكلّ منصف أنّ الشيعة تعاملوا مع الآية طبقا للفهم العربي السليم الذي يقبله كلّ سليم السليقة،

الثاني: قدّمنا مرارا وتكرارا أنّ الاستدلال بالروايات الموجودة في مصادر الشيعة لها شروط وضوابط مقرّرة في علم الدراية وعلم أصول الفقه، وليست القضيّة اقتناص رواية من هنا وهناك وجعلها التفسير الرسمي عند الشيعة ثمّ ترتيب الأثر عليها.

ولو كان الأمر كذلك فكتب التفسير السنيّة مليئة بتفسيرات غريبة بل سخيفة لا علاقة لها بمداليل الألفاظ والتراكيب، وسنورد مثالين ليقف القارىء على ذلك:

ما ذكروه في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٖ فَأَتَمَّهُنَّۖ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامٗاۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِيۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهۡدِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، عن ابن عبّاس: وإذ ابتلى إبراهيم ربّه بكلمات قال: ابتلاه الله بالطهارة: خمس في الرأس، وخمس في الجسد، في الرأس: قصّ الشارب، والمضمضة، والاستنشاق، والسواك، وفرق الرأس، وفي الجسد: تقليم الأظفار، وحلق العانة، والختان، ونتف الإبط، وغسل أثر الغائط والبول بالماء[1].

ما ذكروه في تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتۡلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلۡكِ سُلَيۡمَٰنَۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيۡمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحۡرَ﴾، عن ابن عباس، قال: كان الذي أصاب سليمان بن داود في سبب أناس من أهل امرأة يقال لها جرادة، وكانت من أكرم نسائه عليه، قال: فكان هوى سليمان أن يكون الحقّ لأهل الجرادة فيقضي لهم، فعوقب حين لم يكن هواه فيهم واحد،

(1) تفسير الطبري 1/ 730.

قال: وكان سليمان بن داود إذا أراد أن يدخل الخلاء أو يأتي شيئا من نسائه أعطى الجرادة خاتمه، فلمّا أراد الله أن يبتلي سليمان بالذي ابتلاه به، أعطى الجرادة ذات يوم خاتمه، فجاء الشيطان في صورة سليمان فقال لها: هاتي خاتمي فأخذه فلبسه، فلما لبسه دانت له الشياطين والجن والإنس، قال: فجاءها سليمان، فقال: هاتي خاتمي، فقالت: كذبت لست بسليمان، قال: فعرف سليمان أنه بلاء ابتلي به، قال: فانطلقت الشياطين فكتبت في تلك الأيّام كتبا فيها سحر وكفر ثم دفنوها تحت كرسي سليمان، ثم أخرجوها فقرأوها على الناس، وقالوا: إنّما كان سليمان يغلب الناس بهذه الكتب، قال: فبرئ الناس من سليمان وأكفروه[1].

الثالث: إنّ التفسير الوارد في هذه الرواية التي أوردها الشيخ حفظه الله ليس بعيدا عن ظاهر الآية المباركة، إذ أنّ الرواية بصدد ذكر حكم المماثل لا التفسير، إذ لا شكّ أنّ القرآن المذكور في الآية هو الكتاب الموجود بين أيدينا لا غير، وحيث أنّ أهل البيت عليهم السلام وعلى رأسهم الإمام علي عليه السلام هم عدل القرآن وقرينه بنصّ حديث الثقلين، فإنّ ما جرى على القرآن يجري عليهم، فكما طلب مشركو قريش من النبي صلى الله عليه وآله استبدال القرآن والإتيان بآخر موافق لأهوائهم، كذلك طلب المنافقون من النبي صلى الله عليه وآله أن يجعل لهم غير علي عليه السلام إماما عليهم.

فكأنّ الآية اعتبرت الإمام علي عليه السلام مصداقا من مصاديق القرآن الذي رفضه المخالفون وطلبوا استبداله، والتاريخ يشهد بذلك ودونك هذه الحادثة التي نقلها المناوي في فيض القدير: أنّ النبي صلى الله عليه وآله لما قال ذلك –من

---

(1) تفسير الطبري 1/ 629.

كنت مولاه فعليّ مولاه- طار في الآفاق فبلغ الحارث بن النعمان فأتى رسول الله ﷺ فقال: يا محمد أمرتنا عن الله بالشهادتين فقبلنا، وبالصلاة والزكاة والصيام والحج فقبلنا، ثم لم ترض حتّى رفعت بضبعي ابن عمك تُفضّله علينا، فهذا شيء منك أم من الله فقال: "والذي لا إله إلا هو إنّه من الله" فولّى وهو يقول: اللهمّ إن كان ما يقوله محمد ﷺ حقّا فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم، فما وصل لراحلته حتى رماه الله بحجر فسقط على هامته فخرج من دبره فقتله[1].

النموذج الثاني: ذكر الشيخ حفظه الله مجموعة من الروايات التي فسّرت بعض آيات النور في القرآن الكريم بالأئمّة والإمامة وأهل البيت عليهم السلام جميعا أو بتسمية بعضهم، منها قوله تعالى: ﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلنُّورِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلۡنَا﴾، وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطۡفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾، وقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾.

أقول: ما ذكرته الروايات ليس من باب التفسير أو التأويل الباطن بل هو تفسير بذكر بعض المصاديق، وليس هذا التطبيق "مجرّدا عن أيّ مرتكز من المرتكزات التي تقوم عليها الدلالة، تلك المرتكزات المعروفة في (علم الدلالة) عند علماء اللغة[2]"، وبيانه:

ذكر علماء اللغة أنّ النور بمعنى الإضاءة[3]، وهو المعنى العرفي المستعمل والمتداول إلى الآن، ومن هنا وقع البحث عن وجه إطلاق صفة

---

(1) فيض القدير 6/ 282.

(2) مشروع حوار مذهبي 11.

(3) مقاييس اللغة 5/ 368.

النور على الله، وانتهوا إلى أنّ النور بمعنى الشيء الظاهر بنفسه والمظهر لغيره، وفي هذا يقول الآلوسي في تفسيره: إذا علمت هذا فاعلم أنّ إطلاق النور على الله سبحانه وتعالى بالمعنى اللغوي والحكمي السابق غير صحيح، لكمال تنزّهه جلّ وعلا عن الجسميّة والكيفيّة ولوازمهما، وإطلاقه عليه سبحانه بالمعنى المذكور وهو الظاهر بذاته والمظهر لغيره قد جوزه جماعة[1].

وذهب بعضهم إلى أنّ المراد من إطلاق النور على الله هو إشارة إلى معنى الهداية إذ أنّ لازم النور هو الهداية فيكون استعماله من باب الاستعارة أو التشبيه البليغ، وبناء على هذا المعنى أطلق النور على غير الله كالقرآن الكريم كما في قوله تعالى: ﴿فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلنُّورِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلْنَا﴾، وأطلق على أيضا على النبي المصطفى ﷺ كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَـٰبٌ مُّبِينٌ﴾، وأطلق أيضا على الإسلام كما في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾، وكلّ هذه الإطلاقات هي مصاديق لمعنى الهداية لا أنّها معان حرفيّة للفظة النور.

ومن هنا فإنّ الروايات الكثيرة التي حملت الآيات التي تتحدّث عن النور على الإمام عليه السلام أو مطلق أهل البيت عليهم السلام هي بصدد الإشارة إلى أنّ من مصاديق النور الذي يهدي هو الإمام المعصوم عليه السلام، بل هو أجلى مصاديق الهداية بناء على الحديث الصحيح الصريح المرويّ عن الرسول الفصيح ﷺ: إنّي تارك فيكم ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا بعدي، أحدهما أعظم من الآخر، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل

(1) روح المعاني 18/ 163.

بيتي ولن يتفرّقا حتّى يردا عليّ الحوض فانظروا كيف تخلفوني فيهما[1].

النموذج الثالث: ساق علّامتنا كريمة حفظه الله روايات كثيرة تفسّر آيات الشرك والكفر بإمامة أهل البيت عليهم السلام، وسنكتفي بالتعرّض إلى آيتين من باب المثال وهي قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾، وقوله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ ۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ۖ فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾.

أمّا الآية الأولى: فيجري عليها ما ذكرناه في النماذج السابقة وهي أنّها بصدد بيان مصداق خفيّ لعبادة الله واجتناب الطاغوت، إذ لا شكّ أنّ طاعة من الذي افترض الله طاعته على الخلف عبادة له تبارك وتعالى، ولا ريب أنّ اجتناب طاعة من نصّب نفسه إماما وأجبر الناس على طاعته وتلاعب بدين الله هو من مصاديق اجتناب الطاغوت، فالرواية تنبّه على أنّ عبادة الله ليست محصورة في الحركات العباديّة بل تشمل ما ذكرنها وكذلك اجتناب الطاغوت.

أمّا الآية الثانية: فهي تماما مثل سابقتها، إذ أنّ التطبيق المتبادر للآية هو أن يعبد الإنسان إلها آخر مع الله عزّ وجلّ كما كان دأب مشركي قريش، لكنّ الرواية جاءت لتنبّه على مصداق خفيّ لاتّخاذ إله مع الله وهو طاعة شخص لم يفترض الله طاعته، إذ أنّ القرآن عبّر عن الطاعة المطلقة بالتأليه كما في قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ﴾، وذلك لأنّ جعل شخص في منصب الإمامة في مقابل من نصّبه الله ونصّ عليه رسوله صلى الله عليه وآله هو عبادة لغير الله وتأليه له.

---

(1) سنن الترمذي 5/ 329.

ولو نظرنا إلى بقيّة الآيات والروايات التي ساقها الشيخ حفظه الله نجدها من نفس هذا الباب، فهي تنبّه على بعض مصاديق الآيات وليست تأويلا لها وخروجا عن مدلولات ألفاظها.

النموذج الرابع: ذكر الشيخ عدّة روايات مفادها تفسير آيات الصلاة بأهل البيت عليهم السلام، مثل قوله تعالى: ﴿حَافِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَاتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾، وغيرها من الآيات.

والجواب على ذلك:

أوّلا:من يتتبّع روايات أهل البيت عليهم السلام يجد أنّهم قد خطّؤوا من أوّل الصلاة في القرآن بالإمام عليه السلام، ونهوا عن مثل هذا التفسير: فقد روى الصفار في بصائر الدرجات: كتب أبو عبد الله عليه السلام إلى أبي الخطاب بلغني أنّك تزعم أنّ الخمس رجل وأنّ الزنا رجل وأنّ الصلاة رجل وأنّ الصوم رجل وليس كما تقول[1].

وفي كتاب للإمام الصادق عليه السلام بعث به للمفضّل بن عمر: وبلغك أنّهم يزعمون أنّ الدين إنّما هو معرفة الرجال ثم بعد ذلك إذا عرفتهم فاعمل ما شئت، وذكرت أنّك قد عرفت أنّ أصل الدين معرفة الرجال فوفّقك الله وذكرت أنّه بلغك أنّهم يزعمون أنّ الصلاة والزكاة وصوم شهر رمضان والحج والعمرة والمسجد الحرام والبيت الحرام والمشعر الحرام والشهر الحرام هو رجل، وأنّ الطهر والاغتسال من الجنابة هو رجل وكلّ فريضة افترضها الله على عباده هو رجل، وأنّهم ذكروا ذلك بزعمهم أنّ من عرف

---

(1) بصائر الدرجات 556.

ذلك الرجل فقد اكتفى بعمله به من غير عمل وقد صلّى وأتى الزكاة وصام وحجّ واعتمر واغتسل من الجنابة وتطهّر وعظّم حرمات الله والشهر الحرام و المسجد الحرام، وأنّهم ذكروا من عرف هذا بعينه وتجده وثبت في قلبه جاز له أن يتهاون فليس له أن يجتهد في العمل،...، أخبرك أنّه من كان يدين بهذه الصفة التي كتبت تسئلني عنها فهو عندي مشرك بالله تبارك وتعالى بيّن الشرك لا شكّ فيه، وأخبرك أنّ هذا القول كان من قوم سمعوا ما لم يعقلوه عن أهله ولم يعطوا فهم ذلك ولم يعرفوا حدّ ما سمعوا فوضعوا حدود تلك الأشياء مقايسة برأيهم ومنتهى عقولهم، ولم يضعوها على حدود ما أمروا كذبا وافتراء على الله ورسوله صلى الله عليه وآله وجرأة على المعاصي فكفى بهذا لهم جهلا[1].

فحمل آيات الصلاة وغيرها على الإمام عليه السلام هو دأب الغلاة الذين كذّبهم الإمام الصادق عليه السلام ونصّ على كفرهم وشركهم بالله عظيم وتلاعبهم بآيات الكتاب الكريم!

ثانيا: إنّ الروايات الواردة عن أهل البيت عليهم السلام يفسّر بعضها بعضا، وليس من دأب أهل التحصيل أن ينظر إلى رواية ويغمض عينيه عن الأخرى، ففي كتاب الإمام الصادق عليه السلام للمفضّل بن عمر إشارة إلى معنى هذه الروايات حيث قال: وأخبرك أنّي لو قلت إنّ الصلاة والزكاة وصوم شهر رمضان والحج والعمرة والمسجد الحرام والبيت الحرام والمشعر الحرام والطهور والاغتسال من الجنابة وكلّ فريضة كان ذلك هو النبيّ الذي جاء به عند ربّه لصدقت، إنّ ذلك كلّه إنّما يعرف بالنبيّ ولولا معرفة ذلك النبيّ

(1) بصائر الدرجات 546.

ﷺ والإيمان به والتسليم له ما عرف ذلك، فذلك منّ من الله على من يُمنّ عليه، ولولا ذلك لم يعرف شيئا من هذه، فهذا كلّه ذلك النبيّ وأصله وهو فرعه وهو دعاني إليه ودلّني عليه وعرّفنيه وأمرني به وأوجب عليّ له الطاعة فيما أمرني به، لا يسعني جهله وكيف يسعني جهله ومن هو فيما بيني وبين الله وكيف تستقيم لي لولا أنّي أصف أنّ ديني هو الذي أتاني به ذلك النبيّ ﷺ أن أصف أنّ الدين غيره وكيف لا يكون ذلك معرفة الرجل(1).

وهذا الخبر يبيّن لنا معنى هذه الطائفة من الروايات، إذ أنّ ما ورد عنهم من أنّ الصلاة أمير المؤمنين عليه السلام أو باقي الأئمّة عليهم السلام ناظر إلى أنّهم من مصادر التشريع، فلولا أهل البيت عليهم السلام لما عُرفت حقيقة الصلاة التي حاول أئمّة الجور تغييرها وتحريفها، ويكفيك دليلا على ذلك ما روي عن الصحابي أنس بن مالك: ما أعرف شيئا ممّا كان على عهد النبي ﷺ، قيل: الصلاة، قال: أليس ضيّعتم ما ضيّعتم فيها(2).

ثالثا: كما يمكننا حمل الروايات على حمل آخر وهو ما يعبّر عنه بـ(التنزيل) أو بـ(التشبيه البليغ) كما في علم البلاغة، فعندما ذُكر الإمام عليه السلام كتفسير لقوله تعالى:﴿ حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ ﴾، فإنّ المراد من ذلك تنزيل الإمام منزلة الصلاة في وجوب المحافظة عليه، إذ أنّ هناك شبه كبير بين الأمرين فكما أنّ الصلاة عمود الدين فالإمامة بحسب المعتقد الشيعي أصل من أصول الدين، وكما أنّ الصلاة إذا قبلت قبل ما سواها فكذلك الإمامة شرط في قبول الأعمال، وغيرها من وجوه

---

(1) بصائر الدرجات 550.

(2) صحيح البخاري 1/ 134.

الشبه.

النموذج الخامس: عرض الشيخ طائفة أخرى من الروايات التفسيريّة قدّم إليها بقوله: تأويلهم لما ورد في كتاب الله عن المؤمنين، وولاة الأمر، وأهل الذكر، وآيات الله الكونيّة، ومخلوقاته، وآلائه، ونعمه، وغيرها، تأويلهم لذلك بالأئمّة الإثني عشر[1].

أمّا القسم الأوّل: فقد اشتبه الشيخ في قوله: "ما ورد في المؤمنين من أوصاف يقصرونها على الأئمّة[2]"، إذ أنّ الأمر قد اتّضح بعد البيان الذي قدّمناه أنّ الروايات بصدد الإشارة إلى بعض المصاديق لا بصدد الحصر والقصر، وهذا الاشتباه هو الذي جعل الشيخ حفظه الله يتوهّم أنّ هذه الروايات هي من باب التأويل الباطني.

على أنّ بعض هذه الآيات التي ذكرها لا يمكن تعميمها على كلّ المؤمنين، لاسيما قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾، ويكفينا ذكر ما قاله الفخر الرازي في تفسيره حيث انتهى إلى دلالة الآية على العصمة: أمر لهم بالتقوى، وهذا الأمر إنّما يتناول من يصحّ منه أن لا يكون متّقيا، وإنّما يكون كذلك لو كان جائز الخطأ، فكانت الآية دالّة على أنّ من كان جائز الخطأ وجب كونه مقتديا بمن كان واجب العصمة، وهم الذين حكم الله تعالى بكونهم صادقين، فهذا يدلّ على أنّه واجب على جائز الخطأ كونه مع المعصوم عن الخطأ حتى يكون المعصوم عن

(1) مشروع حوار مذهبي 14.

(2) مشروع حوار مذهبي 14.

الخطأ مانعا لجائز الخطأ عن الخطأ، وهذا المعنى قائم في جميع الأزمان[1].

أمّا القسم الثاني: فقد ذكر الشيخ الروايات التي تعبّر عن الأئمّة عليهم السلام بـ"أهل الذكر، والراسخون في العلم، والذين أوتوا العلم[2]"، وقد تقدّم مرارا وتكرارا على أنّ الروايات بصدد ذكر مصاديق هذه المفاهيم القرآنيّة لا بصدد تفسيرها.

علما أنّنا لا نمنع من اختصاص عنوان "الراسخون في العلم"بأهل بيت النبوّة عليهم السلام بناء على القراءة الشيعيّة للآية القرآنية:

فالقراءة السائدة عند أهل السنّة قد ذهبوا إلى أنّ هناك وقفا لازما بعد لفظ الجلالة في الآية المباركة فتكون الآية ذات شقّين: الأوّل إخبار بأنّ الله اختصّ بعلم تأويل الكتاب ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، والثاني إخبار بأنّ الراسخين في العلم يؤمنون بذلك ولا ينكرونه ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾.

أمّا القراءة الشيعيّة فهي لا تُسلّم بهذا الوقف الموجود بعد لفظ الجلالة لعدّة اعتبارات قُرّرت في محلّها[3]، وبناء على هذا فإنّ علم التأويل ليس مختصّا بالله جلّ جلاله بل يشمل من عُبّر عنهم بـ"الراسخون في العلم" ولا شكّ أنّ هذا الأمر لا يمكن أن يدّعيه كلّ أحد، ومن هنا فإنّ الأحاديث

---

(1) تفسير الرازي 16/ 221، ولا يخفى على القارىء أنّ الفخر الرازي قد طبّق الآية على إجماع الأمّة بسبب خلفيّته المذهبيّة القاضية بعدم وجود معصومين!

(2) مشروع حوار مذهبي 15.

(3) من أهمّ التحقيقات اللطيفة في الآية ما خطّه يراع الشيخ يوسف البحراني قدس سره في الدرة 52 من الدرر النجفيّة 3/ 179..

الشيعيّة فسّرته بأهل بيت النبوّة[1].

وعلى هذا يمكنك قياس الأقسام من الآيات الأخرى التي جاء بها الشيخ حفظه الله في هذا النموذج، والمؤسف تسرّعه في الحكم على هذه الروايات بقوله: وهكذا تمضي تأويلاتهم على هذا النحو الغريب العجيب[2]، مع أنّه لو رجع إلى المصادر التفسيريّة لاتّضح له الحال، كلّ هذا مع الإغماض عن البحث السندي في كلّ رواية.

النموذج السادس: قال الشيخ كريمة حفظه الله: تأويلهم للآيات الواردة في الكفار والمنافقين بخيار صحابة رسول الله –صلوات الله عليه وسلامه على وآله– وعلى رأسهم خليفتاه ووزيراه وصهراه وحبيباه أبو بكر وعمر، ويثلّثون أحيانا بصاحب الجود والحياء ومن وضع ماله في سبيل الله وجهّز جيش العسرة وغيره صهر رسول الله صلوات الله وسلامه وآله في ابنتيه عثمان، وغيرهم من صحابة رسول الله الأخيار ومن تبعهم بإحسان[3].

أقول: لا أدري لماذا أقحم الشيخ كريمة هذا البحث في هذا الموضع، إذ أنّ ادّعاء نزول آيات من القرآن في شخص من الصحابة ليس من التأويل الغريب العجيب، بل هو مجرّد اختلاف في سبب النزول لا أكثر ولا أقلّ، ومن يقرأ كتب التفسير يجد أنّها تعجّ بالاختلاف في أسباب النزول كما هو

---

(1) من أوضح الوجوه التي تدفع بها القراءة السنّية للآية المباركة أنّه لا يوجد مفسّر من لامفسّرين توقّف عند آيات من الكتاب وقال: علمها عند الله، أو من المتشابه الذي لا يعلمه إلّا الله، بل نجدهم قد خاضوا في تفسير كلّ الآيات بلا استثناء حتّى التي صرّحوا أنّها من المتشابهات.

(2) مشروع حوار مذهبي 19.

(3) مشروع حوار مذهبي 19.

معروف مشهور، بل لعلّك لا تجد آية في كتاب الله إلّا واختلف في سبب نزولها!

كلّ هذا في حال اعتبرنا هذه الروايات من باب أسباب النزول، لكنّ لو طبّقنا قاعدة الجري والانطباق المتقدّمة يكون الجواب أوضح، فهذه الروايات تذكر بعض مصاديق أهل الكفر والنفاق والإضلال، ولا أظنّ أحدا يعتبر مثل هذا التنزيل تأويلا أو تحريفا لآيات الكتاب.

نعم، نحن نختلف في الشخصيّات التي ذكرها الشيخ حفظه الله هل هي فعلا مصاديق للمفاهيم المذكورة في الآيات المزبورة أم لا، وهنا يتحوّل الموضوع إلى بحث تاريخيّ لا قرآنيّ وبالتالي هو خارج عن البحث في هذا الفصل، مع الإشارة إلى أنّ أهل السنّة يعتقدون بنزول آيات في شخصيّات يقدّسها الشيعة الإماميّة كاعتقادهم نزول قوله تعالى ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ وقوله تعالى ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَن يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَىٰ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾ في أبي طالب عمّ رسول الله ﷺ!

النموذج السابع: قال الشيخ حفظه الله: وعلى ضوء عقيدتهم في المهدي يتعسّفون في تأويل الآيات...، والأمثلة على تعسّفهم في تفسير آيات من الكتاب بمهديّهم كثيرة حتى ألّفوا كتبا مستقلّة مثل " ما نزل الله من القرآن في صاحب الزمان" لعبد العزيز الجلودي، و"المحجّة فيما نزل في القائم الحجّة" للسيد هاشم البحراني[1].

أقول: سنعرض الآيات التي ذكر الشيخ حفظه الله ونرى هل هناك

---

(1) مشروع حوار مذهبي 23.

تعسّف في تأويلات الشيعة للقرآن الكريم أم لا:

أمّا الآية الأولى فهي قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ﴾ وقد ورد في بعض الروايات تفسير الغيب بالمهدي عجّل الله تعالى فرجه الشريف، ولا أظنّ أحدا ينكر أنّ قضيّة المهدي سواء بالمنظور الشيعي أو السنّي هي من قضايا الغيب التي يجب الإيمان بها والتصديق بما جاء عن رسول الله صلّى الله عليه وآله فيها، فالروايات الشيعيّة بصدد التنبيه على هذه العقيدة لا أكثر ولا أقلّ فأين التعسّف في ذلك؟!

أمّا الآية الأخرى، فلا أدري لماذا لم يرجع الشيخ لنفس المصدر الذي نقل منه الرواية التي اعتمدها واعتبرها من "التعسّفات" التي سار عليها الشيعة، إذ أنّ صاحب التفسير قد أورد روايات كثيرة موافقة للفهم "السليم" للآية القرآنيّة:

- **منها** ما رواه عن عبد الرحمن عن أبي عبد الله عليه السلام قال: يوم الحجّ الأكبر يوم النحر، والحج الأصغر العمرة[1].
- **ومنها** رواية ابن سرحان عنه عليه السلام قال: الحجّ الأكبر يوم عرفة وجمع ورمى الجمار والحج الأصغر العمرة[2].
- **ومنها** رواية ابن أذينة عن زرارة عنه قال: الحجّ الأكبر الوقوف بعرفة، وبجمع، وبرمي الجمار بمنى، والحجّ الأصغر العمرة[3].
- **ومنها** رواية عبد الرحمن عنه قال : يوم الحجّ الأكبر يوم النحر،

---

(1) تفسير العياشي 2/ 76.

(2) تفسير العياشي 2/ 76.

(3) تفسير العياشي 2/ 77.

ويوم الحجّ الأصغر يوم العمرة[1].

- **ومنها** رواية الفضيل بن عياض عنه عليه السلام قال: سألته عن الحجّ الأكبر قال: ابن عباس كان يقول: عرفة قال أمير المؤمنين عليه السلام: الحج الأكبر يوم النحر[2].

فلماذا يُغضّ الطرف على كلّ هذه الروايات الموجودة في نفس المصدر بل في نفس الصفحة التي نقل منها الشيخ حفظه الله وقبله صاحب كتاب "مسألة التقريب بين أهل السنّة والشيعة" ويُتمسّك برواية واحدة مفسّرة لهذه الآية؟!

أمّا احتجاجه بما ورد في تفسير قوله تعالى ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡمُشۡرِكُونَ﴾ وقوله عزّ من قائل ﴿قَالَ لَوۡ أَنَّ لِى بِكُمۡ قُوَّةً أَوۡ ءَاوِىٓ إِلَىٰ رُكۡنٍ شَدِيدٍ﴾، فإنّه في غير محلّه إذ لا خلاف بين المسلمين كافّة في أنّ خروج المهدي في آخر الزمان سيكون فيه انتصار للدين وكما قال المصطفى صلى الله عليه وآله: يملأ الأرض قسطا وعدلا كما ملئت ظلما وجورا[3]، ولا خلاف بين أهل الحقّ في أنّ ظهور المهدي في آخر الزمان سيكون عامل قوّة ونصرة للمؤمنين، فالآيتين بصدد التمثيل لعصر المهدي عجّل الله تعالى فرجه الشريف والبشارة بما سيكون فيه من تمكين للمسلمين وعدل في أهل الأرض، فأين التعسّف في ذلك؟

النموذج الثامن: قال الشيخ حفظه الله في مفتتح هذا البحث: ويمضي

---

(1) تفسير العياشي 2/ 77.

(2) تفسير العياشي 2/ 77.

(3) المستدرك 4/ 465.

القوم في تأويلهم لآيات الله على ضوء عقائدهم وأصول دينهم ويتعسّفون في ذلك أيّما تعسّف، فيحاولون البحث عن آيات يفسّرون على ضوئها معتقدهم في التقيّة[1].

أقول: لا أدري لماذا يتابع الشيخ كريمة المدعو ناصر القفاري في هجومه على الشيعة وإصداره هذه الأحكام المسبقة في حقّ تفسيراتنا، ولو تدبّر قليلا في هذه الروايات –مع الإغماض عن بحث أسانيدها– لعلم أنّها ليست تعسّفات كما صوّرها القفاري، وسنذكر مثالين من الأمثلة التي ساقها الشيخ:

أمّا المثال الأوّل: فتفسير قوله تعالى ﴿أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا﴾ بالتقيّة ليس إلّا مجرّد تشبيه لها بالردم الذي جعله ذو القرنين بين المؤمنين وبين المفسدين، فكما أنّ هذا الردم يحمي المؤمنين من القوم المفسدين كذلك التقيّة جعلها الله رخصة للمؤمن يحمي بها دمه وماله وعرضه من الكافر الذي يستهدفه، ولذلك رخّصت الشريعة بموجبها للمؤمن أن يقول كلمة الكفر صونا لنفسه ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾، ولذلك ورد في آخر الرواية التي استشهد بها الشيخ: إذا عمل بالتقيّة لم يقدروا في ذلك على حيلة، وهو الحصن الحصين، وصار بينك وبين أعداء الله سدّا لا يستطيعون له نقبا[2].

أمّا المثال الثاني: فقد قال الشيخ: وعن الحسين عن زيد بن علي بن جعفر بن محمد عن أبيه عليه السلام قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: لا إيمان لمن لا

(1) مشروع حوار مذهبي 23.

(2) مشروع حوار مذهبي 24.

تقيّة له، ويقول قال الله: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنۡهُمۡ تُقَىٰةً﴾[1].

أقول: أمّا نزول قوله تعالى ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنۡهُمۡ تُقَىٰةً﴾ في التقيّة فهذا شيء ذكره المفسّرون السنّة قبل الشيعة، ومن باب المثال نذكر ما ذكره القرطبي في تفسيره: قال ابن عباس: هو أن يتكلّم بلسانه وقلبه مطمئن بالإيمان، ولا يقتل ولا يأتي مأثما، وقال الحسن: التقيّة جائزة للإنسان إلى يوم القيامة، ولا تقيّة في القتل، وقرأ جابر بن زيد ومجاهد والضحاك: "إلّا أن تتقوا منهم تقيّة" وقيل: إنّ المؤمن إذا كان قائما بين الكفار فله أن يداريهم باللسان إذا كان خائفا على نفسه وقلبه مطمئنّ بالإيمان والتقيّة لا تحلّ إلّا مع خوف القتل أو القطع أو الإيذاء العظيم[2].

وأمّا " لا إيمان لمن لا تقيّة له" فقد روي هذا الخبر في المصادر السنيّة قبل الشيعيّة، فقد أخرج ابن أبي شيبة في مصنّفه مسندا عن محمد بن الحنفيّة أنّه قال: لا إيمان لمن لا تقيّة له[3]، وابن الحنفيّة تابعيّ من كبار التابعين وقد تتلمذ على يد أبيه أمير المؤمنين وباب علم سيد المرسلين عليه السلام، فهل يتجرّأ أحد بوصفه بالخروج عن ربقة المسلمين بتأويل معالم الدين؟!

ولو أكملنا مناقشة الأمثلة التي جاء بها الشيخ كريمة حفظه الله لوجدناها على نفس هذا المنوال، ولعلّ السبب في ذلك أنّ الشيخ أحسن الظنّ في مؤلّف كتاب "مسألة التقريب بين أهل السنّة والشيعة" فنقل عنه ولم يراجع المصادر الأصليّة.

---

(1) مشروع حوار مذهبي 24.

(2) تفسير القرطبي 4/ 57.

(3) المصنّف 7/ 643.

النموذج التاسع: قال الشيخ حفظه الله: ولتأييد معتقدهم في "الرجعة" يؤوّلون الآيات ويصرفونها عن معانيها، فقوله سبحانه: ﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعۡمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ أَعۡمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلٗا﴾ قالوا: الرجعة[1].

أقول: إنّ الشيخ حفظه الله غضّ طرفه عن عدّة طوائف من الروايات في تفسير هذه الآية المباركة، نذكر منها:

الروايات التي تفسّرها بالحجّ: منها ما روي عن أبي بصير، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل: ﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعۡمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ أَعۡمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلٗا﴾، قال: ذلك الذي يسوّف نفسه الحجّ -يعني حجة الإسلام- حتى يأتيه الموت[2].

الروايات التي تفسّرها بالآيات الكونيّة الدالّة على الله: منها ما روي عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام في قوله تعالى: ﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعۡمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ أَعۡمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلٗا﴾، قال: من لم يدلّه خلق السماوات والأرض، واختلاف الليل والنهار، ودوران الفلك والشمس والقمر، والآيات العجيبات على أن وراء ذلك أمرا أعظم منه ﴿فَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ أَعۡمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلٗا﴾[3].

فلماذا تُغفل هذه الروايات رغم كثرتها وقوّة أسانيدها واعتماد المفسّرين عليها في فهم الآية المباركة في حين أنّ تفسير الآية في الرجعة لم يرد إلّا في رواية واحد لا سند لها أصلا ولم يعتمد عليها كبار المفسّرين؟ وهل

---

(1) مشروع حوار مذهبي 24.

(2) البرهان في تفسير القرآن 3/ 557.

(3) البرهان في تفسير القرآن 3/ 557.

هذا من دأب أهل العلم والتحصيل؟

علما أنّ الرواية المزبورة يمكن توجيهها بما يتناسب مع ظواهر الكتاب والروايات الأخرى، حيث أنّ الرجعة حقيقة قرآنيّة دلّت عليها محكمات الكتاب وصحاح السنن كما تقرّر في محلّه[1]، ومن هنا فإنّ إنكار هذه الحقيقة هو مصداق للعمى في هذه الآية والضلال الأخروي ﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعۡمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ أَعۡمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلٗا﴾.

موضع الخلل:

بعد هذا العرض المطوّل لما استشهد به الشيخ كريمة حفظه الله يمكننا وضع اليد على الخلل الحقيقي الذي وقع فيه و سبّب له مجموعة الاشتباهات التي مرّت بنا:

الخلل الأوّل: كلّ الشواهد التي ذكرها الشيخ كريمة حفظه الله اقتبسها من التفاسير الروائيّة للشيعة، وإطلاق اسم التفسير على هذه الكتب هو من باب المسامحة أي تجوّزا لا حقيقة، إذ أنّ غاية ما تحويه هذه الكتب روايات وأخبار متعلّقة بهذه الآيات، فهذه الكتب تُقدّم مادّة للتفسير لا أنّها هي التفسير تماما مثل الكتب التي اعتنت بجمع الأحاديث الفقهيّة ككتاب "بلوغ المرام من أدلّة الأحكام" لابن حجر العسقلاني فإنّه يقدّم مادّة للفقه لا نفس الفقه فتأمّل.

الخلل الثاني: إنّ الاستدلال بهذه الروايات الواردة في كتب التفسير

---

(1) للشيعة عدّة أدلّة على اعتقادهم في الرجعة فيها الآيات والروايات وقد جمعت استدلالاتهم في كتب مستقلّة منها كتاب: الإيقاظ من الهجعة في البرهان على الرجعة للحرّ العاملي رضي الله عنه.

الروائي يتوقّف على إعمال القواعد التي قدّمناها في الأبواب الأولى من الكتاب وهي البحث في أسانيدها وتحقيق مداليلها، أمّا أن تُقتنص رواية من هنا أو هناك دون وضعها على طاولة البحث العلمي وتفعيل أدواته: كعلم الرجال والدراية وعلوم اللغة العربيّة والأصول وغيرها من أدوات فهم النص القرآني، فليس هذا من دأب الباحثين الذين يرومون الوصول للحقيقة.

الخلل الثالث: من الواضح أنّ الشيخ كريمة حفظه الله اعتمد اعتمادا كليّا على كتاب "مسألة التقريب بين أهل السنّة والشيعة" لناصر القفاري، ولم يرجع بنفسه للتفاسير الشيعيّة، ولعلّه لو اطّلع على التفاسير الاجتهاديّة للإماميّة كتفسير "الميزان" للعلّامة الطباطبائي قدس سره وتفسير "مواهب الرحمن" للسيد السبزواري قدس سره وتفسير "تسنيم" للشيخ جوادي آملي لتغيّرت نظرته تماما للتفاسير الشيعيّة التي أبدعت في استنطاق الآيات القرآنيّة واستخراج دررها.

ماذا عن هذه التفاسير؟!

إنّ مشكلة التأويلات الغريبة ليست محصورة بالشيعة الإماميّة –على فرض وجودها أصلا– بل هي موجودة في قلب المذهب السنّي وفي عمق أدبيّاته التفسيريّة، إذ أنّ كثيرا من الذين كتبوا في تفسير القرآن وعلومه نصّوا على وجود بطن للقرآن كما أنّ له ظهر وأنّ هناك نحوا من التفسير للوصول لهذا البطن، قال السيوطي في إتقانه: وقال بعض العلماء لكل آية ستّون ألف فهم، فهذا يدلّ على أنّ في فهم معاني القرآن مجالا رحبا ومتّسعا بالغا وأنّ المنقول من ظاهر التفسير وليس ينتهي الإدراك فيه بالنقل والسماع لا بدّ منه

في ظاهر التفسير ليتّقي به مواضع الغلط ثم بعد ذلك يتّسع الفهم والاستنباط ولا يجوز التهاون في حفظ الظاهر بل لا بدّ منه أولا إذ لا يطمع في الوصول إلى الباطن قبل إحكام الظاهر ومن ادّعى فهم أسرار القرآن ولم يحكم التفسير الظاهر فهو كمن ادّعى البلوغ إلى صدر البيت قبل أن يجاوز الباب انتهى، وقال الشيخ تاج الدين بن عطاء الله في كتابه لطائف: المنن اعلم أنّ تفسير هذه الطائفة لكلام الله وكلام رسوله بالمعاني العربيّة ليس إحالة للظاهر عن ظاهره ولكن ظاهر الآية مفهوم منه ما جلبت الآية له ودلّت عليه في عرف اللسان وثم أفهام باطنة تفهم عند الآية والحديث لمن فتح الله قلبه وقد جاء في الحديث (لكلّ آية ظهر وبطن) فلا يصدّنك عن تلقّي هذه المعاني منهم أن يقول لك ذو جدل ومعارضة وهذا إحالة لكلام الله وكلام رسوله فليس ذلك بإحالة وإنّما يكون إحالة لو قالوا لا معنى للآية إلّا هذا وهم لم يقولوا ذلك بل يقرؤون الظواهر على ظواهرها مرادا بها موضوعاتها ويفهمون عن الله تعالى ما أفهمهم[1].

ومن هنا ظهر عند أهل السنّة والجماعة مسلك مختلف في التعامل مع آيات القرآني اصطلح عليه بينهم بـ(التفسير الإشاري) الذي عرّفه الزرقاني بقوله: هو تأويل القرآن بغير ظاهره لإشارة خفية تظهر لأرباب السلوك والتصوف ويمكن الجمع بينها وبين الظاهر والمراد أيضا[2].

ومن التفاسير التي اعتمدت هذا النحو:

- تفسير القرآن العظيم للتستري
- حقائق التفسير للسلمي

---

(1) الإتقان في علوم القرآن 2/ 487.

(2) مناهل العرفان 2/ 78.

- لطائف الإشارات للقشيري
- التأويلات النجميّة للبكري
- البحر المديد لابن عجيبة

فلو سلّط أحدهم الضوء على هذه التفاسير وأغفل بقيّة التفاسير الأخرى لاتّهم أهل السنّة بنفس الاتهام الذي اتهم به الشيخ كريمة الشيعة الإماميّة، إذ إنّها تحوي تأويلات عجيبة وتعسّفات غريبة بعيدة كلّ البعد عن مداليل الألفاظ، فلماذا باء تجرّ وباء لا تجرّ؟!

الشيعة وتنزّل كتب إلهيّة

من التهم الكبيرة التي ألصقت في هذه الرسالة بالشيعة الإماميّة أعلى الله برهانهم "دعوى تنزّل كتب مقدّسة على الأئمّة[1]" وذلك لخطورة لوازمها، حيث أنّ القارىء العاميّ إذا اطلع على مثل هذا الكلام سيفهم أنّ الشيعة يعتقدون نبوّة أئمّتهم وبالتالي الحكم بخروجهم عن ربقة الدين لإنكارهم ما علم بالضرورة وهو خاتميّة النبوّة كما نصّ محكم الكتاب: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾، وقد ذكر الشيخ كريمة حفظه الله بعض الأمثلة على هذه الدعوى:

مصحف فاطمة عليها السلام:

قال الشيخ: مصحف فاطمة رضي الله عنها هي لم تقل بذلك مطلقا إنّما نسبه إليها بعض علماء الشيعة مثل: أبو بصير، والرواية في كتب الشيعة، وما في هذا المصحف حسب معتقداتهم خبر ما كان وما يكون إلى يوم القيامة وعلوم كلّ شيء[2].

أقول: إنّ الرواية التي يتحدّث عنها الشيخ هي التي نقلها ثقة الإسلام الكليني رضي الله عنه عن أبي بصير عن الإمام الصادق عليه السلام: وإنّ عندنا لمصحف

---

(1) مشروع حوار مذهبي 25.

(2) مشروع حوار مذهبي 25.

فاطمة عليها السلام وما يدريهم ما مصحف فاطمة عليها السلام؟ قال: قلت: وما مصحف فاطمة عليها السلام؟ قال: مصحف فيه مثل قرآنكم هذا ثلاث مرات، والله ما فيه من قرآنكم حرف واحد[1].

وفي رواية أخرى: عن حماد بن عثمان قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: تظهر الزنادقة في سنة ثمان وعشرين ومائة وذلك أنّي نظرت في مصحف فاطمة عليها السلام، قال: قلت: وما مصحف فاطمة؟ قال: إنّ الله تعالى لما قبض نبيّه صلى الله عليه وآله دخل على فاطمة عليها السلام من وفاته من الحزن ما لا يعلمه إلّا الله عزّ وجل فأرسل الله إليها ملكا يسلّي غمّها ويحدّثها، فشكت ذلك إلى أمير المؤمنين عليه السلام فقال: إذا أحسست بذلك وسمعت الصوت قولي لي فأعلمته بذلك فجعل أمير المؤمنين عليه السلام يكتب كلّما سمع حتى أثبت من ذلك مصحفا قال: ثم قال: أما إنّه ليس فيه شيء من الحلال والحرام ولكن فيه علم ما يكون[2].

وفي هذه الروايات عدّة أمور جديرة بالتوقّف عندها:

أوّلا: مصحف فاطمة ليس بالقرآن، ولا يوجد فيه قرآن بدليل قوله عليه السلام "والله ما فيه من قرآنكم حرفا واحدا" وإنّما سمّي مصحفا بالنظر إلى أصل استعمال الكلمة في كلّ ما له صحف بخلاف التبادر الموجود الآن بحيث إذا قيل "مصحف" يتبادر إلى المستمع القرآن الكريم، فالرواية صريحة في نفي كونه قرآنا.

ثانيا: إنّ قصّة هذا المصحف موجودة في الرواية الثانية وهي قوله عليه السلام: "إنّ الله تعالى لما قبض نبيّه صلى الله عليه وآله دخل على فاطمة عليها السلام من وفاته من الحزن ما لا يعلمه إلّا الله عزّ وجل فأرسل الله إليها ملكا يسلّي غمّها ويحدّثها، فشكت

(1) الكافي 1/ 239.

(2) الكافي 1/ 240.

ذلك إلى أمير المؤمنين عليه السلام فقال: إذا أحسست بذلك وسمعت الصوت قولي لي فأعلمته بذلك فجعل أمير المؤمنين عليه السلام يكتب كلّما سمع حتى أثبت من ذلك مصحفا"، فليس هذا الكتاب كتابا إلهيّا يحوي تشريعا جديدا بل غاية ما فيه إخبارات غيبيّة حول أهمّ الأحداث التي تحصل في المستقبل لاسيما لأبنائها عليها السلام " ولكن فيه علم ما يكون".

ثالثا: إنّ كاتب هذا المصحف هو أمير المؤمنين عليه السلام والمملي لهذا ملك أرسله الله بغرض تسلية فاطمة عليها السلام، ويظهر من الروايات أنّ هذا المصحف هو من مختصّات آل البيت عليهم السلام لا لغيرهم من النّاس.

إلّا أنّ هذه النقاط المذكورة قد يستشكل عليها البعض بإشكالين:

- هل يمكن أن ينزل ملك ويكلّم غير الأنبياء؟
- هل يمكن لغير الأنبياء الاطّلاع على الغيب؟

والجواب:

أمّا الأمر الأوّل فلا يوجد دليل عقليّ أو شرعيّ يمنع من نزول الملائكة على غير الأنبياء والتكلّم معهم، وقد نطق القرآن الكريم بنزولهم على غير الأنبياء كما في أمّ موسى ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ﴾، ومريم بن عمران ﴿فَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴿١٧﴾ قَالَتْ إِنِّيٓ أَعُوذُ بِٱلرَّحْمَٰنِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيًّا ﴿١٨﴾ قَالَ إِنَّمَآ أَنَا۠ رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَٰمًا زَكِيًّا﴾، ولعلّ مورد الإشكال هو توهّم الملازمة -عند أهل السنّة- بين نزول الملائكة وبين النبوّة بحيث افترضوا أنّ كلّ من نزلت عليه الملائكة هو نبيّ من الأنبياء، قال ابن حزم: ولم يدّع أحد أنّ الله تعالى أرسل امرأة، وإنّما الكلام في النبوّة دون الرسالة، فوجب طلب الحق في ذلك بأن ينظر في معنى لفظة النبوّة في اللّغة التي خاطبنا الله بها عزّ

وجل، فوجدنا هذه اللفظة مأخوذة من الإنباء وهو الإعلام، فمن أعلمه الله عزّ وجل بما يكون قبل أن يكون أو أوحى إليه منبّئا له بأمر ما فهو نبي بلا شك[1].

بل نجد أنّ كتب التراجم والسير مشحونة بذكر قصص رؤية بعض الصحابة والتابعين للملائكة لاسيما الروح الأمين جبريل عليه السلام:

عبد الله بن عباس: روى الطبراني في المعجم الكبير بسنده عن ابن عبّاس قال: كنت مع أبي عند النبي صلى الله عليه وآله ومع النبي صلى الله عليه وآله رجل يناجيه فكان كالمُعرض عن أبي، فخرجنا من عنده فقال أبي: ألم تر إلى ابن عمّك كالمُعرض عنّي؟ فقلت: يا أبه كان عنده رجل يناجيه، فقال: فكان عنده أحد؟ قلت: نعم، فرجعنا فقال: يا رسول الله إنّي قلت لعبد الله كذا وكذا فقال لي كذا وكذا هل كان عندك أحد؟ قال: نعم، رأيته يا عبد الله؟ قلت: نعم، قال: ذاك جبريل عليه السلام هو الذي شغلني عنك[2].

عائشة بنت أبي بكر: روى الحاكم في المستدرك بسنده عن عائشة أنّها قالت: رأيت رجلا يوم الخندق على صورة دحية بن خليفة الكلبي على دابّة يناجي رسول الله صلى الله عليه وآله وعلى رأسه عمامة قد أسدلها عليه، فسألت رسول الله صلى الله عليه وآله قال: فإنّ ذلك جبريل عليه الصلاة والسلام أمرني أن أخرج إلى بني قريظة[3].

حارثة بن النعمان: روى عبد الرزاق في مصنّفه بسنده عن حارثة بن

(1) الفصل في الملل والنحل 5/ 17.

(2) المعجم الكبير 10/ 236، قال الهيثمي في مجمع الزوائد 9/ 276: رواه أحمد والطبراني بأسانيد ورجالهما رجال الصحيح.

(3) المستدرك 4/ 194 وعقّب بقوله: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرّجاه.

النعمان قال : مررت على رسول الله ﷺ ومعه جبريل جالس في المقاعد، فسلمت عليه ثم أجزت، فلمّا رجعت وانصرف النبي ﷺ قال لي: هل رأيت الذي كان معي؟ قلت: نعم، قال: فإنّه جبريل، وقد ردّ عليك السلام[1].

بل ورد ما يثبت رؤية وسماع عدد كبير من الصحابة لملك الوحي جبريل عليه السلام، فقد روى البخاري في صحيحه عن أبي هريرة قال كان النبي ﷺ بارزا يوما للناس فأتاه رجل فقال: ما الإيمان؟ قال: الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وبلقائه ورسله وتؤمن بالبعث، قال: ما الإسلام؟ قال: الإسلام أن تعبد الله ولا تشرك به وتقيم الصلاة وتؤدى الزكاة المفروضة وتصوم رمضان، قال: ما الإحسان؟ قال: أن تعبد الله كأنّك تراه فإن لم تكن تراه فإنّه يراك، قال: متى الساعة؟ قال: ما المسؤول بأعلم من السائل وسأخبرك عن أشراطها، إذا ولدت الأمة ربّها وإذ تطاول رعاة الإبل البهم في البنيان في خمس لا يعلمهنّ إلّا الله ثم تلا النبي ﷺ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ ثم أدبر فقال: ردّوه فلم يروا شيئا، فقال: هذا جبريل جاء يعلم الناس دينهم[2].

فإن كان كلّ هؤلاء الصحابة قد عاينوا ملك الوحي جبريل عليه السلام وسمعوا كلامه، فلماذا يُستشكل على الشيعة عندما يقولون أنّ فاطمة عليها السلام سمعت ملك الوحي ودوّن الإمام علي عليه السلام كلامه في كتاب؟

نعم قد يقول قائل أنّ نزول ملك الوحي في كلّ المواضع السابقة كان على رسول الله ﷺ ومشاهدة الصحابة له واستماعهم إليه كان أمرا عرضيّا،

---

(1) المصنّف 11/ 282، قال ابن حجر في الإصابة 1/ 707: إسناده صحيح.

(2) صحيح البخاري 1/ 18.

لا أنّهم اختصّوا بنزول ملك الوحي عليهم دون غيرهم مثل ما ورد في الروايات المتقدّمة التي تتحدّث عن الزهراء عليها السلام.

والجواب على ذلك أنّ كتب أهل السنّة والجماعة نقلت كثيرا من القضايا التي ينزل الملك فيها على شخص مخصوص دون توسّط النبي المصطفى صلى الله عليه وآله، وسنذكر شاهدين على هذا:

الأوّل: ما رواه الطبراني في معجمه الأوسط بسند عن ابن عباس قال: عاد رسول الله صلى الله عليه وآله رجلا من الأنصار فلما دنا من منزله سمعه يتكلّم في الداخل، فلمّا استأذن عليه دخل فلم ير أحدا، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله: سمعتك تكلّم غيرك، قال: يا رسول الله لقد دخلت الداخل اغتماما بكلام الناس ممّا بي من الحمّى فدخل عليّ أنظر ما رأيت رجلا بعدك قط أكرم مجلسا ولا أحسن حديثا منه، قال: ذاك جبريل، وإنّ منكم لرجالا لو أنّ أحدهم يقسم على الله عزّ وجل لأبرّه[1].

الثاني: ما رواه ابن الجوزي في تاريخ بسنده عن الحسن بن حيّ قال: قال لي أخي علي في الليلة التي توفي فيها: اسقني ماء، وكنت قائما أصلي، فلمّا قضيت الصلاة أتيته بماء فقلت: يا أخي، فقال: لبّيك، فقلت: هذا ماء، فقال: قد شربت الساعة، فقلت: من سقاك وليس في الغرفة غيري وغيرك؟ قال: أتاني جبريل الساعة بماء فسقاني وقال لي: "أنت وأخوك وأبوك مع النبّيين والصدّيقين والشهداء والصالحين"، وخرجت روحه رحمة الله عليه[2].

---

(1) المعجم الأوسط 3/ 136، قال الهيثمي في مجمع الزوائد 10/ 41: رواه البزاز والطبراني في الكبير والأوسط وأسانيدهم حسنة.

(2) المنتظم 8/ 18.

ومن هنا فإنّ ابن حجر العسقلاني اعترف بهذا الأمر وقرّر هذه الحقيقة فقال: فيه أنّ الملك يجوز أن يتمثّل لغير النبي ﷺ فيراه ويتكلّم بحضرته وهو يسمع، وقد ثبت عن عمران بن حصين أنّه كان يسمع كلام الملائكة والله أعلم[1].

أمّا الأمر الثاني فلا خلاف في إمكانه أيضا لعدم وجود المانع وتضافر الأدلّة عليه، حيث دلّت الروايات والنصوص الصحيحة على علم بعض غير الأنبياء بالغيب:

منها: ما رواه مسلم في صحيحه بسنده عن حذيفة أنه قال: أخبرني رسول الله ﷺ بما هو كائن إلى أن تقوم الساعة، فما منه شيء إلّا قد سألته، إلّا أنّي لم أسأله ما يُخرج أهل المدينة من المدينة[2].

وهذا الحديث يثبت أنّ النبي كان يعلم ما سيكون إلى يوم القيامة، بل أخبر حذيفة بن اليمان بذلك حتى عُرف بأنّه صاحب سرّ رسول الله ﷺ.

ومنها: ما رواه البخاري في صحيحه بسنده عن أبي هريرة، قال: حفظت عن رسول الله ﷺ وعاءين، فأمّا أحدهما فبثثته، وأمّا الآخر فلو بثثته قُطِعَ هذا البلعوم[3].

وقد ذكر شرّاح الحديث بأنّ الوعاء الثاني احتوى على الملاحم والفتن التي ستحصل، وبالخصوص حُكّام الجور، حيث قال ابن حجر في فتح الباري: وحمل العلماء الوعاء الذي لم يبثّه على الأحاديث التي فيها تبيين

---

(1) فتح الباري 1/ 115.

(2) صحيح مسلم 8/ 173.

(3) صحيح البخاري 1/ 38

أسامي أمراء السوء وأحوالهم وزمنهم، وقد كان أبو هريرة يكنّي عن بعضه ولا يصرّح به خوفاً على نفسه منهم، كقوله: «أعوذ بالله من رأس الستّين وإمارة الصبيان» يشير إلى خلافة يزيد بن معاوية؛ لأنّها كانت سنة ستّين من الهجرة[1].

ومنها: ما رواه مسلم بسنده عن أبي زيد يعني عمرو بن أخطب، قال: صلّى بنا رسول الله ﷺ الفجر، وصعد المنبر فخطبنا حتى حضرت الظهر، فنزل فصلّى، ثمّ صعد المنبر فخطبنا حتى حضرت العصر، ثمّ نزل فصلّى، ثمّ صعد المنبر فخطبنا حتى غربت الشمس، فأخبرنا بما كان وبما هو كائن، فأعلمُنا أحفظُنا[2].

فهذه النصوص تثبت أنّ النبي ﷺ قد أطلعه الله على شيء من الغيب فأطلع هو بعض الصحابة عليه، ولهذا نقلوا عن كثير منهم إخبارهم بقضايا غيبيّة واعتبروها من كرامتهم، وممّا يناسب المقام ما ذكره ابن كثير في تاريخه: عن طارق بن شهاب، قال: "كنا نتحدّث أن عمر بن الخطاب ينطق على لسان مَلَك"، وقد ذكرنا في سيرة عمر بن الخطاب رضي الله عنه أشياء كثيرة، ومن مكاشفاته وما كان يخبر به من المغيَّبات، كقصة سارية بن زنيم، وما شاكلها، ولله الحمد والمنة[3].

وبهذا ثبت أنّ الأمرين ممكنان بل واقعان في بعض الصحابة، إذ لا مانع من نزول الملك جبريل على الصحابة، ولا مانع من اطّلاعهم على بعض

(1) فتح الباري 1/ 193

(2) صحيح مسلم 8/ 173.

(3) البداية والنهاية 6/ 224.

الغيب سواء بتوسّط رسول الله ﷺ أو بتوسّط الملائكة الكرام، وهذا عين ما ذكر في الروايات التي تتحدّث عن مصحف فاطمة عليها السلام، فلا أدري لماذا يُستشكل على ما روته الشيعة في حقّها ويُغفل عمّا رووه في حقّ الصحابة والتابعين؟!

لوح فاطمة:

قال الشيخ: لوح فاطمة رضي الله عنها يعتقدون أنّ رسول الله ﷺ أهداه إليها وفيه أسماء الأوصياء والأئمّة...إلخ[1].

أقول: يشير الشيخ إلى الخبر المعروف في الأوسط الشيعيّة بحديث اللوح، والذي روي بعدّة طرق وألفاظ نكتفي منها بما رواه الكليني في الكافي بسنده: عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال أبي لجابر بن عبد الله الأنصاري إنّ لي إليك حاجة فمتى يخفّ عليك أن أخلو بك فأسألك عنها، فقال له جابر: أيّ الأوقات أحببته، فخلا به في بعض الأيام، فقال له: يا جابر أخبرني عن اللوح الذي رأيته في يد أمّي فاطمة عليها السلام بنت رسول الله ﷺ وما أخبرتك به أمّي أنّه في ذلك اللوح مكتوب؟ فقال جابر: أشهد بالله أنّي دخلت على أمّك فاطمة عليها السلام في حياة رسول الله ﷺ فهنيتها بولادة الحسين ورأيت في يديها لوحا أخضر، ظننت أنّه من زمرّد ورأيت فيه كتابا أبيض، شبه لون الشمس، فقلت لها: بأبي وأمّي يا بنت رسول الله ﷺ ما هذا اللوح؟ فقالت: هذا لوح أهداه الله إليّ رسول الله ﷺ فيه اسم أبي واسم بعلي واسم ابني واسم الأوصياء من ولدي وأعطانيه أبي ليبشرني بذلك، قال جابر فأعطتنيه أمك فاطمة عليها السلام فقرأته واستنسخته، فقال له أبي: فهل

(1) مشروع حوار مذهبي 25.

لك يا جابر: أن تعرضه عليّ قال: نعم، فمشى معه أبي إلى منزل جابر فأخرج صحيفة من رقّ، فقال: يا جابر انظر في كتابك لأقرأ عليك، فنظر جابر في نسخته فقرأه أبي فما خالف حرف حرفا، فقال جابر: فأشهد بالله أني هكذا رأيته في اللوح مكتوبا[1].

والعجب كلّ العجب من هذا الشيخ الجليل كيف لم يطابق بين العنوان والمعنون، فعنوان هذا الفصل هو: "دعوى تنزّل كتب مقدّسة على الأئمّة[2]"، في حين أنّ قضيّة هذا اللوح كما نقل الشيخ كريمة هو هديّة من رسول الله ﷺ لابنته فاطمة عليها السلام أي أنّ اللوح قد تنزّل عليه لا عليها فما هو المانع من ذلك؟

ولازلت أكرّر عتبي على الشيخ كريمة في كلّ فصل من فصول الكتاب ثقته العمياء في القفاري صاحب "مسألة التقريب بين أهل السنّة والشيعة" بل والنقل عنه دون مراجعة، إذ إنّه هو صاحب هذه الدعوى الجوفاء التي استغلّها لتكفيره الشيعة تصريحا وتلميحا في كتابه الذي عنونه زورا وبهتانا بـ(مسألة التقريب) حيث قال فيه: تضمّنت كتب الشيعة الأصيلة ومراجعها المعتبرة عندهم دعاوى عريضة، ومزاعم خطيرة ليس لها وجود في عالم الواقع ولا يرى لها عين ولا أثر، وليس لها في كتب الأمّة شاهد ولا خبر، تلك المزاعم والدعاوى تتضمّن أنّ هناك كتبا مقدّسة نزلت من السماء بوحي من ربّ العزّة جلّ علاه إلى "الأئمّة"، وأحيانا تورد كتب الشيعة الأصيلة نصوصا وروايات يزعمون أنّها مأخوذة من تلك الكتب، وعلى هذه

---

(1) الكافي 1/ 527.

(2) مشروع حوار مذهبي 25.

الروايات المدّعى أخذها من تلك الكتب تُبنى عقائد ومبادئ، وإليك - بكل أمانة - بعض ما وجدناه في كتبهم المعتمدة عندهم من هذه الدعاوى والمزاعم[1].

والأدهى والأمرّ من كلّ هذا أنّكم ترفضون نزول اللوح الأخضر الذي فيه أسماء الأئمّة من ولد فاطمة عليها السلام، وفي المقابل تقبلون نزول خرقة خضراء رسمت عليها صورة عائشة بنت أبي بكر!

فقد روى الترمذي بسنده: عن ابن أبي مليكة عن عائشةّ أنّ جبرئيل جاء بصورتها في خرقة حرير خضراء إلى النبي صلى الله عليه وآله فقال: هذه زوجتك في الدنيا والآخرة[2].

وورد في خبر آخر تفاصيل هذه الخرقة "المقدّسة" حيث وصفها أبو هريرة بقوله: فأتاه جبريل بخرقة من الجنّة طولها ذراعان في عرض شبر فيها صورة لم ير الراؤون أحسن منها، فنشرها جبريل وقال له: يا محمد، إنّ الله يقول لك أن تزوّج على هذه الصورة، فقال له النبي صلى الله عليه وآله: أنا من أين لي مثل هذه الصورة يا جبريل؟ فقال له جبريل: إنّ الله يقول لك تزوّج بنت أبي بكر الصديق[3].

صحف الأئمّة:

قال الشيخ: دعواهم نزول اثني عشرة صحيفة من السماء لأوصاف

---

(1) مسألة التقريب بين أهل السنّة والشيعة 246.

(2) سنن الترمذي 5/ 363، وعقّب عليه بقوله: هذا حديث حسن غريب.

(3) تاريخ بغداد 2/ 190.

الأئمّة[1].

الكلام في هذه الشبهة هو الكلام في سابقتها، فالشيخ كريمة حفظه الله ورعاه لم يكلّف نفسه عناء الرجوع للمصادر الأساسيّة، معتمدا على ما سطّره القفاري في كتابه حيث قال: دعواهم نزول اثني عشر صحيفة من السماء تتضمن صفات الأئمّة: في حديث طويل من أحاديثهم يرويه صدوقهم ابن بابويه القمّي أنّ رسول الله ﷺ قال -كما يفترون-: إنّ الله تبارك وتعالى أنزل عليّ اثني عشر خاتما، واثني عشر صحيفة، اسم كل إمام على خاتمه وصفته في صحيفته[2].

ولو رجعنا إلى نفس المصدر الذي أشار إليه الشيخ كريمة حفظه الله ومن قبله القفاري لوجدنا ما يدفع الإشكال من أساسه، فقد روى الشيخ الصدوق رضي الله عنه خبرا طويلا مسندا عن محمد بن علي بن موسى، عن أبيه علي بن موسى بن جعفر، عن أبيه جعفر بن محمد، عن أبيه محمد بن علي، عن أبيه علي بن الحسين، عن أبيه الحسين بن علي عليهم السلام قال: دخلت على رسول الله ﷺ وعنده أبي بن كعب، فقال رسول الله ﷺ: مرحبا بك يا أبا عبد الله يا زين السماوات والأرض، فقال له أبي: وكيف يكون يا رسول الله زين السماوات والأرض أحد غيرك؟ فقال له : يا أبي، والذي بعثني بالحقّ نبيّا إنّ الحسين بن علي في السماء أكبر منه في الأرض فإنّه مكتوب عن يمين العرش مصباح هاد وسفينة نجاة وإمام غير وهن وعزّ وفخر وبحر علم وذخر فلم لا يكون كذلك؟! وإنّ الله عزّ وجل ركّب في صلبه نطفة طيّبة مباركة زكيّة

---

(1) مشروع حوار مذهبي 25.

(2) مسألة التقريب بين أهل السنّة والشيعة 246.

خلقت من قبل أن يكون مخلوق في الأرحام أو يجري ماء في الأصلاب أو يكون ليل ونهار،...، قال أبي: يا رسول الله كيف حال هؤلاء الأئمّة عن الله عزّ وجل ؟ قال: إنّ الله تبارك وتعالى أنزل عليّ اثني عشر خاتما واثنتي عشرة صحيفة اسم كل إمام على خاتمه وصفته في صحيفته[1].

وكما يمكن ملاحظته بسهولة، أنّ الرواية لا تشير من قريب ولا من بعيد إلى نزول شيء على أئمّة أهل البيت عليهم السلام، بل غاية ما فيه هو وجود صحف وخواتم عند رسول الله صلى الله عليه وآله تحوي ذكر أسماء الأئمّة عليهم السلام وصفاتهم لا أكثر من ذلك، ولا ندري ماهي مشكلة المستشكل مع هذه الروايات؟!

علما أنّ قضيّة الإثني عشر قد طفحت بها كتب أهل السنّة والجماعة بل نصّت على أنّ الموضوع كان خطيرا جدّا بحيث تعمّد القوم التشويش عليه منذ كان في مهده: فلو رجعنا إلى رواية مسلم لحديث الإثني عشر لوجدنا فيه جزئيّة مهمّة وهي عدم تمكّن الراوي "جابر بن سمرة" من سماع بقيّة حديث النبي صلى الله عليه وآله حيث قال: لا يزال الإسلام عزيزا إلى اثنى عشر خليفة، ثم قال كلمة لم أفهمها، فقلت لأبي: ما قال؟ فقال: كلّهم من قريش[2].

والسبب في عدم فهمه لما ذكره النبي قد صرّح به في بعض طرق الحديث الأخرى، فقد ذكر كما في مسند أحمد: ثم قال كلمة أصمّنيها الناس[3]، أي منعني الناس من سماعها بحيث صرت كالأصمّ، أمّا كيف

---

(1) كمال الدين وتمام النعمة 263.

(2) صحيح مسلم 6/ 3.

(3) مسند أحمد 5/ 98.

أصمّه الناس فقد صرّح به في مورد آخر فقال: فكبّر الناس وضجّوا[1]، وقال: فجعل الناس يقومون ويقعدون[2]، ومن الواضح أنّ هذا التشويش كان متعمّدا لكي لا يسمع أحد ما يقوله النبي ﷺ حول مستقبل الخلافة بعده.

بل نجد أن أحد أكابر المفسرين وهو ابن كثير الدمشقي قد سجّل اعترافا مهمّا حول قضيّة الأئمّة الاثني عشر حيث قال في تفسيره: وفي التوراة البشارة بإسماعيل عليه السلام وأن يقيم من صلبه اثني عشر عظيما وهم هؤلاء الخلفاء الاثنا عشر المذكورون في حديث ابن مسعود وجابر بن سمرة[3].

وكلامه صريح في أنّ الاثني عشى قد ذكروا في الكتب السماوية السابقة كالتوراة والإنجيل، وهي كتب إلهيّة منزّلة بلا خلاف، فما المانع أن تنزل صحيفة بأسمائهم لرسول الله ﷺ خاتم الأنبياء وسيّد المرسلين؟!

زبدة المقال:

تبيّن لك ممّا تقدّم أنّ دعوى "تنزّل كتب إلهيّة على الأئمّة" هي مجرّد كذبة روّجها بعض أعداء التشيّع ولبّسوا بمجموعة من الروايات التي حرّفوا في مدلولها ولبّسوا على من يبحث في هذه المسألة، وللأسف فقد اغترّ بهذه التلبيسات بعض العلماء والمحقّقين.

---

(1) مسند أحمد 5/ 98.

(2) مسند أحمد 5/ 99.

(3) تفسير ابن كثير 2/ 34.

الشيعة
والسنّة النبويّة

الشيعة ومرويّات الصحابة

بدأ الشيخ كريمة حفظه الله كلامه حول تعامل الشيعة مع السنة بالحديث عن ردّ الشيعة الإماميّة لمرويات الصحابة حيث قال: ردّهم لمرويّات الصحابة مبعثه الحكم على عقيدة معظم الصحابة بالردّة لموقفهم من موضوع الخلافة من عليّ إلى أبي بكر[1].

هل حكم الشيعة على الصحابة بالردّة؟

إنّ الكلام المتقدّم مبنيّ على مقدّمة مهمّة وهي أنّ الشيعة حكموا على معظم الصحابة بالردّة بسبب قضيّة خلافة الإمام علي عليه السلام، ولعلّ صاحب هذا الإشكال قد اشتبه عليه الأمر بسبب بعض الروايات الموجودة في كتب الشيعة التي لم تحمل على وجهها الصحيح:

فقد روى الكشّي: عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام قال: جاء المهاجرون والأنصار وغيرهم بعد ذلك إلى علي عليه السلام فقالوا له: أنت والله أمير المؤمنين وأنت والله أحق الناس وأولاهم بالنبي عليه السلام هلمّ يدك نبايعك فوالله لنموتن قدّامك! فقال علي عليه السلام: إن كنتم صادقين فاغدوا غدا عليّ محلّقين فحلق علي عليه السلام وحلق سلمان وحلق مقداد وحلق أبو ذر ولم يحلق غيرهم؛ ثم انصرفوا فجاؤوا مرّة أخرى بعد ذلك، فقالوا له أنت والله أمير المؤمنين وأنت أحقّ الناس وأولاهم بالنبي عليه السلام هلمّ يدك نبايعك فحلفوا

---

(1) مشروع حوار مذهبي 25.

فقا : إن كنتم صادقين فاغدوا عليّ محلّقين فما حلق إلّا هؤلاء الثلاثة قلت: فما كان فيهم عمار؟ فقال: لا؛ قلت: فعمّار من أهل الردة؟ فقال: إنّ عمارا قد قاتل مع علي عليه السلام بعد ذلك[1].

فالرواية صريحة أن الردّة المذكورة ليست خروجا عن الدين والملّة بل هي رجوع عن بيعة مخصوصة لأمير المؤمنين عليه السلام الذي أمرهم بأن يحضروا إليه في ساعة محدّدة حالقي الرؤوس حاملي السيوف.

وقد وردت رواية أخرى ذكرت احتوت تفاصيل أخرى لهذه الحادثة وهي ما روي: عن أبي بكر الحضرمي قال : قال أبو جعفر عليه السلام: ارتدّ الناس إلّا ثلاثة نفر: سلمان وأبو ذر، و المقداد، قال: فقلت: فعمّار؟ فقال: قد كان جاض جيضة، ثم رجع ثم قال :إن أردت الذي لم يشكّ ولم يدخله شيء فالمقداد، فأمّا سلمان فإنّه عرض في قلبه عارض، أنّ عند ذا يعني أمير المؤمنين عليه السلام اسم الله الأعظم لو تكلّم به لأخذتهم الأرض وهو هكذا، فلبّب ووجئت في عنقه حتى تركت كالسلعة، و مرّ به أمير المؤمنين عليه السلام فقال: يا أبا عبد الله هذا من ذاك بايع، فبايع، وأمّا أبو ذر فأمره أمير المؤمنين عليه السلام بالسكوت ولم يكن تأخذه في الله لومة لائم، فأبى إلّا أن يتكلّم فمرّ به عثمان فأمر به، ثم أناب الناس بعد فكان أوّل من أناب أبو ساسان الأنصاري وأبو عمرة وفلان حتى عقد سبعة، ولم يكن يعرف حق أمير المؤمنين عليه السلام، إلّا هؤلاء السبعة[2].

فالرواية بينّت أنّ الردّة المقصودة هي النزول من الأعلى إلى العالي أي

---

(1) اختيار معرفة الرجال 1/ 39.

(2) الاختصاص 10.

من أعظم منزلة يتبوّءها المؤمن نتيجة معرفته بأمير المؤمنين عليه السلام إلى مرتبة أدنى منها، ولذلك نجد أنّه اعتبر ما يعرض على القلب من شكوك مأخذا على العبد.

فبالجمع بين الروايات نفهم أنّ المراد من الردّة في هذه الأخبار ليست الردّة الشرعية التي يراد بها الخروج عن الاسلام والالتحاق بزمرة الكفر بل مراد به المعنى اللغوي وهو الرجوع عن أمر بيّنت تفاصيله بعض الروايات، وقد استعملت الردّة في بعض الأحاديث النبويّة بهذا المعنى، ولهذا قال ابن الأثير في النهاية: وفى حديث القيامة والحوض (فيقال إنّهم لم يزالوا مرتدّين على أعقابهم) أي متخلّفين عن بعض الواجبات، ولم يرتد ردّة الكفر، ولهذا قيّده بأعقابهم، لأنّه لم يرتدّ أحد من الصحابة بعده، وإنّما ارتدّ قوم من جفاة الأعراب[1].

والذي يؤكّد هذا التوجيه ما رواه الشيخ الصدوق رضي الله عنه بسند صحيح: عن أبي عبد الله عليه السلام قال: كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله اثني عشر ألفا ثمانية آلاف من المدينة، وألفان من مكّة، وألفان من الطلقاء، ولم ير فيهم قدريّ ولا مرجيّ ولا حروريّ ولا معتزليّ، ولا أصحاب رأي، كانوا يبكون الليل والنهار ويقولون: اقبض أرواحنا من قبل أن نأكل خبز الخمير[2].

ومن هنا يتبيّن لك أنّ ما ينسب للشيعة من تكفير كلّ الصحابة أو معظمهم ليست إلّا مجرّد فرية في سلسلة الافتراءات التي اتّهم بها الشيعة عبر التاريخ، ومن يقرأ كتبه ويسبر مرويّاتهم سيجد أنّهم يجلّون عددا كبيرا من الصحابة ويحترمونهم، بل ويروون عنهم لا كما قال الشيخ أنّهم يردّون كلّ مرويّاتهم، غاية

---

(1) النهاية في غريب الحديث 2/ 214.

(2) الخصال 640.

ما في الأمر أنّ الشيعة عاملوا الصحابة مثل بقيّة رواة الحديث فمن ثبتت وثاقته قبلوا خبره ومن لم تثبت وثاقته ردّوا خبره.

ردّة الصحابة في كتب أهل السنّة:

من يقرأ صحاح أهل السنّة والجماعة يجد في أحاديث صريحة في نسبة الردّة إلى جلّ الصحابة بل تصرّح بدخولهم النار في يوم القيامة، ولعلّ أشهر هذه الأحاديث هو حديث الحوض الذي لا يخلو منه مصدر من المصادر الروائيّة، ونصّه كما في صحيح البخاري: عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله قال: بينا أنا قائم فإذا زمرة حتّى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم، فقال: هلمّ، فقلت: أين؟ قال: إلى النار والله، قلت: وما شأنهم؟ قال: إنّهم ارتدّوا بعدك على أدبارهم القهقري، ثم إذا زمرة حتّى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم، فقال: هلمّ، قلت: أين؟ قال: إلى النار والله، قلت: ما شأنهم؟ قال: إنّهم ارتدّوا بعدك على أدبارهم القهقري، فلا أراه يخلص منهم إلّا مثل همل النعم[1].

وهذا الخبر فيه عدّة أمور مهمّة تحتاج إلى وقفة جادّة عندها:

الأوّل: إنّ الردّة المذكورة في حديث الحوض هي ردّة حقيقيّة بمعنى الخروج عن الدين والملّة يدلّ على ذلك الحكم على هؤلاء "المرتدّين" بالدخول إلى النار وعدم شفاعة النبي صلى الله عليه وآله لهم في عرصات القيامة بل يقول فيهم: "فأقول كما قال العبد الصالح وكنت عليهم شهيدا ما دمت فيهم إلى قوله الحكيم[2]".

---

(1) صحيح البخاري 7/ 208.

(2) صحيح البخاري 4/ 110.

الثاني: إنّ هؤلاء المرتدّين هم من الصحابة، يشهد بذلك تتبّع ألفاظ الحديث الأخرى حيث ورد فيها "إنّ أناسا من أصحابي يؤخذ بهم ذات الشمال فأقول أصحابي أصحابي[1]"، وفي خبر آخر ورد بلفظ التصغير "فأقول يا رب أصيحابي[2]"، والتصغير لإفادة القرب ممّا يؤكّد أنّهم من الأصحاب المقرّبين.

الثالث: إن مفاد هذا الحديث أنه لا يبقى من الصحابة إلا القلة القليلة بدليل قوله " فلا أراه يخلص منهم إلّا مثل همل النعم[3]"، وقد تعرّض ابن الأثير لمعنى هذا التعبير الوارد في هذا الحديث حيث قال: في حديث الحوض "فلا يخلص منهم إلّا مثل همل النعم" الهمل: ضوالّ الإبل، واحدها: هامل، أي إنّ الناجي منهم قليل في قلّة النعم الضالّة[4].

فبمجموع النقاط الثلاث نفهم أنّ العدد الأكبر من الصحابة قد ارتدّوا وأنّ مصيرهم في يوم القيامة هو النار، وأنّ الناجي منهم قليل جدّا في قلّة النعم الضالّة، وبهذا يكون هذا الحديث الصحيح أصرح من الأحاديث التي استدلّ بها على ردّة معظم الصحابة في كتب الشيعة.

لفتة مهمّة حول روايات الصحابة:

لا يخفى على أيّ مطّلع أنّ البحث لا يشمل كلّ الصحابة بل هو خاصّ بجزء صغير منهم، وبيانه أنّ عدد صحابة النبي صلى الله عليه وآله كانوا يعدّون بعشرات

(1) صحيح البخاري 4/ 110.

(2) صحيح البخاري 5/ 191.

(3) صحيح البخاري 7/ 208.

(4) النهاية في غريب الحديث 5/ 274.

الألوف: فقد ذهب الشافعي إلى أنّهم ستّون ألفا[1]، وذهب أبو زرعة إلى أنّهم مائة وأربعة عشر ألف صحابي مات عنهم رسول الله ﷺ.

إلّا أنّ عدد من روى عنه ﷺ من هؤلاء قليل جدّا حيث أنّ ابن حزم الظاهري قد عمد إلى جمع أسمائهم مع ذكر عدد روايات كلّ واحد منهم فلم يبلغوا الألف[2]، وكذلك عمد أحمد ابن حنبل إمام المحدّثين إلى استقصاء الصحابة الذين رووا عن النبي ﷺ فكانوا 830 صحابيّا كما أحصاهم ابن عساكر[3].

وهذا العدد ليس نهائيّا، إذ أنّ هناك عددا ليس بالقليل من هؤلاء قد اختلف في صحبته لأنّه ليس كلّ من أدرك فهو صحابي، وبعضهم ثبتت صحبته لكن لم تثبت روايته لعدم صحّة السند إليه خصوصا أنّ الغالبيّة العظمى من هؤلاء لم يرووا إلّا حديثا واحدا فقط، والذين يدور حولهم هذا البحث هم المكثرون من الصحابة الذين ملأت أحاديثهم الآفاق وهو بحسب ما نقله ابن كثير: قال أحمد بن حنبل: وأكثرهم رواية ستّة: أنس، وجابر، وابن عباس، وابن عمر، وأبو هريرة، وعائشة، قلت: وعبد الله بن عمرو، وأبو سعيد، وابن مسعود، ولكنّه توفّي قديما[4].

إشكالات الشيعة حول روايات الصحابة:

إنّ للشيعة الإماميّة إشكالات حقيقيّة قضيّة روايات الصحابة، ولا

---

(1) اختصار علوم الحديث 185.

(2) جوامع السيرة 314.

(3) ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج حديثهم أحمد بن حنبل في المسند.

(4) اختصار علوم الحديث 185.

يمكن الوصول إلى موقف موحّد بين المسلمين ما لم تقدّم أجوبة واضحة من أهل السنّة والجماعة حول هذه المعضلات، والتي سنستعرض بعضا ببيان لا بالإيجاز المخلّ ولا الإطناب المملّ:

ضابطة الصحبة: أوّل أمر نحتاج أن نقف عنده طويلا هو بحث ضابطة الصحبة، حيث أنّ أهل السنّة فرّقوا بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي للصحبة، إذ لا شكّ أنّ الأصل (ص ح ب) موضوع لمقارنة الشيء ومقاربته أو بتعبير آخر، يدلّ على نحو من الملازمة بين شيئين، وفي هذا يقول ابن فارس: الصاد والحاء والباء أصل واحد يدلّ على مقارنة شيء ومقاربته، من ذلك: الصاحب والجمع الصحب كما يقال راكب وركب، ومن الباب أصحب فلان إذا انقاد، وأصحب الرجل إذا بلغ ابنه، وكل شيء لاءم شيئا فقد استصحبه، ويقال للأديم إذا ترك عليه شعره مصحب، ويقال أصحب الماء إذا علاه الطحلب[1].

أمّا اصطلاحا فقد اختلف أهل السنّة في تعريف الصحبة على وجوه كثيرة جدّا، وكلّما تقدّم الزمن أضافوا قيودا جديدة لهذا التعريف بحيث تضيّق دائرة الصحابة:

فقد ذهب بعضهم إلى أنّ لفظ الصحبة يقع على كلّ من رأى النبي صلى الله عليه وآله، وقد أشار البخاري في صحيحه إلى هذا المعنى: ومن صحب النبي صلى الله عليه وآله أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه[2]، وسار على هذا أهل الحديث فاكتفوا بمجرّد الرؤية حتّى أنّ ابن الصلاح نقل عنهم في مقدّمته: ويتوسّعون حتّى

(1) مقاييس اللغة 3/ 335.

(2) صحيح البخاري 4/ 188.

يعدّون من رآه رؤية من الصحابة[1].

وفي المقابل تشدّد الأصوليون في مفهوم الصحبة وجعلوا قيودا كثيرة بناء على ما أُثر عن بعض التابعين، قال ابن الصلاح: ذكر أنّ اسم الصحابي من حيث اللغة والظاهر يقع على من طالت صحبته للنبي ﷺ وكثرت مجالسته له على طريق التبع له والأخذ عنه، قال وهذا طريق الأصوليين، قلت: وقد روينا عن سعيد بن المسيب أنّه كان لا يعدّ الصحابي إلّا من أقام مع رسول الله ﷺ سنة أو سنتين وغزا معه غزوة أو غزوتين وكان المراد بهذا إن صحّ عنه راجع إلى المحكيّ عن الأصوليين[2].

ولهذا الاختلاف أثر كبير في هذا البحث حيث أنّ اعتماد مسلك الأصوليين يخرج كثير ممّن ثبتت صحبتهم عند المحدّثين، وقد التفت ابن الصلاح لهذا الأمر فعقّب بقوله: "ولكنّ في عبارته ضيق يوجب ألّا يعدّ من الصحابة جرير بن عبد الله البجلي ومن شاركه في فقد ظاهر ما اشترطه فيهم ممّن لا نعرف خلافا في عدّه من الصحابة[3]"، بل حتّى لو ألقينا نظرة على مسلك المحدّثين لوجدنا اختلافا كبيرا بينهم، فمثلا يوجد منهم من اشترط البلوغ لتحقّق الصحبة كأبي حاتم الرازي وبالتالي أخرج جملة من الصحابة عن هذا العنوان ومن أبرزهم الإمام الحسين عليه السلام حيث نقل عنه ابنه: "سمعت أبي يقول حسين بن علي بن أبي طالب رضوان الله عليهما ليست له

---

(1) مقدمة ابن الصلاح 175.

(2) مقدمة ابن الصلاح 175.

(3) مقدمة ابن الصلاح 175.

صحبة[1]".

ومن هنا نفهم أنّ مشكلتنا الأولى هي الاضطراب الكبير الموجود في الأوساط السنيّة في تحديد مفهوم الصحابي وضبطه، ولو قال قائل أنّ أهل السنّة والجماعة قد استقرّوا على التعريف الذي ساقه ابن حجر العسقلاني وهو: "من لقي النبي صلى الله عليه وآله مؤمنا به ومات على الإسلام ولو تخلّلت ردّة في الأصحّ[2]"، قلنا: ماهو الدليل على هذا التعريف؟ فالعدول عن المعنى اللغوي لآخر شرعي يحتاج إلى دليل خاص يدلّ عليه، والحال أنّه لا دليل على هذه القيود التي ذكروها سوى محاولة مطابقة هذا التعريف على الواقع الذي افترضوه مسبقا!

معرفة الصحابي: بعد الفراغ من بيان اضطراب مفهوم الصحبة عند أهل السنّة والجماعة تبقى عندنا معضلة أخرى أهمّ وهي إثبات انطباق هذا المفهوم على المصاديق الخارجيّة، إذ أنّ إطلاق الصحبة بحسب هذا الاصطلاح الخاص متوقّف على انطباق هذه الشروط المذكورة في التعريف وهي:

- الالتقاء بالنبي
- الإيمان به
- الموت على الإيمان

فعدم ثبوت إيمان الشخص أو ثباته على الإيمان إلى آخر حياته ينفي عنه عنوان الصحبة وبالتالي فإنّنا نحتاج إلى دراسة كلّ شخصيّة على حدة

---

(1) جامع التحصيل 321.

(2) نخبة الفكر 65.

للتحقّق من توفّر هذه الشروط فيه، وهذا ما لم يفعله أهل السنّة حيث حجروا على الباحث التطرّق لسيرة الصحابة والتحقيق في حالهم، بل جعلوا قاعدة كاملة تهدف لكتمان كلّ الجوانب السلبيّة في حياة المعاصرين للنبي ﷺ والتشديد على التعرّض لها، وقد جعل الآجري في كتابه "الشريعة" بابا كاملا بسط فيه الكلام حول القاعدة يقول فيه: ينبغي لمن تدبّر ما رسمناه من فضائل أصحاب رسول الله ﷺ وفضائل أهل بيته رضي الله عنهم أجمعين أن يحبّهم ويترحّم عليهم ويستغفر لهم، ويتوسّل إلى الله الكريم بهم، ويشكر الله العظيم إذ وفقه لهذا، ولا يذكر ما شجر بينهم ولا ينقر عنه ولا يبحث، فإن عارضنا جاهل مفتون قد خطئ به عن طريق الرشاد فقال: لم قاتل فلان لفلان ولم قتل فلان لفلان وفلان؟ قيل له: ما بنا وبك إلى ذكر هذا حاجة تنفعنا ولا اضطررنا إلى علمها، فإن قال: ولم؟ قيل له: لأنّها فتن شاهدها الصحابة رضي الله عنهم فكانوا فيها على حسب ما أراهم العلم بها وكانوا أعلم بتأويلها من غيرهم، وكانوا أهدى سبيلا ممّن جاء بعدهم لأنهم أهل الجنة، عليهم نزل القرآن وشاهدوا الرسول ﷺ وجاهدوا معه وشهد لهم الله عز وجل بالرضوان والمغفرة والأجر العظيم، وشهد لهم الرسول ﷺ أنّهم خير قرن، فكانوا بالله عز وجل أعرف وبرسوله ﷺ وبالقرآن وبالسنة، ومنهم يؤخذ العلم وفي قولهم نعيش، وبأحكامهم نحكم وبأدبهم نتأدّب ولهم نتبّع وبهذا أمرنا، فإن قال: وإيش الذي يضرّنا من معرفتنا لما جرى بينهم والبحث عنه؟ قيل له: ما لا شكّ فيه وذلك أنّ عقول القوم كانت أكبر من عقولنا، وعقولنا أنقص بكثير ولا نأمن أن نبحث عمّا شجر بينهم فنزل عن طريق الحق ونتخّلف عمّا أمرنا فيهم، فإن قال: وبم أمرنا فيهم؟ قيل: أمرنا

بالاستغفار لهم والترحّم عليهم والمحبّة لهم والاتّباع لهم، دلّ على ذلك الكتاب والسنة وقول أئمّة المسلمين، وما بنا حاجة إلى ذكر ما جرى بينهم، قد صحبوا الرسول صلى الله عليه وآله وصاهرهم وصاهروه، فبالصحبة يغفر الله الكريم لهم، وقد ضمن الله عز وجل في كتابه أن لا يخزي منهم واحدا، وقد ذكر لنا الله تعالى في كتابه أنّ وصفهم في التوراة والإنجيل، فوصفهم بأجمل الوصف ونعتهم بأحسن النعت، وأخبرنا مولانا الكريم أنّه قد تاب عليهم، وإذا تاب عليهم لم يعذّب واحدا منهم أبدا رضي الله عنهم ورضوا عنه أولئك حزب الله ألا إن حزب الله هم المفلحون، فإن قال قائل: إنّما مرادي من ذلك لأن أكون عالما بما جرى بينهم فأكون لم يذهب على ما كانوا فيه لأني أحب ذلك ولا أجهله، قيل له: أنت طالب فتنة لأنّك تبحث عمّا يضّرك ولا ينفعك، ولو اشتغلت بإصلاح ما لله عز وجل عليك فيما تعبدّك به من أداء فرائضه واجتناب محارمه كان أولى بك، وقيل: ولا سيما في زماننا هذا مع قبح ما قد ظهر فيه من الأهواء الضالّة، وقيل له: اشتغالك بمطعمك وملبسك من أين هو؟ أولى بك، وتكسّبك لدرهمك من أين هو؟ وفيما تنفقه؟ أولى بك، وقيل: لا يأمن أن يكون بتنقيرك وبحثك عما شجر بين القوم إلى أن يميل قلبك فتهوى ما لا يصلح لك أن تهواه ويلعب بك الشيطان فتسبّ وتبغض من أمرك الله بمحبّته والاستغفار له وباتباعه فتزلّ عن طريق الحق وتسلك طريق الباطل[1].

وبناء على هذه القاعدة حثّ الذهبي على كتمان هذه الأحاديث بل إعدامها حيث يقول: كما تقرّر عن الكفّ عن كثير ممّا شجر بين الصحابة

---

(1) الشريعة 5/ 2485

وقتالهم رضي الله عنهم أجمعين، وما زال يمرّ بنا ذلك في الدواوين والكتب والأجزاء، ولكن أكثر ذلك منقطع وضعيف، وبعضه كذب، وهذا فيما بأيدينا وبين علمائنا، فينبغي طيّه وإخفاؤه، بل إعدامه لتصفو القلوب، وتتوفّر على حبّ الصحابة، والترضّي عنهم، وكتمان ذلك متعيّن عن العامة وآحاد العلماء(1).

والسؤال المشروع هنا: كيف يمكننا البحث في سيرة المعاصرين للنبي ﷺ والتأكّد من انطباق الشروط المذكورة في حدّ الصحبة على هؤلاء مع وجود هذه القاعدة التي تمنع من هذا البحث بل تدعو إلى إعدام وكتمان كلّ أمر ورد في سيرتهم ويخدش عدالتهم؟!

ثبوت العدالة: يستدلّ أهل السنّة على عدالة الصحابة بوجود مجموعة من الآيات القرآنيّة والروايات النبويّة التي تمدحهم وتذكر فضلهم، إلّا أنّ الاستدلال بها مشكل لعدّة أمور:

أوّلا: لقد تقرّر في علم أصول الفقه أنّ الحكم لا يثبت موضوعه فمثلا عندما نطقت آيات الكتاب بحرمة الخمر فإنّ غاية ما تفيده هو إعطاء الحكم لهذا الموضوع لكنّ تحقيق الموضوع في الخارج وهو: هل أنّ هذا السائل خمر أو ماء خارج عن البحث القرآني، وكذلك آيات الصحابة فإنّ المدح فيها انصبّ على مجموعة من العناوين كالمهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان وغيرهم، لكنّ الاستفادة من هذا المدح يتوقّف على تحقيق انطباق هذه العناوين على الشخصيات الخارجيّة وبالتالي البحث في سيرتها والتأكّد من حقيقة حالها وهذا عين ما يرفضه أهل السنّة بناء على الحصانة التي

---

(1) سير أعلام النبلاء 8/ 276.

منحوها لهم.

ثانيا: إنّ عمومات الكتاب المادحة لمجموعات من المعاصرين للنبي صلى الله عليه وآله لا تأبى التخصيص بل حالها كحال كلّ آيات الكتاب التي لها قابليّة التخصيص بالأدلّة الشرعيّة الأخرى كما هو مقرّر في علم التفسير وأصول الفقه، فعندما مدح القرآن المهاجرين وأثنى عليهم فهل يسري هذا المدح لكلّ مهاجر بحيث لا يمكن أن نقبل أيّ قدح فيه؟ الجواب لا طبعا لأنّ ثبوت القدح في حقّه بدليل معتبر يكون من باب التخصيص للحكم العام الوارد في الآيات المباركة مثل قولنا أكرم العلماء ثم استثنيت الفاسق أو استثنيت زيدا.

وآيات الكتاب المادحة للصحابة خصّصتها آيات أخر وأحاديث لا يمكن تجاوزها تستثني أفراد أو حتّى جماعات بأكملها، ولذلك اضطرّ بعضهم إلى تخصيص هذه القاعدة، ودونك ما ذكره الألباني في ترجمة أبي الغادية الجهني حيث قال: وأبو الغادية هو الجهني وهو صحابي كما أثبت ذلك جمع، وقد قال الحافظ في آخر ترجمته من "الإصابة" بعد أن ساق الحديث، وجزم ابن معين بأنّه قاتل عمار: "والظنّ بالصحابة في تلك الحروب أنّهم كانوا فيها متأوّلين، وللمجتهد المخطىء أجر، وإذا ثبت هذا في حق آحاد الناس، فثبوته للصحابة بالطريق الأولى"؛ وأقول: هذا حقّ، لكن تطبيقه على كل فرد من أفرادهم مشكل لأنّه يلزم تناقض القاعدة المذكورة بمثل حديث الترجمة، إذ لا يمكن القول بأنّ أبا غادية القاتل لعمار مأجور لأنّه قتله مجتهدا، ورسول الله صلى الله عليه وآله يقول: "قاتل عمار في النار"! فالصواب أن يقال: إنّ القاعدة صحيحة إلى ما دلّ الدليل القاطع على

خلافها، فيستثنى ذلك منها كما هو الشأن هنا وهذا خير من ضرب الحديث الصحيح بها والله أعلم[1].

وكلامه تامّ جدًا إذ كيف يعقل سريان المدح الوارد في آيات القرآن إلى أبي الغادية الجهني[2] وهو الذي قتل عمّار بن ياسر الصحابي الجليل بلا خلاف، وقد قال من لا ينطق عن هوى: قاتل عمّار في النار؟ وحتّى في المهاجرين فإنّه لا يمكننا تسرية المدح لكلّ من هاجر حيث يوجد من المهاجرين الأوائل من ارتدّ عن دين الإسلام مثل عبيد الله بن جحش الذي تنصّر في أرض الحبشة ومات على نصرانيّته[3]، فهل يعقل أن يقول قائل أنّه مشمول بآيات مدح المهاجرين؟!

ولو أردنا تعميق الإشكال أكثر نقول: لو سلّمنا بدلالة الآيات القرآنيّة على "عدالة" عموم الصحابة فإنّ ذلك لن ينفع أهل السنّة بشيء، حيث ورد النصّ الصحيح الصريح بوجود منافقين مجهولي العين بين الصحابة على لسان النبي المصطفى صلى الله عليه وآله: في أصحابي اثنا عشر منافقا[4]، وهذا علم إجمالي

---

(1) سلسلة الأحاديث الصحيحة 5/ 19.

(2) نقل أهل السير أنّ أبا الغادية الجهني من الذين شهدوا بيعة الرضوان وبالتلي يكون مشمولا بقوله تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾، وهذا ما دعى ابن حزم إلى تبرير فعله بقوله: وعمّار رضي الله عنه قتله أبو العادية يسار ابن سبع السلمي شهد بيعة الرضوان فهو من شهداء الله له بأنّه علم ما في قلبه وأنزل السكينة عليه ورضي عنه فأبو الغادية رضي الله عنه متأوّل مجتهد مخطئ فيه باغ عليه مأجور أجرا واحدا. (الفصل 4/ 161)

(3) المستدرك على الصحيحين 4/ 20.

(4) صحيح مسلم 8/ 122.

يقتضي احتماليّة انطباق عنوان المنافق على كلّ فرد من الصحابة، ولا يندفع هذا الاحتمال إلّا بوجود دليل خاصّ على إيمان ذلك الصحابي وعدم نفاقه، وهذا الدليل الخاص لا بدّ أن يكون نصّا نبويّا يرويه صحابيّ قام دليل خاصّ على إيمانه وهكذا يتسلسل الأمر، ولا تنكسر السلسلة إلّا إذا وقفنا عند صحابيّ قد ثبت بالقطع واليقين والإجماع إيمانه ولا تتوفّر هذه الخصائص إلّا في الإمام علي عليه السلام الذي جعله رسول الله صلى الله عليه وآله ميزان الإيمان والنفاق فقال: لا يحبّك إلّا مؤمن ولا يبغضك إلّا منافق[1].

ثالثا: إنّ شرط قبول الرواية كما هو معروف هو صدق اللهجة، والنصوص التي استدلّ بها على "عدالة" الصحابة لا تدلّ من قريب ولا من بعيد على صدق لهجتهم، إذ إنّ المدح أعمّ مطلقا من التوثيق والتعديل فكلّ توثيق هو مدح وليس كلّ مدح هو توثيق إذ قد يُمدح الإنسان بالشجاعة والإقدام أو بالكرم والجود أو بالتضحية والإيثار ولا يلزم من كلّ هذا ثبوت وثاقته.

وأغلب الآيات المادحة للصحابة هي غير ناظرة إلى صدق اللهجة، واستفادة التوثيق منها أمر دونه خرط القتاد، والأعظم من "التوثيق" التعبير بـ"العدالة" عن مفاد هذه النصوص، والحال أنّ هذه اللفظة لم ترد لا في آية ولا في رواية بل لم ترد أصلا فيما نقل عن الصدر الأوّل من المسلمين، فلا ندري من أين جاؤوا بها؟!

نعم قد يدّعي أحدهم أنّ قوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ ۖ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ ۖ وَمَا بَدَّلُوا۟ تَبْدِيلًا﴾ يدلّ على

(1) صحيح مسلم 1/ 61.

صدقهم لكون عدم الكذب على رسول الله من مصاديق ما عاهدوا الله عليه، وهذا استدلال باطل عاطل يدفعه أنّ "من" في أوّل الآية هي للتبعيض فلا تكون الآية عامّة بل خاصّة بمن ثبتت فيهم هذه الصفات.

ومن هنا فإنّ قبول روايات الصحابة متوقّف على بحث علميّ دقيق في انطباق عنوان الصحبة على الأفراد وتحقيق حالهم من حيث إيمانهم وعدّم ردّتهم وثبوت صدقهم، وكلّ هذه الأمور ممنوعة في الوسط السنّي بسبب القداسة المجعولة عليهم، فلو طلبنا من الشيخ كريمة حفظه الله أن نضع شخصية (أ) من الصحابة أو (ب) على طاولة البحث العلمي فهل سيقبل أن يكون النقاش دون أي حواجز مذهبيّة؟!

شرطيّة الضبط: أجمع أهل السنّة والجماعة على اشتراط الضبط في راوي الحديث، فلا تقبل رواية من هو كثير النسيان والغفلة والخطأ في النقل كما هو مقرّر في علم الحديث، والمهمّ بالنسبة إلينا أنّ أهل السنّة قد اعتمدوا على الأدلّة الشرعيّة التي استفادوا منها عدالة الصحابة لقبول رواياتهم والعمل بها، والحال أنّ مجرّد العدالة –مع التسليم جدلا بها- ليست كافية لقبول الرواية إذ لابدّ من إحراز ضبط الصحابي لكي تقبل روايته، وحيث أنّه لا يوجد دليل عام على ضبط كلّ الصحابة فإنّ روايتهم تكون ساقطة عن الاعتبار لفقدان هذا الشرط المهمّ إلّا أن يقيموا الدليل الخاص على ضبط كلّ صحابي ودون ذلك خرط القتاد.

وبعد هذا العرض تبيّن لكم أنّ للشيعة إشكالات علميّة دقيقة حول قبول روايات الصحابة وليست المسألة متعلّقة بخصوص قضيّة الخلافة وعدم بيعتهم لأمير المؤمنين عليه السلام بل هناك مشاكل جذريّة تحتاج إلى

معالجات حقيقيّة من المتصدّين لهذا الشأن، ومن يريد من الشيعة قبول مرويّات الصحابة، فعليه أن يجيب على هذه الأسئلة ويوضّح لنا الحال.

روايات بعض الصحابة:

ضرب الشيخ مثالا لبعض الصحابة الذين اجتمعت كلمة الشيعة على رفض مروياتهم فقال: ولمرجعيّات الشيعة أقوال بعدم الاعتداد بمرويّات الصحابة رضي الله عنه كأبي هريرة وسمرة بن جندب وعمرو بن العاص وغيرهم[1].

وقد أشار الشيخ في الحاشية إلى كتاب أصل الشيعة وأصولها ولا بأس بذكر كلامة الشيخ كاشف الغطاء قدس سره في هذا المطلب، حيث قال: أمّا ما يرويه مثل: أبي هريرة، وسمرة بن جندب، ومروان بن الحكم، وعمران بن حطان الخارجي، وعمرو بن العاص، ونظائرهم، فليس لهم عند الإماميّة من الاعتبار مقدار بعوضة، وأمرهم أشهر من أن يذكر، كيف وقد صرّح كثير من علماء السنة بمطاعنهم، ودلّ على جائفة جروحهم[2].

وكلامه قدس سره صريح في أنّ عدم قبول روايات هؤلاء سببه ما اشهر عنهم من عدم استقامتهم على الجادّة وظهور الطعن عليهم من السنّة قبل الشيعة، ومن هنا فإنّنا سنذكر الأسماء الثلاثة التي ذكرها الشيخ كريمة ليعلم أنّ في جعبتنا الكثير:

أبو هريرة الدوسي: لا شكّ أنّ أكثر صحابيّ روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله هو أبو هريرة حيث أحصى ابن حزم بعضهم أحاديثه فأوصلها إلى 5472

---

(1) مشروع حوار مذهبي 25.

(2) أصل الشيعة وأصولها 236.

حديثا[1]، ومن هنا فقد اعتبر راوية الإسلام ورمزا من رموز السنّة النبويّة إلّا أنّ ذلك لم يمنعنا من بيان إشكالاتنا حول هذا الصحابي:

أوّلا: لقد سجّل أبو هريرة على نفسه اعترافا بأنّه يتصرّف في ما سمعه من رسول الله ﷺ بالزيادة، فقد أخرج عنه البخاري في صحيحه: قال النبي ﷺ أفضل الصدقة ما ترك غنى، واليد العليا خير من اليد السفلى، وابدأ بمن تعول، المرأة إما أن تطعمني وإما أن تطلّقني، ويقول العبد أطعمني واستعملني، ويقول الابن أطعمني إلى من تدعني، فقالوا: يا أبا هريرة سمعت هذا من رسول الله ﷺ قال لا هذا من كيس أبي هريرة[2].

فقوله "هذا من كيس أبي هريرة" دليل على أنّه زاد زيادة من عنده لنصّ الحديث، والأهمّ من هذا السؤال الذي وجّه له من قبل عامّة الناس الكاشف عن وجود حالة ارتياب وتوجّس ممّا يرويه أبو هريرة إذ لو كانت روايته مستقيمة عندهم لما واجهوه بهذا السؤال، فالظاهر أنّ دأب الرجل التصرّف في الأحاديث التي يسمعها عن رسول الله ﷺ.

ثانيا: إنّ أهمّ شهادة يمكن الاعتماد عليها لتقييم الرجل هي شهادة من عاصره وخالطه، فإنّها شهادة عن حسّ لا حدس تكشف حقيقة الشخص وتعطينا صورة واضحة عن تاريخه، وأبو هريرة قد طعن فيه جملة من معاصريه واتهموه بالكذب، نذكر منهم:

عائشة زوجة رسول الله ﷺ التي شكّكت فيما يرويه من أحاديث عن رسول الله ﷺ، فقد روى الحاكم في مستدركه بسنده عن عائشة أنّها دعت

---

(1) جوامع السيرة 275.

(2) صحيح البخاري 6/ 190.

أبا هريرة فقالت له: يا أبا هريرة ما هذه الأحاديث التي تبلغنا أنّك تحدّث بها عن النبي صلى الله عليه وآله؟ هل سمعت إلّا ما سمعنا وهل رأيت إلّا ما رأينا؟ قال يا أمّاه إنّه كان يشغلك عن رسول الله صلى الله عليه وآله المرآة والمكحلة والتصنّع لرسول الله صلى الله عليه وآله وإنّي والله ما كان يشغلني عنه شيء[1].

عمر بن الخطاب الخليفة الثاني الذي وجّه له تهمة الخيانة وسرقة بيت مال المسلين، فقد روى الحاكم في مستدركه بسنده عن أبي هريرة قال" قال لي عمر يا عدو الله وعدو الاسلام خنت مال الله[2].

بل كان تكذيبه أمرا فاشيا بين المسلمين حتّى روى أحمد بسنده: عن أبي الرزين قال رأيته –أبو هريرة– يضرب جبهته بيده ويقول يا أهل العراق تزعمون أنّي أكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله ليكن لكم المهنأ وعليّ الإثم، أشهد لسمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول إذا انقطع شسع أحدكم فلا يمشي في الأخرى حتى يصلحها، وإذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فلا يتوضأ حتّى يغسلها سبع مرّات[3].

فإن كان الرجل قد طعن فيه كبار الصحابة وكثير ممّن عاصره وشكّكوا في أحاديثه وتوقّفوا في مرويّاته فلماذا يلام الشيعة في عدم أخذهم عنه وقد ثبت عن إمامهم عليّ عليه السلام أنّه قال: أكذب الأحياء على رسول الله

---

(1) المستدرك على الصحيحين 3/ 509، وعلّق عليه بقوله: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

(2) المستدرك على الصحيحين 2/ 347، وعلّق عليه بقوله: هذا حديث بإسناد صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

(3) مسند أحمد 2/ 424، والسند صحيح.

ﷺ أبو هريرة الدوسي[1].

ثالثا: لو سلّمنا بعدالة أبي هريرة وقبلنا بصدقه فإنّنا نبقى أمام معضلة كبيرة وهي تدليس هذا الرجل، حيث اتّهمه كبار علماء الجرح والتعديل، حيث نقل الذهبي في سيره عن شعبة قوله: كان أبو هريرة يدلس[2]!

وقد حاول الذهبي كعادته تخفيف وطأة هذه التهمة فقال: تدليس الصحابة كثير، ولا عيب فيه فإنّ تدليسهم عن صاحب أكبر منهم، والصحابة كلّهم عدول[3].

وقد فات الذهبي أنّ أبا هريرة لم يكتفي بالرواية عن رسول الله ﷺ وعن كبار الصحابة بل كان يروي عن كعب الأحبار رأس الإسرائيليّات، والعجيب أنّ الذهبي نقل عنه ذلك في سيره عن بسر بن سعيد، قال: اتقوا الله، وتحفّظوا من الحديث، فوالله لقد رأيتنا نجالس أبا هريرة فيحدّث عن رسول الله ﷺ ويحدّثنا عن كعب ثم يقوم، فأسمع بعض من كان معنا يجعل حديث رسول الله عن كعب، ويجعل حديث كعب عن رسول الله ﷺ[4].

فمع ثبوت تحديثه عن كعب ومع ثبوت تدليسه، كيف يمكن الوثوق برواياته وأخباره التي ملأت الكتب والدواوين؟ وهل يكفي مجرّد ثبوت صحبته لدفع تدليسه وتصحيح مرويّاته؟

سمرة بن جندب: أعرض الشيعة عن مرويّات هذا الرجل لعدّة أمور

---

(1) الإيضاح 60.

(2) سير أعلام النبلاء 2/ 607.

(3) سير أعلام النبلاء 2/ 607.

(4) سير أعلام النبلاء 2/ 606.

قد ثبتت بالأدلّة الصريحة الصحيحة عنه، ومن أهمّها ما نقله مسلم في صحيحه عن سفيان بن عيينة عن عمرو عن طاوس عن ابن عباس قال: بلغ عمر أنّ سمرة باع خمرا فقال قاتل الله سمرة[1].

فهل تُقبل رواية بائع الخمر وقد لُعن على لسان رسول الله صلى الله عليه وآله ؟

والأعظم من بيعه للخمر هو سفكه للدماء المحترمة المعصومة، وقد نقل الطبري في تاريخه شيئا من مجازره:

فروى مسندا عن محمد بن سليم قال: سألت أنس بن سيرين: هل كان سمرة قتل أحدا؟ قال: وهل يحصى من قتل سمرة بن جندب؟ استخلفه زياد على البصرة وأتى الكوفة فجاء وقد قتل ثمانية آلاف من الناس، فقال له: هل تخاف أن تكون قد قتلت أحدا بريئا؟ قال: لو قتلت إليهم مثلهم ما خشيت أو كما قال[2].

وروى عن أبي سوار العدوي قال: قتل سمرة من قومي في غداة سبعة وأربعين رجلا قد جمع القرآن[3].

وروى عن سليمان بن مسلم العجلي قال: سمعت أبي يقول: مررت لمسجد فجاء رجل إلى سمرة فأدّى زكاة ماله ثم دخل فجعل يصلى في المسجد، فجاء رجل فضرب عنقه فإذا رأسه في المسجد وبدنه ناحية، فمرّ أبو بكرة فقال: يقول الله سبحانه ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ۝١٤ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ﴾، قال أبي: فشهدت ذاك فما مات سمرة حتى أخذه الزمهرير فمات شرّ ميتة، قال:

---

(1) صحيح مسلم 5/ 41.

(2) تاريخ الطبري 4/ 176.

(3) تاريخ الطبري 4/ 176.

وشهدته وأُتي بناس كثير وأناس بين يديه، فيقول المرجّل: ما دينك؟ فيقول: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله وإنّي بريء من الحروريّة، فيقدّم فيضرب عنقه حتّى مرّ بضعة وعشرون[1].

بل إنّ هذا الرجل قد ثبتت بشارة النبي ﷺ له بالنار، فقد روى الطبراني في الكبير بسنده عن أوس بن خالد قال: كنت إذا قدمت على أبي محذورة سألني عن رجل، وإذا قدمت على الرجل سألني عن أبي محذورة، فقلت لأبي محذورة: إذا قدمت عليك سألتني عن فلان، وإذا قدمت عليه سألني عنك، فقال: كنت أنا وأبو هريرة وفلان في بيت، فقال النبي ﷺ: آخركم موتا في النار، فمات أبو هريرة ثم مات أبو محذورة ثم مات الرجل[2].

والرجل الذي حاول الطبراني أو أحد الرواة إخفاء اسمه هو سمرة بن جندب، حيث روى في معجمه الأوسط نفس الخبر مع حذف آخره عن نفس الراوي حيث قال: كنت تاجرا بالمدينة قلت أقدم فإذا قدمت البصرة سألني سمرة عن أبي هريرة، فقال أبو هريرة: كنّا سبعة في بيت فدخل علينا رسول الله ﷺ فقال آخركم موتا في النار، فلم يبق إلّا أنا وسمرة[3].

وبالجمع بين الخبرين نعلم أنّ الذي هو من أهل النار "سمرة بن جندب"، والعجيب من بعض المؤرّخين الذي حاولوا تأويل الخبر فادّعوا أنّ المقصود من النار هنا ليست نار جهنّم بل المقصود الماء الحار ولا أدري متى كان الماء الحارّ نارا!

---

(1) تاريخ الطبري 4/ 217.

(2) المعجم الكبير 7/ 177.

(3) المعجم الأوسط 6/ 208.

قال ابن عبد البرّ: وكان سمرة من الحفّاظ المكثرين عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وكانت وفاته بالبصرة في خلافة معاوية سنة ثماني وخمسين، سقط في قدر مملوءة ماء حارا كان يتعالج بالقعود عليها من كزاز شديد أصابه، فسقط في القدر الحارّة فمات، فكان ذلك تصديقا لقول رسول الله صلى الله عليه وآله له ولأبي هريرة ولثالث معهما: آخركم موتا في النار[1].

عمرو بن العاص: ليس العجب من عدم رواية الشيعة عن عمرو بن العاص، بل العجب كلّ العجب ممّن يستنكر على الشيعة ذلك وحال عمرو بن العاص أشهر من أن يعرّف، ويكفيك أنّ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام كان يدعو عليه في صلاته، فقد روى ابن أبي شيبة في مصنّفه بسنده عن عبد الرحمن بن مغفل قال: صليت مع علي صلاة الغداة قال فقنت فقال في قنوته اللهم عليك بمعاوية وأشياعه وعمرو بن العاص وأشياعه وأبا السلمي وأشياعه وعبد الله بن قيس وأشياعه[2].

والسبب في هذا الموقف المتشدّد من أمير المؤمنين عليه السلام أنّ الرجل كان العقل المدبّر لكلّ أحداث صفّين ومن بعدها التحكيم، ولا يخفى على الشيخ أنّ الذين قاتلوا عليّا عليه السلام في صفّين هم البغاة بشهادة النبي الأمين صلى الله عليه وآله حيث يقول: ويح عمّار تقتله الفئة الباغية عمّار يدعوهم إلى الله ويدعونه إلى النار[3].

فإذا كان الرجل هو رأس البغاة والدعاة إلى النار فكيف تريد من الشيعة الأخذ برواياته؟ والأهمّ من هذا تبرّؤ الإمام علي عليه السلام ودعاؤه عليه

---

(1) الاستيعاب 2/ 654.

(2) المصنّف 2/ 216.

(3) صحيح البخاري 3/ 207.

في صلاته وهو الذي جعله رسول الله ﷺ ميزان الإيمان والنفاق، إذ لا يحبّه إلّا مؤمن ولا يبغضه إلّا منافق[1].

روايات الصحابة في كتب الشيعة:

إنّ النزاع بن الشيعة والسنّة في قضيّة روايات الصحابة هي أنّ أهل السنّة رفضوا إخضاع الصحابة للتحقيق العلمي وإعمال أدوات الجرح والتعديل فيهم بسبب ما عرف بـ"عدالة الصحابة"، وحيث أنّ الشيعة لم تثبت عندهم هذه القاعدة فإنّهم عاملوا الصحابة معاملة رواة الحديث، ووضعوهم على طاولة البحث العلمي وأخضعوهم لموازين التحقيق الرجالي، ولذلك نجد أنّ الصحابة عندهم موزّعين على الأقسام المعروفة في علم الرجال والتراجم:

- فمنهم من هو جليل القدر عظيم الشأن
- ومنهم من هو ثقة ثبت لكن لم يبلغ درجة الفئة السابقة
- ومنهم من هو معلوم العين لكن مجهول الحال
- ومنهم من هو مجهول العين والحال
- ومنهم من ثبت ضعفه لقلّة ضبطه أو سوء حفظه
- ومنهم من علم كذبه ووضعه للأحاديث
- ومنهم من كان منافقا خالصا دأبه الكيد للإسلام وأهله

ومن يقرأ كتب الشيعة الرجاليّة يجد أنّهم قد نصّوا على وثاقة عدد كبير من الصحابة بلغ عددهم عند بعضهم أكثر من 500 صحابيّ[2]، ومن يراجع

---

(1) صحيح مسلم 1/ 61.

(2) تنقيح المقال للشيخ عبد الله المامقاني قدس سره.

الكتب الروائيّة يجد أنّها حوت روايات الصحابة الكرام واستدلّوا بها في الفقه والعقائد والتاريخ وغيرها، غاية ما في الأمر أنّ من يستشكل على الشيعة هذا الأمر لم يرجع إلى كتبهم ويستقرىء أحاديثهم.

الشيعة والمصادر الحديثيّة السنيّة

من الأمور التي تعرّض لها شيخنا أحمد كريمة حفظه الله ورعاه هي قضيّة اعتماد الشيعة على مصادر روائيّة خاصّة ورفضهم للمصادر الحديثيّة السنيّة، حيث يقول: استقلالهم بمرجعيّات حديثيّة وهم أقوال الأئمّة الاثني عشر[1].

المصادر الروائيّة الشيعيّة:

لا شكّ أنّ الشيعة يعتقدون بعصمة أهل البيت عليهم السلام الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم تطهيرا، وبناء على هذا فإنّهم اعتبروا أنّ روايتهم لسنّة النبي صلى الله عليه وآله أوثق وأصحّ ممّا رواه الصحابة، لاسيما مع امتداد عصر حضور الأئمّة بعد النبي صلى الله عليه وآله لأكثر من 200 سنة، فمن الطبيعي جدّا أن يُفزع لهم في التفقه في الدين وأخذ روايات سيّد المرسلين دون غيرهم مهما بلغت جلالتهم، إذ ليس من المعقول التتلمذ على يدي المفضول مع وجود الأفضل.

ولهذا فإنّ الشيعة طيلة قرنين من الزمان كانوا يدوّنون ما يقوله أئمّتهم عليهم السلام ويرجعون إليهم في تعلّم معالم دينهم ومن هنا اجتمع عندهم كمّ هائل من الروايات دوّنوها في كتب عرفت عندهم بـ"الأصول الأربعمائة"، قال

(1) مشروع حوار مذهبي 25.

شيخنا المفيد رضي الله عنه: صنّف الإماميّة من عهد أمير المؤمنين علي عليه السلام إلى عهد أبي محمد الحسن العسكري صلوات الله عليه أربع مائة كتاب تسمّى الأصول وهذا معنى قولهم: أصل[1].

ثم جمعت هذه الأصول وأعيد ترتيبها وتبويبها لتصبح ما يُعرف عند الشيعة اليوم بالكتب الأربعة وهي: "الكافي" لثقة الإسلام الكليني رضي الله عنه، و"من لا يحضره الفقيه" للشيخ الصدوق رضي الله عنه، وكتابي "التهذيب" و"الاستبصار" لشيخ الطائفة الطوسي رضي الله عنه، فاعتماد الشيعة على هذه الكتب لكونها هي من حوت تراث أهل البيت عليهم السلام وحفظته من الضياع، وليست مصادر أهل السنّة كصحيحي البخاري ومسلم والسنن الأربعة وغيرها من الصحاح والسنن والمسانيد التي يعتمدها أهل السنّة والجماعة، وهذا ما سيأتي بيانه.

مشكلة الشيعة مع المصادر السنيّة:

ليس إعراض الشيعة عن مصادر الأحاديث السنيّة متوقّفا على السبب الذي ذكرناها سابقا، بل توجد عندنا أسباب أخرى هي بمثابة الإشكالات الجوهريّة على هذه الكتب التي تعتبر هي ركيزة المذهب السنّي والأرضيّة التي بني عليها:

ارتباط مؤلّفيها بالخلفاء: من البديهيّات التاريخيّة أنّ المحدّثين كانوا على ارتباط وثيق بالخلفاء، وكان البلاط هو من يتحكّم فيما يرويه ويدوّنه المحدّثون، وقد حفظ لنا التاريخ نصّا مهمّا يعطينا صورة كاملة عن الوضع في تلك الأزمان، قال الذهبي: وفي سنة 234 أظهر المتوكل السنّة، وزجر

(1) معالم العلماء 39.

عن القول بخلق القرآن، وكتب بذلك إلى الأمصار، واستقدم المحدثين إلى سامراء، وأجزل صلاتهم، ورووا أحاديث الرؤية والصفات[1].

وأوضح منه ما رواه الخطيب البغدادي في تاريخه: سنة أربع وثلاثين ومائتين فيها أشخص المتوكل الفقهاء والمحدثين فكان فيهم مصعب الزبيري، وإسحاق بن أبي إسرائيل وإبراهيم بن عبد الله الهروي، وعبد الله وعثمان ابنا محمد بن أبي شيبة الكوفيان، وهما من بنى عبس –وكانا من حفّاظ الناس– فقُسّمت بينهم الجوائز وأجريت عليهم الأرزاق، وأمرهم المتوكل أن يجلسوا للناس وأن يحدّثوا بالأحاديث التي فيها الردّ على المعتزلة والجهميّة وأن يحدّثوا بالأحاديث في الرؤية، فجلس عثمان بن محمد بن أبي شيبة في مدينة أبي جعفر المنصور، ووُضع له منبر واجتمع عليه نحو من ثلاثين ألفا من الناس، فأخبرني حامد بن العباس أنه كتب عن عثمان بن أبي شيبة، وجلس أبو بكر بن أبي شيبة في مسجد الرصافة، وكان أشدّ تقدّما من أخيه عثمان، واجتمع عليه نحو من ثلاثين ألفا[2].

ولا أظّن أحدا يجهل من هو المتوكّل العبّاسي وما هي سيرته:

فهو الذي عرف بنصبه وبغضه لأهل البيت النبوي عليهم السلام، وقد روى ابن الأثير من أفاعيله ما تقشعّر منه الأبدان: وكان المتوكّل شديد البغض لعلي بن أبي طالب عليه السلام ولأهل بيته، وكان يقصد من يبلغه عنه أنّه يتولّى عليّا وأهله بأخذ المال والدم، وكان من جملة ندمائه عبادة المخنّث، وكان يشدّ على بطنه تحت ثيابه مخدة ويكشف رأسه وهو أصلع ويرقص بين يدي المتوكّل

---

(1) سير أعلام النبلاء 12/ 34.

(2) تاريخ بغداد 10/ 68.

والمغنّون يغنّون قد أقبل الأصلع البدين خليفة المسلمين يحكي بذلك عليّا عليه السلام والمتوكّل يشرب ويضحك[1].

وهو الذي هدم قبر الإمام الحسين عليه السلام ومنع الناس من زيارته، قال الذهبي: وفي سنة ستّ وثلاثين هدم المتوكل قبر الحسين رضي الله عنه، فقال البسامي أبياتا منها:

أسفوا على أن لا يكونوا شاركوا   في قتله فتتبّعوه رميما

وكان المتوكّل فيه نصب وانحراف، فهدم هذا المكان وما حوله من الدور، وأمر أن يزرع، ومنع الناس من انتيابه[2].

وهو الذي قتل ابن السكيت لحبّه لآل البيت عليهم السلام، قال الذهبي: ويروى أنّ المتوكّل نظر إلى ابنيه المعتز والمؤيد، فقال لابن السكّيت: من أحبّ إليك: هما، أو الحسن والحسين؟ فقال: بل قنبر، فأمر الأتراك، فداسوا بطنه، فمات بعد يوم، وقيل: حمل ميّتا في بساط، وكان في المتوكّل نصب، نسأل الله العفو[3].

وهو الذي جلد أحد علماء أهل السنّة لا لذنب سوى تحديثه بخبر في فضائل أهل البيت عليهم السلام، قال الخطيب البغدادي في تاريخه: أخبرنا عبد الملك بن محمد بن عبد الله الواعظ، حدّثنا أبو علي محمد بن أحمد بن الحسن الصواف، حدّثنا عبد الله بن أحمد، حدّثني نصر بن علي قال: أخبرني علي بن جعفر بن محمد بن علي بن حسين بن علي، حدّثني أخي موسى بن جعفر عن

---

(1) الكامل في التاريخ 7/ 55.

(2) سير أعلام النبلاء 12/ 35.

(3) سير أعلام النبلاء 12/ 18.

أبيه جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن الحسين عن أبيه عن جدّه أنّ رسول الله ﷺ أخذ بيد حسن وحسين فقال: "من أحبّني وأحبّ هذين وأباهما وأمّهما كان معي في درجتي يوم القيامة"، قال أبو عبد الرحمن عبد الله: لما حدّث بهذا الحديث نصر بن علي أمر المتوكل بضربه ألف سوط، وكلّمه جعفر بن عبد الواحد وجعل يقول له: هذا الرجل من أهل السنّة، ولم يزل به حتى تركه، وكان له أرزاق فوفّرها عليه موسى؛ قلت: إنّما أمر المتوكل بضربه لأنّه ظنّه رافضيّا، فلمّا علم أنّه من أهل السنّة تركه[1].

مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ أهمّ المصادر الحديثيّة السنيّة تمّ تأليفها في زمن المتوكّل العباسي الذي حكم بلاد المسلمين في الفترة الزمنيّة الفاصلة بين 232 هـ إلى 247هـ:

- أحمد بن حنبل الشيباني توفي 241هـ
- محمد بن إسماعيل البخاري توفي 256هـ
- مسلم بن الحجاج النيسابوري توفي 261هـ
- محمد بن بن يزيد بن ماجة القزويني توفي 273هـ
- أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني توفي 275هـ
- أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي توفي 279هـ
- أحمد بن شعيب النسائي توفي 303هـ

ولو رجعنا إلى تراجم كلّ واحد من هؤلاء لوجدنا عدّة شواهد تاريخيّة تثبت ارتباطه بالبلاط العباسي وولاءه التامّ لهم والتزامه بمنهجهم في التحديث والرواية، فكيف نقبل ما يدوّنه هؤلاء مع كلّ ما تقدّم ذكره؟!

---

(1) تاريخ بغداد 13/ 289.

فقدان مؤلّفيها الأمانة العلميّة: لا شكّ أنّ قيمة كلّ كتاب حديثيّ تكمن في الصفات التي يتحلّى بها مؤلّفه لاسيما "الأمانة العلميّة"، فثبوت التلاعب بالأحاديث وتحريفها من المؤلّف يُسقط أمانته العلميّة وبالتالي سقوط كلّ الكتاب لاحتمال تطرّق التلاعب والتزوير لكلّ حديث أورده المؤلّف في كتابه!

ولو تطرّقنا إلى كلّ كتاب من كتب الحديث السنيّة وبحثنا عن الأمانة العلميّة لمؤلّفيها لطال بنا المقام، إلّا أنّنا سنكتفي بذكر ما يتعلّق بالأمانة العلميّة لـ"محمد بن إسماعيل البخاري" صاحب كتاب الصحيح لكونه إذ ثبت في حقّه شيء وهو بهذه الرتبة العظيمة عند قومه فمن باب أولى يثبت في غيره.

وما نريد بيانه في المقام أنّ البخاري فاقد لشرط الأمانة العلميّة التي هي رأس مال كلّ مؤلّف وباحث والشواهد على ذلك كثيرة جدّا نذكر بعضها لكي لا نكون من أصحاب الدعاوى العريضة التي تساق دون دليل أو برهان:

تلاعب البخاري بالأسانيد: من يتتبّع ما قاله المحقّقون في حقّ البخاري، يجد أنّهم أطبقوا على نسبته للتدليس: فقد ذكره ابن حجر في طبقات المدلّسين بقوله: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري الامام وصفه بذلك أبو عبد الله بن مندة في كلام له فقال فيه اخرج البخاري قال فلان وقال لنا فلان وهو تدليس[1]؛ وكذلك ذكر تدليسه الذهبي في سيره حيث قال: ومحمد بن إسماعيل البخاري، ويدلّسه كثيرا، لا يقول:

---

(1) طبقات المدلّسين 24، رفض ابن حجر كلام ابن مندة وحاول الدفاع عن البخاري.

محمد بن يحيى، بل يقول: محمد فقط، أو محمد بن خالد، أو محمد بن عبد الله ينسبه إلى الجدّ، ويعمّي اسمه لمكان الواقع بينهما، غفر الله لهما[1].

وقد يقول قائل أنّ مثل هذا التدليس لم يعتبره أهل الحديث مسقطا للعدالة لأنّه ليس إخفاء عيب في السند بل هو تعمية لاسم شخص لا يريد البخاري ذكره لشيء في نفسه لا لضعف في نفس الراوي، إلّا أنّ هذا الكلام لا ينفع إذ أنّ الذهبي قد ترجم لأحد أكبر رؤوس الكذب والوضع وهو "محمد بن سعيد المصلوب" فقال: شامي من أهل دمشق، هالك، اتهم بالزندقة، فصلب والله أعلم، وكان من أصحاب مكحول، وروى عن الزهري، وعبادة بن نسي، وجماعة، وعنه ابن عجلان، والثوري، ومروان الفزاري، وأبو معاوية، والمحاربي، وآخرون، وقد غيّروا اسمه على وجوه سترا له وتدليسا لضعفه،...، قال عبد الله بن أحمد بن سوادة: قلبوا اسمه على مائة اسم وزيادة، قد جمعتها في كتاب، قلت: وقد أخرجه البخاري في مواضع وظنّه جماعة[2].

ونحن نلزم الذهبي وغيره بأحد أمرين:

إمّا أن نحسن الظنّ بالبخاري كما أحسن الذهبي الظنّ به ونقبل أنّه روى عن "المصلوب" اشتباها في كتبه، فيسقط البخاري عن إمامته في هذا العلم إذ كيف يمكن أن يُخدع بروايات زنديق كذّاب وضّاع؟

وإمّا أن لا نحسن الظنّ به بقرينة وجود سوابق له في التدليس فنعتبر ما قام به ضربا من ضروب التدليس القبيح الذي يسقط العدالة ولا يبقي

---

(1) سير أعلام النبلاء 12/ 275.

(2) ميزان الاعتدال 3/ 561.

أمانة، فتسقط مرويّات البخاري لسقوط وثاقته لكون التدليس أخو الكذب.

تلاعب البخاري بالمتون: الطامّة الكبرى في منهجيّة البخاري في كتابه الصحيح وغيره هي تلاعبه بمتون الأحاديث بل تحريفه الصريح لها، ويعرف هذا الأمر بتتبّع الأحاديث التي أخرجها في صحيحه والنظر إلى مصادرها الأولى:

1- استبداله (سمرة) بـ(فلان): روى البخاري في صحيحه، قال: حدّثنا الحميدي حدّثنا سفيان حدثنا عمرو بن دينار قال أخبرني طاوس أنّه سمع ابن عباس رضي الله عنهما يقول: بلغ عمر أنّ فلانا باع خمرا فقال: قاتل الله فلانا[1].

ولو رجعنا إلى مسند الحميدي لوجدنا نفس الرواية بنفس السند: ثنا سفيان ثنا عمرو بن دينار، قال: أخبرني طاوس سمع بن عباس يقول: بلغ عمر بن الخطاب أنّ سمرة باع خمرا، فقال: قاتل الله سمرة ألم يعلم أنّ رسول الله ﷺ، قال: لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فجملوها فباعوها[2].

وبالمقارنة بين المصدرين يتبيّن أنّ البخاري قد حرّف هذا الحديث بحذف اسم سمرة بن جندب واستبداله بـ"فلان".

2-استبداله النصّ الأصلي بـ(كذا وكذا): روى البخاري في صحيحه، قال: حدثنا إسحاق أخبرنا النضر بن شميل أخبرنا ابن عون عن نافع قال: كان ابن عمر رضي الله عنهما إذا قرأ القرآن لم يتكلّم حتّى يفرغ

---

(1) صحيح البخاري 3/ 40.

(2) مسند الحميدي 1/ 9.

منه، فأخذت عليه يوما فقرأ سورة البقرة حتّى انتهى إلى مكان، قال تدرى فيما أنزلت؟ قلت: لا، قال: أنزلت في كذا وكذا ثم مضى[1].

واسحاق المذكور في أوّل السند هو ابن راهويه الإمام المعروف، وبالرجوع إلى مسنده نجد الرواية بهذه الصورة بحسب نقل ابن حجر العسقلاني: فأمّا الرواية الأولى وهي رواية ابن عون فقد أخرجها اسحاق بن راهويه في مسنده وفي تفسيره بالإسناد المذكور، وقال: بدل قوله "حتّى انتهى إلى مكان"، "حتّى انتهى إلى قوله ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾، فقال: أتدرون فيما أنزلت هذه الآية؟ قلت: لا، قال: نزلت في إتيان النساء في أدبارهن[2].

والبخاري أبهم الرواية لكونها تخالف ما يذهب إليه من حرمة إتيان المرأة في دبرها.

3- إبهامه لاسم (عثمان): روى البخاري في صحيحه: حدّثنا علي، حدّثنا سفيان عن الأعمش عن أبي وائل قال: قيل لأسامة: لو أتيت فلانا فكلّمته، قال: إنّكم لترون أنّي لا أكلّمه إلّا أسمعكم أنّي أكلّمه في السرّ دون أن أفتح بابا لا أكون أوّل من فتحه، ولا أقول لرجل إن كان عليّ أميرا أنّه خير الناس بعد شيء سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله[3].

وروى نفس هذا الخبر في موضع آخر[4] لكنّه استبدل "فلانا" بقوله

---

(1) صحيح البخاري 5/ 160.

(2) فتح الباري 8/ 141.

(3) صحيح البخاري 4/ 90.

(4) صحيح البخاري 8/ 97.

"هذا"، ولو رجعنا إلى صحيح مسلم لعرفنا اسم من حاول البخاري إخفاءه: عن أسامة بن زيد قال: قيل له: ألا تدخل على عثمان فتكلّمه، فقال: أترون أنّي لا أكلّمه إلّا أسمعكم؟ والله لقد كلّمته فيما بيني وبينه ما دون أن أفتتح أمرا لا أحبّ أن أكون أوّل من فتحه ولا أقول لأحد يكون على أميرا أنّه خير الناس بعد ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله[1].

وبهذا يتبيّن أنّ الذي أخفى البخاري اسمه هو عثمان بن عفّان لكون الخبر دالّا على أنّ الصحابة كانوا معترضين على سيرته وطريقة إدارته لأمور المسلمين.

4- إخفاء صنيع ابن مسعود: روى البخاري في صحيحه: حدّثنا عليّ بن عبد الله، حدّثنا سفيان، حدّثنا عبدة بن أبي لبابة عن زر بن حبيش، وحدّثنا عاصم عن زر قال: سألت أبي بن كعب قلت: أبا المنذر إنّ أخاك ابن مسعود يقول: كذا وكذا، فقال أبي: سألت رسول الله صلى الله عليه وآله فقال لي: قيل لي فقلت قال فنحن نقول كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله[2]!

وكما يرى القارىء اللبيب أنّ الرواية بهذه الصورة لا معنى لها البتّة، لكن إذا رجعنا إلى نفس هذا الخبر عند الحميدي الذي أخرجه بنفس السند: قال: ثنا سفيان، قال: ثنا عبدة بن أبي لبابة وعاصم بن بهدلة أنّهما سمعا زر بن حبيش يقول: سألت أبي بن كعب عن المعوّذتين فقلت: يا أبا المنذر إنّ أخاك بن مسعود يحكّهما من المصحف، قال: إنّي سألت رسول الله صلى الله عليه وآله قال:

---

(1) صحيح مسلم 8/ 224.

(2) صحيح البخاري 6/ 96.

"قيل لي قل فقلت" فنحن نقول كما قال رسول الله ﷺ[1].

5-حذف البخاري لصدر الرواية: روى البخاري في صحيحه: حدّثنا قتيبة بن سعيد، قال: حدّثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال: جاء رسول الله ﷺ بيت فاطمة فلم يجد عليّا في البيت، فقال: أين ابن عمّك؟ قالت: كان بيني وبينه شيء فغاضبني فخرج فلم يقل عندي، فقال رسول الله ﷺ لإنسان: انظر أين هو، فجاء فقال: يا رسول الله هو في المسجد راقد، فجاء رسول الله ﷺ وهو مضطجع قد سقط رداؤه عن شقّه وأصابه تراب، فجعل رسول الله ﷺ يمسحه عنه ويقول: قم أبا تراب، قم أبا تراب[2].

ولو رجعنا لصحيح مسلم لوجدنا نفس الحديث بنفس السند إلّا أنّ البخاري قد عند إلى حذف مقدّمته، قال مسلم: حدّثنا قتيبة بن سعيد، حدّثنا عبد العزيز يعنى ابن أبي حازم عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال: استعمل على المدينة رجل من آل مروان، قال: فدعا سهل بن سعد فأمره أن يشتم عليّا، قال: فأبى سهل، فقال له: أمّا إذ أبيت فقل: لعن الله أبا التراب، فقال سهل: ما كان لعليّ اسم أحبّ إليه من أبي التراب وإن كان ليفرح إذا دعى بها، فقال له: أخبرنا عن قصّته لم سمّي أبا تراب؟ قال: جاء رسول ﷺ بيت فاطمة فلم يجد عليا في البيت...[3].

فهذه خمسة نماذج من تلاعبات البخاري بالأحاديث النبويّة، وتحريفه

---

(1) مسند الحميدي 1/ 185.

(2) صحيح البخاري 1/ 114.

(3) صحيح مسلم 7/ 124.

إيّاها إخفاء للحقائق، وهي دليل إدانة تسقط الأمانة العلميّة لمحمد بن إسماعيل البخاري، ولو شئنا سرد المزيد من النماذج لطال بنا المقام فكيف لو تعرّضنا لكلّ رجل من أصحاب المصنّفات الحديثيّة لرأيت العجب العجاب.

إعراضها عن روايات أهل البيت عليهم السلام: عندما نرجع لهذه الكتب نجد أنّها أعرضت إعراضا كاملا عن روايات أهل البيت عليهم السلام:

فمثلا نجد ابن حزم يصرّح بعدد روايات أمير المؤمنين عليه السلام في كتب أهل السنّة فيقول: ولم يرو عن عليّ إلّا خمس مائة وسّت وثمانون حديثا مسندة، يصحّ منها نحو خمسين، وقد عاش بعد رسول الله صلى الله عليه وآله أزيد من ثلاثين سنة وكثر لقاء الناس إيّاه وحاجتهم إلى ما عنده لذهاب جمهور الصحابة رضي الله عنهم وكثر سماع أهل الأفاق منه مرّة بصفّين وأعواما بالكوفة ومرّة بالبصرة والمدينة[1].

ونجده حصر مرويّات الزهراء عليها السلام بـ(18) حديثا[2]، ومرويّات الإمام الحسن بن علي عليه السلام[3]، والإمام الحسين بن علي عليه السلام[4]، كلّ هذا بغضّ النظر عن صحّة هذه الأحاديث وإلّا فمجموع ما صحّ عن ثلاثتهم لا يبلغ العشرة أحاديث كما حقّقها بعض المعاصرين[5].

أمّا الأئمّة المتأخّرين فرواياتهم أقلّ بكثير من أصحاب الكساء عليهم السلام،

(1) الفصل في الملل والنحل 4/ 108.

(2) جوامع السيرة 283.

(3) جوامع السيرة 284.

(4) جوامع السيرة 286.

(5) مسند أصحاب الكساء 2/ 223.

ولو نظرنا إلى أشهر أئمّة أهل البيت وهو الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام الذي نسبت إليه الشيعة الإماميّة لوجدنا أنّ جلّ ما روي عنه في كلّ كتب الحديث السنيّة هي (118) حديثا أغلبها ضعيفة الإسناد(1).

ولو جمعنا ما صحّ من مرويّات كلّ العترة الطاهرة طبقا للقواعد الحديثيّة التي قرّرها أهل السنّة لما بلغت أحاديثهم المائة حديث! وسؤالي لكلّ محبّ لأهل البيت عليهم السلام من أهل السنّة والجماعة: هل من المعقول أن يأمرنا النبي صلى الله عليه وآله بالتمسّك بالعترة الطاهرة كما في حديث الثقلين ويجعلها عدل القرآن والعاصمة من الضلال، ثم لا نجد لهذه العترة أثرا سوى بضع أحاديث؟ وفي المقابل نجد لغيرهم مئات بل آلاف الأحاديث؟ فما صحّ عن أبي هريرة لوحده أكثر من كلّ ما روي عن علي وفاطمة والحسن والحسين والسجاد والباقر والصادق والكاظم والرضا عليهم السلام !

ملؤها بروايات النواصب: إنّ إعراض هذه الكتب عن أحاديث أهل البيت عليهم السلام قد قابلها أمر آخر وهو ملؤها بمرويّات أعدائهم، وأقصد بذلك النواصب الذين ثبت بالدليل بغضهم وعدائهم لأهل البيت النبوي عليهم السلام كما شهدت بذلك كتب التراجم!

ولو أخذنا كتاب الجامع الصحيح لمحمد بن إسماعيل البخاري - أصحّ كتاب بعد كتاب الله عند أهل السنّة والجماعة- كمثال، لوجدناه اعتمد كثيرا على رويات مثل هؤلاء:

1-عمران بن حطّان الخارجي: لا يختلف اثنان أنّ هذا الرجل كان من رؤوس الخوارج بل كان كبيرهم ومفتيهم، قال الذهبي: عمران بن حطان

(1) تنبيه الحاذق في سيرة ومرويات جعفر الصادق.

السدوسي، عن عمر، وأبي موسى، وجمع ، وعنه قتادة ، ومحارب بن دثار، وعدة، وثّق وكان خارجيًا، مدح ابن ملجم[1]!

ومدحه لابن ملجم قاتل أمير المؤمنين عليه السلام أمر معروف مشهور فالرجل هو صاحب الأبيات المشهورة التي سارت بها الركبان:

يا ضربة من تقيّ ما أراد بها إلّا ليبلغ عند الله رضوانا
إنّي أذكره يوما فأحسبه أوفى البرية عند الله ميزانا

2- حريز بن عثمان الرحبي: وهو أشهر من روي بالنصب من رواة الحديث، ترجم له ابن حبان بقوله: من أهل حمص كنيته أبو عثمان ، يروى عن راشد ابن سعد وأهل الشام، روى عنه بقيّة ، ولد سنة ثمانين ومات سنة ثلاث وستين ومائة، وكان يلعن علي بن طالب رضوان الله عليه بالغداة سبعين مرة وبالعشي سبعين مرة، فقيل له في ذلك: فقال: هو القاطع رؤوس آبائي وأجدادي بالقوس، وكان داعية إلى مذهبه، وكان عليّ بن عياش يحكي رجوعه عنه، وليس ذلك بمحفوظ عنه، حدّثني إبراهيم بن محمد بن يعقوب بهمدان ثنا محمد بن أبي هارون ثنا محمد بن سهل البغدادي: ثنا أبو نافع بن بنت يزيد بن هارون، قال: رأيت يزيد بن هارون في المنام، فقلت: ما فعل بك ربك؟ قال: غفر لي وشفّعني وعاتبني، فقلت له: أما قد غفر لك ففيم عاتبك؟ قال: قال لي: يزيد بن هارون: كتبت عن حريز بن عثمان، قال: قلت: يا رب ما رأيت منه إلّا خيرا، قال: إنه كان يشتم عليّ بن أبي طالب عليه السلام؛ حدثنا محمد بن إبراهيم الشافعي ثنا ربيعة بن الحارث الجبلاني بحمص ثنا عبد الله عبد الجبار الخبايري ثنا إسماعيل بن عياش، قال:

---

(1) الكاشف 2/ 292.

خرجت مع حريز بن عثمان وكنت زميله فسمعته يقع في علي، فقلت: مهلا يا أبا عثمان ابن عم رسول الله ﷺ وزوج ابنته، فقال: اسكت يا رأس الحمار لأضرب صدرك فألقيك من الحمل[1]!

3- اسحاق بن سويد العدوي: إسحاق بن سويد بن هبيرة العدوي التميمي البصري، روى عن ابن عمر وابن الزبير وعبد الرحمن بن أبي بكر والعلاء بن زياد العدوي ومعاذة صاحبة عائشة وغيرهم، وعنه شعبة والحمادان وابن علية ومعتمر بن سليمان وعروة الأعرابي وعلى ابن عاصم وجماعة، قال أحمد: شيخ ثقة وقال ابن معين والنسائي: ثقة، وقال ابن سعد: كان ثقة إن شاء الله، وقال أبو حاتم: صالح الحديث وتوفي في الطاعون في أول خلافة أبي العباس سنة (131) روى له البخاري مقرونا، قلت: هو حديث واحد في الصوم، وكان إسحاق فاضلا له شعر وذكره العجلي فقال: ثقة وكان يحمل على علي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو العرب الصقلي في الضعفاء: كان يحمل على علي تحاملا شديدا وقال لا أحبّ عليّا[2].

4- خالد بن عبد الله القسري: كان من ولاة بني أمية، وقد قارب الحجّاج في إجرامه وسفكه الدماء، ذكر المزّي نصبه في ترجمته له فقال: وقال عبد الله بن أحمد ابن حنبل: سمعت يحيى بن معين ، قال: خالد بن عبد الله القسري كان واليا لبني أمية وكان رجل سوء، وكان يقع في عليّ بن أبي طالب، وقال أبو نعيم ، عن الفضل بن الزبير: سمعت خالدا القسري وذكر

---

(1) المجروحين 1/ 268.

(2) تهذيب التهذيب 1/ 206.

عليّا فذكر كلاما لا يحلّ ذكره[1].

والظاهر أنّ الرجل لم يكن مسلما أصلا، وقد أشار ابن خلّكان لذلك فقال: وكان خالد يتّهم في دينه وبنى لأمّه كنيسة تتعبّد فيها[2].

5- **خالد بن سلمة الفأفأ:** نقل العقيلي في ضعفائه نصّا صريحا يثبت نصبه، قال: حدثنا أحمد بن علي الآبار، قال: حدثنا محمد بن حميد، قال: حدثنا جرير، قال: كان خالد بن سلمة الفأفأ رأسا في المرجئين وكان يبغض عليّا[3].

والأعجب من هذا ما نقله ابن حجر العسقلاني من أنّ نصب هذا الرجل تعدّى أمير المؤمنين عليّا عليه السلام ليصل لهجاء النبي المصطفى صلى الله عليه وآله، قال: وذكر ابن عائشة أنّه كان ينشد بني مروان الأشعار التي هُجي بها المصطفى صلى الله عليه وآله[4].

6- **حصين بن نمير الواسطي:** نقل ابن حجر عن ابن أبي خيثمة نصبه، قال: قلت لأبي: لم لا تكتب عن أبي محصن؟ قال: أتيته فإذا هو يحمل على عليّ فلم أعد إليه[5].

7- **عبد الله بن سالم الأشعري:** ذكر نصبه الدارقطني فقال: من الأثبات في الحديث، وهو سيّء المذهب، له قول في علي بن أبي طالب رضي الله عنه،

---

(1) تهذيب الكمال 8/ 116.

(2) وفايات الأعيان 2/ 228.

(3) الضعفاء 2/ 5.

(4) تهذيب التهذيب 3/ 84.

(5) تهذيب التهذيب 2/ 337.

قيل: يسبّ؟ قال: نعم[1].

8- نعيم بن أبي هند: نقل ابن حجر ما يثبت نصبه، قال: قال أبو حاتم الرازي قيل لسفيان الثوري: مالك لم تسمع من نعيم بن أبي هند؟ قال: كان يتناول عليا رضي الله عنه[2].

9- ثور بن يزيد الكلاعي: قال ابن سعد في ترجمته: من أهل حمص ويكنّى أبا خالد، وكان ثقة في الحديث، ويقال إنّه كان قدريّا، مات ببيت المقدس سنة ثلاث وخمسين ومائة في خلافة أبي جعفر وهو ابن بضع وستين سنة، وكان جدّ ثور بن يزيد قد شهد صفين مع معاوية وقتل يومئذ، فكان ثور إذا ذكر عليّا عليه السلام قال: لا أحبّ رجلا قتل جدّي[3].

10- عبد الله بن زيد الجرمي: أثبت نصبه العجلي في ثقاته حيث قال: عبد الله بن زيد أبو قلابة الجرمي بصريّ تابعيّ ثقة، وكان يحمل على عليّ ولم يرو عنه شيئا[4].

فهؤلاء عشرة من الرواة الذين روى عنهم البخاري في كتبه لاسيما صحيحه، وهم كما يرى القارىء الكريم مجموعة من النواصب الذين اشتهروا ببغضهم لأمير المؤمنين عليه السلام بل كانوا يسبّونه ويلعنونه ورغم هذا نقل عنهم البخاري، ولهذا السبب اضطرّ بعض المعاصرين إلى تأليف كتب كاملة دفاعا عن البخاري لكثرة من روى عنهم من النواصب[5].

---

(1) موسوعة أقوال الدارقطني 2/ 358.

(2) تهذيب التهذيب 10/ 418.

(3) الطبقات الكبرى 7/ 467.

(4) معرفة الثقات 2/ 30.

(5) مثل كتاب "البخاري وآل البيت".

فإذا كان هذا حال أصحّ كتاب بعد كتاب الله فكيف هو حال بقيّة كتب الحديث الأخرى التي هي دونه في الصحّة؟ والظاهر أنّه لو تتبّعنا مرويّات النواصب في بقيّة كتب أهل السنّة والجماعة لاحتجنا إلى مجلّدات لجمع الرواة النواصب الذين ملأت أحاديثهم هذه الكتاب، فكيف تريدون من الشيعة اعتمادها والعمل بما فيها وهذا حالها؟!

التلاعب بالقواعد التي قرّروها: الملاحظة الأخرى المهمّة التي نسجّلها على هذه الكتب هي عدم التزام أصحابها بقواعد علم الحديث والرجال التي قد قرّروها بل أسقطوا بموجبها مئات الأحاديث في غيرها، ولو أخذنا على سبيل المثال صحيح البخاري لوقفنا على ازدواجيّة عجيبة في تطبيق هذه القواهد:

قبول روايات الضعفاء: لا شكّ أنّ أهمّ شرط في قبول حديث الراوي هو ثبوت وثاقته، وقد اشتهر أنّ ما روى عنه البخاري في صحيحه جاز القنطرة[1]، وربّ مشهور لا أصل له إذ يكفي أيّ باحث أن يتتبّع رواة صحيح البخاري فسيقف على عدد كبير منهم قد حكم عليه أئمّة الفنّ بالضعف، قال ابن الصلاح: ولذلك احتجّ البخاري بجماعة سبق من غيره الجرح لهم كعكرمة مولي ابن عباس رضي الله عنهما، وكإسماعيل بن أبي أويس، وعاصم بن علي، وعمرو بن مرزوق، وغيرهم واحتجّ مسلم بسويد بن سعيد وجماعة اشتهر الطعن فيهم[2].

بل تخطّى ابن القطّان الفاسي الحدود وأعلنها مدوّية حيث قال: إنّ في

---

(1) فتح الباري 1/ 381.

(2) مقدمة ابن الصلاح 86.

رجال الصحيحين من لا يُعلم إسلامه فضلا عن عدالته[1]!

ولعلّ قائلا يقول: أنّ البخاري قد بحث في تراجم هؤلاء ووصل إلى أنّ الجرح لا يثبت عنهم أو أنّه غير مفسّر، فقدّم التعديل على الجرح كما تقرّر في علم الدراية، وجوابنا عليه أنّ هذا الكلام صحيح نظريّا لكنّه خاطىء لا ينفع في هذا المورد لسبب بسيط وهو أنّ البخاري قد احتجّ برواة في صحيحه قد طعن فيهم بنفسه!

وسنسوق للقارىء الكريم بعض النماذج التي تنفع في المقام:

1-أيوب بن صالح الكوفي: قال الذهبي في ترجمته: وكان من المرجئة قاله البخاري، وأورده في الضعفاء لإرجائه، والعجب من البخاري يغمزه وقد احتجّ به[2].

2- أبي بن عباس: قال الألباني في سلسلته الضعيفة: هذا إسناد مرسل ضعيف؛ مصدّق بن عباس لم أعرفه، وأخوه أبي بن عباس ضعيف كما في "التقريب"، مع أنّه من رجال البخاري كما يأتي، وقد اتفقوا على تضعيفه، منهم البخاري نفسه فقد قال: "ليس بالقوي"! فالعجب منه كيف أخرج له هذا الحديث؟![3]

3- ثابت بن محمد الزاهد: قال الذهبي في سيره: هذا حديث منكر مع قوّة إسناده، والعجب من البخاري حدّث عن ثابت بن محمد الزاهد في

---

(1) ثمرات النظر 1/ 122.

(2) ميزان الاعتدال 1/ 289.

(3) سلسلة الأحاديث الضعيفة 9/ 236.

"صحيحه" وذكره في كتاب "الضعفاء"[1].

4- حصين بن عبد الرحمن: قال الذهبي في ترجمته: احتجّ به أرباب الصحاح، وهو أقوى من عبد الملك بن عمير، ومن سمّاك بن حر ، وما هو بدون أبي إسحاق، والعجب من أبي عبد الله البخاري، ومن العقيلي، وابن عدي، كيف تسرعوا إلى ذكر حصين في كتب الجرح[2].

5- حمران بن أبان: قال الذهبي في ترجمته: وقد ذكره ابن سعد في الطبقات، فقال: لم أرهم يحتجّون به، وقد أورده البخاري في الضعفاء، لكن ما قال ما بليّته قط[3].

في حين أنّه روى في الصحيح في أكثر من موضع، قال أبو الوليد الباجي: حمران بن أبان مولى عثمان بن عفّان المدنيّ نزل البصرة، أخرج البخاري في الوضوء والصلاة وغير موضع عن عطاء بن يزيد وأبي التياح عنه عن عثمان ومعاوية[4].

فهذه بعض النماذج من الرواة الذين ضعّفهم البخاري بنفسه وأخرج لهم في صحيحه، ولم يكن غرضي من ذكر هذه الإسماء الاستقصاء بل مجرّد التمثيل من خصوص صحيح البخاري وإلّا البليّة في غيره أعظم!

قبول روايات المدلسين: من العلل التي تقدح في صحّة الخبر اشتماله على عنعنة راو عرف بالتدليس، إذ أنّ المدلّس لا يقبل حديثه إلّا إذا صرّح

---

(1) سير أعلام النبلاء 17/ 299.

(2) سير أعلام النبلاء 5/ 423.

(3) ميزان الاعتدال 1/ 604.

(4) التعديل والتجريح 2/ 540.

بالسماع أو عرف سماعه من خلال شواهد أخرى، لكنّنا نجد هذه الكتب لاسيما الصحيحين قد شحنت بمرويّات المدلّسين:

فعدد الرواة المدلّسين في صحيح البخاري يبلغ (68) راويا منهم (29) لا تقبل رواياتهم إلّا بتصريحهم بالسماع، وقد أخرج لهم البخاري (822) حديثا عنعنوا فيه ولم يصرّحوا بالسماع![1]

وعدد الرواة المدلّسين في صحيح مسلم يبلغ (86) راويا منهم (34) لا تقبل رواياتهم إلّا بتصريحهم بالسماع، وقد أخرج لهم مسلم (931) حديثا عنعنوا فيه ولم يصرّحوا بالسماع![2]

وهذه الروايات بحسب قواعد علم الحديث ضعيفة ما لم توجد لها طرق أخرى يستفاد منها سماع المدلّس من شيخه، إلّا أنّهم عطّلوا هذه القواعد وقبلوا هذه الأحاديث ممّا سبّب ارتباكا كبيرا عند أهل الحديث، وقد نقل لنا ابن حجر العسقلاني هذا الارتباك فقال: أورد المصنف هذا محتجّا به على قبول رواية المدلس إذا صرّح، وهو يوهم أنّ الذي في الصحيحين وغيرهما من الكتب المعتمدة من حديث المدلّسين مصرّح في جميعه، وليس كذلك بل في الصحيحين وغيرهما جملة كثيرة من أحاديث المدلّسين بالعنعنة، وقد جزم المصنف في موضع آخر وتبعه النووي وغيره بأنّ ما كان في الصحيحين وغيرهما من الكتب الصحيحة عن المدلّسين فهو محمول على ثبوت سماعه من جهة أخرى، وتوقّف في ذلك من المتأخّرين الإمام صدر الدين ابن المرحل وقال في كتاب الإنصاف: إنّ في النفس من هذا الاستثناء

(1) روايات المدلّسين في صحيح البخاري 594.

(2) روايات المدلّسين في صحيح مسلم 473.

غصّة لأنّها دعوى لا دليل عليها ولا سيما أنّا قد وجدنا كثيرا من الحفّاظ يعلّلون أحاديث وقعت في الصحيحين أو أحدهما بتدليس رواتها، وكذلك استشكل ذلك قبله العلّامة ابن دقيق العيد فقال: لا بدّ من الثبات على طريقة واحدة، إمّا القبول مطلقا في كلّ كتاب أو الردّ مطلقا في كل كتاب، وأمّا التفرقة بين ما في الصحيح من ذلك وما خرج عنه فغاية ما يوجّه به أحد أمرين: إمّا أن يُدّعى أنّ تلك الأحاديث عرف صاحب الصحيح صحّة السماع فيها قال وهذا إحالة على جهالة وإثبات أمر بمجرد الاحتمال، وإمّا أن يُدّعى أنّ الإجماع على صحّة ما في الكتابين دليل على وقوع السماع في هذه الأحاديث وإلّا لكان أهل الإجماع مجمعين على الخطإ وهو ممتنع، قال: لكن هذا يحتاج إلى إثبات الإجماع الذي يمتنع أن يقع في نفس الأمر خلاف مقتضاه، قال: وهذا فيه عسر، قال: ويلزم على هذا أن لا يستدلّ بما جاء من رواية المدلس خارج الصحيح ولا يقال هذا على شرط مسلم مثلا، لأنّ الإجماع الذي يدعى ليس موجودا في الخارج انتهى ملخّصا، وفي أسئلة الإمام تقي الدين السبكي للحافظ أبي الحجاج المزي: وسألته عن ما وقع في الصحيحين من حديث المدلّس معنعنا هل نقول إنّهما اطّلعا على اتصالها؟ فقال: كذا يقولون وما فيه إلّا تحسين الظنّ بهما[1].

قبول روايات المختلطين: إنّ من شروط قبول الرواية ضبط الراوي بمعنى عدم اختلاطه، وقد نصّوا على أنّ من حدّث بعد ثبوت اختلاطه فإنّه لا يقبل منه حديثه، قال ابن الصلاح: والحكم فيهم أنّه يُقبل حديث من أخذ عنهم قبل الاختلاط ولا يُقبل حديث من أخذ عنه بعد الاختلاط أو أشكل

(1) النكت على مقدّمة ابن الصلاح 255.

أمره فلم يدر هل أخذ عنه قبل الاختلاط أو بعده[1].

ولكنّه لّما وصل إلى مرويّات هؤلاء في الصحيحين قال: واعلم أنّ من كان من هذا القبيل محتجّا بروايته في الصحيحين أو أحدهما فإنّا نعرف على الجملة أن ذلك ممّا تميّز وكان مأخوذا عنه قبل الاختلاط والله أعلم[2].

ولا يوجد دليل على هذا الاستثناء سوى حسن الظنّ بهم![3]

مع العلم أنّ عدد الرواة الذين نسبوا إلى الاختلاط في الصحيحين قد بلغوا (33) راويا، منهم (9) ثبت اختلاطهم بل وتحديثهم بعد الاختلاط ولهم عشرات الأحاديث في الصحيحين[4].

هذه أمور ثلاثة ذكرناها من باب التمثيل، ولو أردنا استقصاء مخالفات القوم لعلم الحديث وتعطيلهم لقواعده في كتبهم لطال بنا المقام، ويكفينا تدعيما لما ذكرناه شهادة الأمير الصنعاني الذي يقول: أهل الحديث اتّفق لهم في مخالفة فروعهم لأصولهم مثلما اتّفق لأهل سائر الفنون: أصّلوا أنّه لا يقبل الداعية وسمعت قبولهم له، وأصّلوا أنّه لا يقبل غلاة الروافض وسمعت قبولهم لهم، وأصّلوا أنّه لا يقبل غلاة أهل الإرجاء ونراهم يقبلونهم، وأصّلوا أنّه لا يقبل أهل القدر ونراهم يقبلون من اتصف به، وهذا كلّه يرشدك إلى صحّة ما قرّرناه من أنّه لا يلاحظ إلّا ظّن الصدق وأنّه مدار الرواية[5].

---

(1) مقدّمة ابن الصلاح 220.

(2) مقدّمة ابن الصلاح 222.

(3) الكواكب النيّرات 1/ 62.

(4) مرويّات المختلطين في الصحيحين.

(5) ثمرات النظر 125.

ولذلك نقولها بضرس قاطع أنّ هذه الكتب لا يوجد دليل يجعلنا نثق بصحّة ما فيها، ولا شاهد يجعلنا نصدّق ما دوّن فيها، وقد أمرنا الله بالتثبّت في الأمور الدنيويّة فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمَۢا بِجَهَٰلَةٍ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ﴾، فكيف بأمور الدين التي يطلب فيها العلم واليقين: ﴿وَمَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍۖ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّۖ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾.

مشكلة الشيعة مع علم الحديث السني:

ذكرنا في ما تقدّم كشملة الشيعة مع المصادر الحديثيّة السنيّة، وبينّا وجه عدم اعتماد الشيعة عليها في أخذ الحديث النبويّ الشريف، لكن في هذا الباب نريد أن نترقّى في الإشكال ونتحدّث عن علم الحديث السنّي برمّته، إذ أنّ هذه الكتب الحديثيّة المتداولة ليست إلّا وليدة المنظومة المتداولة التي عرفت بـ(علم الحديث).

لا يسعنا المقام إلى الخوض في غمار هذا العلم فالبحث فيه يطول والحديث فيه متشعّب ذو شجون، لكن سأكتفي بالإشارة إلى خطوط عامّة تكشف عن خطورة هذه القواعد التي سنّها القوم وجعلوها هي الحاكمة على سنّة رسول الله ﷺ:

تقييم النواصب والشيعة: إنّ أخطر النتائج التي أفرزها علم الحديث السنّي هو إدخال النواصب في الإطار الإسلامي وجعلهم مصدرا من مصادر الرواية بتزكيتهم وتوثيقهم وتبرئتهم من الكذب وفي المقابل تضعيف الشيعة وإخراجهم من هذه الدائرة، وقد اعترف ابن حجر العسقلاني بهذه المشكلة العامّة حيث قال: وقد كنت أستشكل توثيقهم الناصبي غالبا وتوهينهم الشيعة مطلقا ولا سيما أنّ عليّا ورد في حقّه لا يحبّه

إلّا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق(1).

ودقّق أخي القارىء في كلمة (غالبا) و(مطلقا) لتعلم أنّ النصب – الذي هو بغض الإمام علي عليه السلام – لا يعدّ عيبا في المنظومة الحديثيّة السنيّة، أمّا التشيّع –الذي هو حبّ الإمام عليّ عليه السلام – فهو عيب يقتضي جرح صاحبه!

بل تجاوز الأمر طعنهم في الشيعة إلى طعنهم في أهل بيت المصطفى صلى الله عليه وآله حيث نجد أنّهم قد ضعّفوا جملة من أئمّة أهل البيت عليهم السلام الذين عرفوا بالعلم والفقه والفضل:

فهذا إمامهم أحمد بن حنبل يسأل عن الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام إمام المذهب الشيعي فيجيب: ضعيف الحديث مضطرب(2)، ويقول في مورد آخر: قد روى عنه يحيى وليّنه(3).

وهذا ابن القيسراني المقدسي لا يتوانى عن نسبة الإمام الرضا عليه السلام للكذب، فيقول في موضوعاته: رواه عليّ بن موسى الرضا عن آبائه، كان يأتي عنهم بالعجائب(4).

وهذا ابن حبّان قد سار على نهج سابقيه فامتدّ طعنه في أبناء الرضا عليه السلام ولاسيما ابنه الجواد عليه السلام الذي تعتبره الشيعة إماما لها حيث يقول: يجب أن يعتبر حديثه إذا روى عنه غير أولاده وشيعته وأبي الصلت خاصّة، فإنّ الأخبار التي رُويت عنه وتبيّن بواطيل إنّما الذنب فيها لأبي الصلت

---

(1) تهذيب التهذيب 8/ 411.

(2) موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل 2/ 202.

(3) موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل 2/ 202.

(4) تذكرة الموضوعات 5.

ولأولاده[1].

وهذا ابن الجوزي لا يتورّع عن نسبة الكذب والوضع للإمام العسكري عليه السلام حيث يقول في موضوعاته: هذا حديث موضوع والحسن بن علي صاحب العسكر هو الحسن بن علي بن محمد بن موسى بن جعفر أبو محمد العسكري آخر من تعتقد فيه الشيعة الإمامة، روى هذا الحديث عن آبائه وليس بشيء[2].

فهل تريد من الشيعي أن يقبل العلم الذي يضعّف أئمّته ويحكم بوثاقة النواصب؟!

قواعد لإسقاط فضائل العترة: من أهمّ القواعد التي تُسقّط بها الأحاديث ويحكم عليها بالضعف قاعدة "رواية المبتدع"، ومفادها أنّ رواية المخالف -مذهبيّا- تُردّ إذا كانت تقوّي مذهبه وتعتبر ضعيفة، وبتتبّع كلمات أئمّة الفنّ نقف على حقائق مهمّة:

قال السخاوي في فتح المغيث: قال شيخنا: إنّه قد نصّ على هذا القيد في المسألة الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني شيخ النسائي، فقال في مقدمة كتابه في الجرح والتعديل: ومنهم زائغ عن الحقّ صدوق اللهجة، قد جرى في الناس حديثه، لكنّه مخذول في بدعته، مأمون في روايته، فهؤلاء ليس فيهم حيلة إلّا أن يؤخذ من حديثهم ما يُعرف، وليس بمنكر، إذا لم تقوّ به بدعتهم فيتّهمونه بذلك[3].

---

(1) الثقات 8/ 465.

(2) الموضوعات 1/ 415.

(3) فتح المغيث 1/ 331.

ويفهم من كلامه أنّ "الجوزجاني" هو واضع هذه القاعدة، أمّا سبب إضافته لهذا القيد وسنّه لهذه القاعدة فقد ذكره أحد أئمّة الحديث المعاصرين الذي أُطلق عليه (ذهبي العصر) وهو المعلّمي اليماني، فقال: والجوزجاني فيه نَصْب، وهو مولع بالطعن في المتشيِّعين كما مرّ، ويظهر أنّه إنّما يرمي بكلامه هذا إليهم، فإنّ في الكوفيين المنسوبين إلى التشيّع جماعة أجلّة اتفق أئمّة السنّة على توثيقهم، وحسن الثناء عليهم، وقبول روايتهم، وتفضيلهم على كثير من الثقات الذين لم يُنسبوا إلى التشيّع، حتى قيل لشعبة: حدّثنا عن ثقات أصحاب، فقال: إن حدّثتكم عن ثقات أصحابي فإنّما أحدّثكم عن نفر يسير من هذه الشيعة، الحكم بن عتيبة، وسلمة بن كهيل، وحبيب بن أبي ثابت، ومنصور. راجع تراجم هؤلاء في تهذيب التهذيب، فكأنّ الجوزجاني لمّا علم أنّه لا سبيل إلى الطعن في هؤلاء وأمثالهم مطلقاً حاول أن يتخلّص مما يكرهه من مرويّاتهم، وهو ما يتعلّق بفضائل أهل البيت[1].

وبهذا يكون قد حصحص الحقّ، فإنّ وضعهم لهذه القاعدة ليس إلّا لغرض إسقاط فضائل أهل البيت عليهم السلام التي يرويها الكوفيّون، ولو ضممت إليها أنّ مطلق الرواية في فضائل أهل البيت عليهم السلام تعتبر تشيّعا عندهم لعلمت أنّ كلّ رواية من هذا النوع ستكون دليلا على تشيّع راويها، وتشيّعه سيكون مقتضٍ لتطبيق قاعدة ردّ رواية المبتدع وبالتالي لا يبقى حجر على حجر!

علما أنّ واضع هذه القاعدة "الجوزجاني" الذي أسّس هذا الأساس قد شهد الكلّ على نصبه وانحرافه عن علي عليه السلام، وقد نقلنا شهادة المعلمي

(1) التنكيل 1/ 124.

اليماني بذلك، ونضيف عليه ما نقله ابن حجر العسقلاني من اتفاق كلمات الرجاليين على نصبه، قال في تهذيب التهذيب: وقال ابن حبان في الثقات: كان حروريّ المذهب، ولم يكن بداعية، وكان صلباً في السنة، حافظاً للحديث، إلّا أنّه من صلابته ربّما كان يتعدّى طوره، وقال ابن عدي: كان شديد الميل إلى مذهب أهل دمشق في الميل على عليّ، وقال السلمي عن الدارقطني بعد أن ذكر توثيقه: لكن فيه انحراف عن عليّ، اجتمع على بابه أصحاب الحديث، فأخرجت جارية له فرّوجة لتذبحها، فلم تجد من يذبحها، فقال: سبحان الله، فرّوجة لا يوجد من يذبحها، وعليّ يذبح في ضحوة نيِّفا وعشرين ألف مسلم، قلت: وكتابه في الضعفاء يوضح مقالته، ورأيت في نسخة من كتاب ابن حبان: حَرِيْزِيُّ المذهب، وهو بفتح الحاء المهملة، وكسر الراء، وبعد الياء زاي، نسبة إلى حريز بن عثمان المعروف بالنصب، وكلام ابن عدي يؤيِّد هذا[1].

اتباع الأهواء في التوثيقات: اعلم أنّه قد علم بتتبّع تراجم أئمّة الجرح والتعديل واستقراء كلماتهم أنّ توثيقاتهم قد دخلت فيها الأهواء والمآرب الشخصيّة بحيث قد يطعنون في حديث رجل لمجرّد اختلاف شخصيّ معه، ولذلك قال الذهبي: لسنا ندّعي في أئمّة الجرح والتعديل العصمة من الغلط النادر، ولا من الكلام بنفس حادّ فيمن بينهم وبينه شحناء وإحنة، وقد علم أنّ كثيرا من كلام الأقران بعضهم في بعض مهدر لا عبرة به[2].

وقال في موضع آخر: كلام الأقران بعضهم في بعض لا يُعبأ به، لا

(1) تهذيب التهذيب 1/ 159.

(2) سير أعلام النبلاء 7/ 40.

سيما إذا لاح لك أنّه لعداوة أو لمذهب أو لحسد، ما ينجو منه إلّا من عصم الله، وما علمت أن عصرا من الاعصار سلم أهله من ذلك، سوى الأنبياء والصدّيقين، ولو شئت لسردت من ذلك كراريس[1].

ومن هذا المنطلق نجد أنّ أئمّة الجرح والتعديل قد طعنوا في بعضهم البعض وضعّف بعضهم بعضا حتّى قال السبكي: وإلّا فلو فتحنا هذا الباب أو أخذنا تقديم الجرح على إطلاقه لما سلم لنا أحد من الأئمّة إذ ما من إمام إلّا وقد طعن فيه طاعنون وهلك فيه هالكون[2].

وهنا يكون أهل السنّة والجماعة أمام خيارين:

- إمّا قبول هذه الطعون وبالتالي سقوط وثاقة هؤلاء الأئمّة
- وإمّا عدم قبولها وحملها على طعن الأقران

وقد اختار أهل السنّة الأمر الثاني ظنّا منهم أنّه سينجي أئمّة الجرح والتعديل من الطعون لكنّهم وقعوا في أمر أخطر وهو إثبات أنّ تقييماتهم خاضعة لأهوائهم وأمزجتهم ممّا يجعلنا نشكّ في كلّ جرح أو تعديل يرد عنهم!

ومن يقرأ كتب التراجم يجد العجب العجاب:

فمنهم من يضعّف آخر لأنّه لم يقم له: قال الحاكم وقد كان محمد بن يحيى روى عن أبي قدامة ثم ضرب على حديثه، لا يخرج منه فإنّ أبا قدامة أحد أئمة الحديث متّفق على إمامته وحفظه وإتقانه، ثم ذكر أنّ سبب ذلك

(1) ميزان الاعتدال 1/ 111.

(2) طبقات الشافعية الكبرى 2/ 9.

أن محمد بن يحيى دخل على أبي قدامة فلم يقم له[1].

وآخر يضعّف من ينصحه ويعظه: قال ابن حجر في ترجمة الساجي: وصحّ باتّفاقهم أنّه حجّة ويقال أنّ سعدا وعظ مالكا فوجد عليه فلم يرو عنه، حدّثني أحمد بن محمد سمعت أحمد بن حنبل يقول سعد ثقة، فقيل له: إنّ مالكا لا يحدّث عنه فقال من يلتفت إلى هذا؟ سعد ثقة رجل صالح[2].

بل من يضعّف لأجل طول اللحية: سئل أبو داود عن أبي إسرائيل الملائي فقال: ذكر عند حسين الجعفي فقال: كان طويل اللحية أحمق[3].

والعجيب أنّ منهم أيضا من يوثّق لأجل اللحية، فقد روى الخطيب البغدادي بسنده عن يعقوب بن سفيان قال: سمعت أنسا يقول لأحمد بن يونس عبد الله العمرى ضعيف، قال: إنّما يضعّفه رافضيّ مبغض لآبائه ولو رأيت لحيته وخضابه وهيأته لعرفت أنّه ثقة[4].

فهل يمكن قبول تقييمات مثل هؤلاء في أمر خطير مثل الدين؟

زبدة المقال:

إنّ رفض الشيعة للمجاميع الحديثيّة السنيّة واستقلالهم بأخرى خاصّة بهم أمر مبرّر، وله أسبابه العلميّة التي قد أشرنا لبعضها، وأمّا تفصيل الأمر فالمجال لا يسع لبسط الكلام فيه.

---

(1) تهذيب التهذيب 7/ 16.

(2) تهذيب التهذيب 3/ 403.

(3) سؤالات الآجري 123.

(4) الكفاية في علم الرواية 123.

الشيعة وأقوال الأئمّة عليهم السلام

ذكر الشيخ في ضمن كلامه مجموعة من الإشكالات حول روايات الشيعة الإماميّة عن الأئمّة الطاهرين عليهم السلام، وهذا ما سنتعرّض له تباعا في هذا الباب.

الأئمّة ومشكلة الإرسال في أحاديثهم:

قال الشيخ كريمة حفظه الله ورعاه: استقلالهم بمرجعيّات حديثيّة وهو أقوال الأئمّة الاثني عشر ولو لم يعاصر النبي صلى الله عليه وآله ولو فقد السند بينهما[1].

والجواب:

أوّلا: إنّ الشيعة الإماميّة يعتقدون عصمة أئمّتهم عليهم السلام عن الخطأ، ومقتضى هذه العصمة أن يُصدّقوا في كلّ ما أخبروا به تماما كإخبار النبي صلى الله عليه وآله عن أنبياء بني إسرائيل، فإنّ بينه وبينهم فاصلة زمانيّة كبيرة ورغم هذا فلا يشترط مسلم الإسناد لكي يُصدّق النبي صلى الله عليه وآله في إخباره، ومن هنا فإنّ من سفه القول مطالبة الشيعة بالسند بين أئمّتهم عليهم السلام وبين النبي صلى الله عليه وآله لكونهم لا يرونهم مجرّد رواة للحديث بل هم أئمّة للدين افترض الله طاعتهم

(1) مشروع حوار مذهبي 25.

وأوجب اتّباعهم، وأدّلة إمامتهم وعصمتهم مقرّرة ومفصّلة في كتب علم الكلام.

ثانيا: إنّ الأئمّة عليهم السلام قد صرّحوا في أكثر من مورد بسندهم المتّصل إلى النبي صلى الله عليه وآله:

فقد روى الصفّار بسنده عن جابر الجعفي عن الباقر عليه السلام: يا جابر، والله لو كنّا نحدّث الناس أو حدّثناهم برأينا لكنّا من الهالكين، ولكنّا نحدّثهم بآثار عندنا من رسول الله صلى الله عليه وآله يتوارثها كابر عن كابر نكنزها كما يكنز هؤلاء ذهبهم وفضتهم[1].

وفي حديث آخر مفصّل نقله الشيخ الكليني رضي الله عنه في الكافي بسنده: عن هشام بن سالم وحماد بن عثمان وغيره قالوا: سمعنا أبا عبد الله عليه السلام يقول: حديثي حديث أبي، وحديث أبي حديث جدي، وحديث جدي حديث الحسين، وحديث الحسين حديث الحسن، وحديث الحسن حديث أمير المؤمنين عليه السلام، وحديث أمير المؤمنين حديث رسول الله صلى الله عليه وآله، وحديث رسول الله قول الله عز وجل[2].

وقد طرح هذا الإشكال عن الأئمّة عليهم السلام في حياتهم فأجابوا عنه، حيث روى الشيخ المفيد في أماليه بسنده: عن جابر قال: قلت لأبي جعفر محمد بن علي الباقر عليه السلام: إذا حدّثتني بحديث فأسنده لي، فقال: حدّثني أبي، عن جدي، عن رسول الله صلى الله عليه وآله، عن جبرئيل عليه السلام، عن الله عز وجل، وكلّ

---

(1) بصائر الدرجات 320.

(2) الكافي 1/ 53.

ما أحدّثك بهذا الإسناد[1].

وروى ابن عدي في الكامل بسنده عن أبي بكر بن عياش أنّه قيل له: مالك لم تسمع من جعفر بن محمد وقد أدركته؟ فقال: سألناه عن ما يتحدّث به من الأحاديث أشيئا سمعته؟ قال لا، ولكنّها رواية رويناها عن آبائنا[2].

والمهمّ في هذا النصّ هو قوله عليه السلام "رواية رويناها عن آبائنا" حيث أثبت عين ما أثبتته الروايات الموجودة في كتب الشيعة والتي أكّدت أنّهم عليهم السلام كانوا يروون عن آبائهم الطاهرين عن رسول الله صلى الله عليه وآله.

ثالثا: إنّ لهذا الأمر نظائر في علم الحديث السنّي إذ أنّهم أجمعوا على قبول مراسيل الصحابة، قال ابن الصلاح: ثم إنّا لم نعد في أنواع المرسل ونحوه ما يسمى في أصول الفقه "مرسل الصحابي" مثل ما يرويه بن عباس وغيره من أحداث الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وآله ولم يسمعوه منه، لأنّ ذلك في حكم الموصول المسند لأنّ روايتهم عن الصحابة والجهالة بالصحابي غير قادحة لان الصحابة كلهم عدول والله أعلم[3].

ونفس هذه النكتة تنطبق على أحاديث العترة، لأنّ حالهم عند الشيعة ليس دون حال الصحابة عند السنّة، ونحن نعلم يقينا أنّهم لا يأخذون إلّا عن بعضهم البعض كما صرحوا بذلك، فتكون أحاديثهم مقبولة وإن لم يُصرّحوا بالواسطة بينهم وبين النبي صلى الله عليه وآله.

بل تجاوز الأمر الصحابة فقبلوا بمراسيل كلّ من عُرف بالتحرّز في

---

(1) الأمالي 42.

(2) الكامل في الضعفاء 2/ 131.

(3) مقدّمة ابن الصلاح 50.

الرواية والاحتياط في التحديث فقبلوا مراسيله وساووا بينها وبين مسانيده وقد حرّر ابن عبد البر هذا الأمر بقوله: وأمّا الإرسال فكلّ من عُرف بالأخذ عن الضعفاء والمسامحة في ذلك لم يحتجّ بما أرسله تابعيًّا كان أو من دونه، وكلّ من عُرف أنّه لا يأخذ إلّا عن ثقة فتدليسه ومرسله مقبول، فمراسيل سعيد بن المسيب ومحمد بن سيرين وإبراهيم النخعي عندهم صحاح[1].

فهل محمد بن علي الباقر وجعفر بن محمد الصادق وموسى بن جعفر الكاظم وعلي بن موسى الرضا عليهم السلام دون هؤلاء في العلم والفضل والتحرّز في الرواية عن الضعفاء؟

علم الإمام علي عليه السلام:

قال الشيخ كريمة حفظه الله ورعاه: يعتقد الشيعة أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله علّم عليًّا رضي الله عنه وحده بابا من العلم يفتح له منه ألف باب وأملاه صحيفة طولها سبعون ذراعا بذراع رسول الله صلى الله عليه وآله فيها كلّ شيء[2].

لا شكّ أنّ الشيعة يعتقدون مرتبة عالية من العلم لأئمّتهم الأطهار عليهم السلام حيث خصّهم الله بعلم لدنّي وحباهم بما لم يحب به غيرهم ومن هنا أصبحوا سفينة النجاة وعصمة من الضلال لاسيما الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام الذي ملأت فضائله ما بين المشرق والمغرب.

وما ذكره الشيخ من أنّ أمير المؤمنين عليه السلام قد علّمه رسول الله ألف باب من العلم يفتح له منه ألف باب ليس مختصًّا بالشيعة، بل هو حديث

---

(1) التمهيد 1/ 30.

(2) مشروع حوار مذهبي 25.

نبويّ رواه الخاصّة والعامّة، إلّا أنّ الفرق هو تصديق الشيعة للنبي صلى الله عليه وآله فيما أخبر به وعملهم بموجب هذا الحديث، وفي المقابل تكذيب أهل السنّة له وردّهم على رسول الله صلى الله عليه وآله!

قد يظنّ القارىء أنّي أطلق الأحكام على عواهنها وأصدر الاتهامات جزافا، لكنّ هذا الظنّ سيتلاشى بمجرّد قراءة كيفيّة تعامل كبار علماء أهل السنّة مع هذا الخبر:

قال شمس الدين الذهبي في ميزانه: حدّثنا أبو يعلى، حدّثنا كامل بن طلحة، حدّثنا ابن لهيعة، حدّثني يحيى بن عبد الله المعافري، عن أبي عبد الرحمن الحبلى، عن عبد الله بن عمر أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال في مرضه: ادعوا لي أخي، فدعي أبو بكر فأعرض عنه، ثم قال: ادعوا لي أخي، فدعى له عثمان، فأعرض عنه، ثم دعى له علي فستره بثوبه وأكبّ عليه، فلما خرج من عنده قيل له: ما قال لك؟ قال :علّمني ألف باب كل باب يفتح ألف باب[1].

وعلّق عليه بقوله: قلت :كامل صدوق، وقال ابن عدي :لعلّ البلاء فيه من ابن لهيعة، فإنّه مفرط في التشيّع[2].

إلّا أنّ الذهبي قد دافع عن ابن لهيعة -في كتابه الآخر- وانتقد من يرميه بالتشيّع وحمّل وزر هذا الحديث على رجل آخر حيث قال: ومناكيره جمّة ومن أردئها كامل بن طلحة عن ابن لهيعة أنّ حيي بن عبد الله أخبره عن أبي عبد الرحمن الجبلي عن عبد الله بن عمرو: أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال في مرضه: ادعوا لي أخي فدعوا له أبا بكر فأعرض عنه، ثم قال: ادعوا لي أخي،

(1) ميزان الاعتدال 2/ 483.

(2) ميزان الاعتدال 2/ 483.

فدعوا له عمر فأعرض عنه ثم عثمان كذلك، ثم قال: ادعوا لي أخي، فدعوا له عليّ، فستره بثوبه وانكبّ عليه فلمّا خرج قيل له: يا أبا الحسن ماذا قال لك؟ قال:علّمني ألف باب يفتح كل باب ألف باب، رواه أبو أحمد بن عدي ثم قال: لعلّ البلاء فيه من ابن لهيعة فإنّه مفرط في التشيّع، كذا قال ابن عدي وما رأيت أحدا قبله رماه بالتشيّع وكامل الجحدري وإن كان قد قال أبو حاتم: لابأس به، وقال ابن حنبل: ما علمت أحدا يدفعه بحجة، فقد قال فيه أبو داود:رميت بكتبه، وقال ابن معين ليس بشيء، فلعلّ البلاء من كامل والله أعلم[1].

إذن ليس المتّهم بالحديث ابن لهيعة بل هو كامل الجحدري بحسب هذا الكلام، لكنّ المفاجأة أنّ الذهبي قد رجع عن هذا القول ودافع عن كامل، لكن هل سلّم بصحّة الحديث: الجواب لا بل بقي على تكذيبه الخبر وسجّل قضيّة الوضع ضدّ مجهول!

قال في السير: فأمّا قول أبي أحمد بن عدي في الحديث الماضي: علّمني ألف باب يفتح كل باب ألف باب "فلعلّ البلاء فيه من ابن لهيعة فإنّه مفرط في التشيع" فما سمعنا بهذا عن ابن لهيعة، بل ولا علمت أنّه غير مفرط في التشيع، ولا الرجل متّهم بالوضع، بل لعلّه أدخل على كامل فإنّه شيخ محلّه الصدق، لعلّ بعض الرافضة أدخله في كتابه ولم يتفطّن هو فالله أعلم[2].

ومن خلال هذا التردّد نعلم أنّ مشكلة الذهبي ليست مع سند الحديث فلو كان يحوي علّة قادحة واضحة لما تردّد في إظهارها، إنّما المشكلة

---

(1) تاريخ الإسلام 2/ 483.

(2) سير أعلام النبلاء 8/ 26.

الحقيقيّة مع متن الحديث فكيف يختصّ الإمام علي عليه السلام بعلم جهله غيره من الصحابة؟

صحيفة علي عليه السلام:

قال الشيخ كريمة حفظه الله ورعاه: وأملاه صحيفة طولها سبعون ذراعا بذراع رسول الله صلى الله عليه وآله فيها كلّ شيء[1].

أقول: إنّ الصحيفة التي يذكرها الشيخ هي ما دوّنه أمير المؤمنين عليه السلام من حديث رسول الله صلى الله عليه وآله في أمور الحلال والحرام، وقد ذكر الكليني رضي الله عنه خبرها في رواية عن أبي بصير عن الإمام الصادق عليه السلام قال: وإنّ عندنا الجامعة وما يدريهم ما الجامعة؟ قال: قلت: جعلت فداك وما الجامعة؟ قال: صحيفة طولها سبعون ذراعا بذراع رسول الله صلى الله عليه وآله وإملائه من فلق فيه وخط عليّ بيمينه، فيها كلّ حلال وحرام وكل شيء يحتاج الناس إليه حتّى الأرش في الخدش، وضرب بيده إلي فقال: تأذن لي يا أبا محمد؟ قال: قلت: جعلت فداك إنّما أنا لك فاصنع ما شئت، قال: فغمزني بيده وقال: حتّى أرش هذا -كأنّه مغضب- قال: قلت: هذا والله العلم[2].

فالإمام علي عليه السلام قد حفظ سنّة رسول الله صلى الله عليه وآله بتدوينها في صحيفة خاصّة، وهذا أمر مشهور عنه حتّى في كتب أهل السنّة والجماعة، حيث روى البخاري في صحيحه ما يثبت أنّه عليه السلام كان مهتمّا بالتدوين: عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن علي رضي الله عنه قال: ما عندنا شيء إلّا كتاب الله وهذه الصحيفة عن النبي صلى الله عليه وآله المدينة حرم ما بين عائر إلى كذا من أحدث فيها حدثا

(1) مشروع حوار مذهبي 26.

(2) الكافي 1/ 239.

أو آوى محدثا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه صرف ولا عدل، وقال ذمّة المسلمين واحدة فمن أخفر مسلما فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه صرف ولا عدل، ومن تولّى قوما بغير إذن مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه صرف ولا عدل[1].

وهذه الجزئيّة مهمّة جدّا في التفريق بين التراث السنّي والشيعي، حيث أنّ الطبقة الأولى من الشيعة كانوا يهتمّون بحفظ الأحاديث وتدوينها بل وتصنيف الكتب في ذلك تبعا لأئمّتهم عليهم السلام الذين كانوا يحثّونهم على ذلك:

فقد روي عن أمير المؤمنين عليه السلام قوله: من يشتري علماً بدرهم؟ فذهب الحارث الأعور فاشترى صحفاً، فجاء بها[2].

وروي عن الإمام الحسن عليه السلام: إنّكم صغار قوم، ويوشك أن تكونوا كبار قوم آخرين، فتعلّموا العلم، فمن يستطع منكم أن يحفظه فليكتبه، وليضعه في بيته[3].

وروي عن الإمام الحسين عليه السلام: أمّا بعد فإنّ هذا الطاغية قد صنع بنا وبشيعتنا ما علمتم، ورأيتم، وشهدتم، وبلغكم، وإنّي أريد أن أسألكم عن شيء، فإن صدقت فأصدقوني، وإن كذبت فأكذبوني، واسمعوا مقالتي، واكتبوا قولي، ثم ارجعوا إلى أمصاركم وقبائلكم ومن ائتمنتموه من الناس ووثقتم به، فادعوه إلى ما تعلمون من حقّنا[4].

---

(1) صحيح البخاري 2/ 221.

(2) الحد الفاصل: 370.

(3) بحار الأنوار 2/ 152.

(4) مستدرك الوسائل 17/ 291.

ومن هنا بادر أصحاب الأئمّة عليهم السلام إلى الكتابة والتدوين والتصنيف:

منهم: الحارث الأعور الهمداني فإنه صنَّف كتاباً جمع فيه خطب أمير المؤمنين عليه السلام كما يظهر مما رواه الكليني في الكافي بسنده عن أبي إسحاق السبيعي عن الحارث الأعور، قال: خطب أمير المؤمنين عليه السلام خطبة بعد العصر، فعجب الناس من حسن صفته، وما ذكره من تعظيم الله جلَّ جلاله. قال أبو إسحاق: فقلت للحارث: أو ما حفظتها؟ قال: قد كتبتها. فأملاها علينا من كتابه[1].

ومنهم: زيد بن وهب فإنّه صنَّف كتاباً جمع فيه خطب أمير المؤمنين عليه السلام في المواسم والأعياد وغيرها، وقد ترجم له الشيخ الطوسي في الفهرست بقوله: له كتاب خطب أمير المؤمنين عليه السلام على المنابر في الجمع والأعياد وغيرها[2].

ومنهم: سليم بن قيس الهلالي من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام، صنّف كتابه المعروف بكتاب سليم، ذكر فيه جملة من أخبار وروايات أهل البيت، والحوادث التاريخية المهمة التي وقعت بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله.

بخلاف التراث السنّي الذي كان في ذلك الوقت يعيش تحت وطأة قرار سياسي يعنى بمنع تدوين السنّة النبويّة بل وصل المنع إلى نفس عمليّة الرواية حيث نقلت المصادر المعتبرة منع الخلفاء عامّة الناس من تداول السنّة النبويّة!

فقد روى الذهبي عن ابن أبي مليكة: أنّ الصدّيق جمع الناس بعد وفاة

---

(1) الكافي 1/ 141.

(2) الفهرست: 130.

نبيّهم، فقال: إنّكم تحدِّثون عن رسول الله ﷺ أحاديث تختلفون فيها، والناس بعدكم أشدّ اختلافاً، فلا تحدِّثوا عن رسول الله شيئاً، فمن سألكم فقولوا: بيننا وبينكم كتاب الله، فاستحلّوا حلاله، وحرِّموا حرامه[1].

وهذا الأثر واضح صريح في أن أوّل خليفة للمسلمين قد نهى عن التحديث نهيا صريحا لا يقبل التأويل والتبديل، حيث قال: «فلا تحدِّثوا عن رسول الله شيئاً»، وأمرهم بالرجوع إلى كتاب الله وحصر التشريع فيه بقوله: «فقولوا: بيننا وبينكم كتاب الله، فاستحلّوا حلاله، وحرّموا حرامه».

وما فعله أبو بكر قد حذَّر منه النبي ﷺ في حياته، ونبَّه أمَّته من حدوثه: فقد روى الحاكم[2] والدارمي[3] وابن ماجة[4] وابو داود[5] وأحمد واللفظ له بعدّة طرق عن رسول الله ﷺ أنّه قال: ألا إنّي أوتيت الكتاب، ومثله معه، ألا إنّي أوتيت القرآن، ومثله معه، ألا يوشك رجل ينثني شبعاناً على أريكته، يقول: عليكم بالقرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحلّوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرِّموه[6].

وفي هذا الحديث عدة أمور مهمّة لابدّ من الوقوف عندها:

الأمر الأول: عبَّر النبي ﷺ بلفظ: «يوشك»، ولم يقل: «سيكون» أو «سيحصل كذا وكذا»، وفي هذا دلالة على قرب ووقوع هذا الأمر، فإنّ فعل

(1) تذكرة الحفاظ 1/ 3؛ وقد استدلّ الذهبي بهذا الأثر وبنى عليه.

(2) المستدرك على الصحيحين 1/ 108.

(3) سنن الدارمي 1/ 153.

(4) سنن ابن ماجة 1/ 106.

(5) سنن أبي داود 2/ 392.

(6) مسند أحمد 4/ 131؛ قال شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح

أوشك يدلّ على الإسراع المفضي إلى القرب كما نصَّ على ذلك أهل اللغة، ولا يوجد أقرب من هذه الحادثة كمصداق لهذا التحذير!

الأمر الثاني: من أهمّ الألفاظ المهمّة في هذا الحديث، التعبير بـ(الأريكة)، وهي كما قال ابن أثير: السرير في الحجلة من دونه ستر، ولا يسمّى منفرداً أريكة، وقيل: هو كل ما اتُّكئ عليه من سرير أو فراش أو منصّة[1]..وهي في هذا الخبر كناية عن السلطة والحكم، فالشخص الذي يمنع من الحديث ليس إنساناً من عوام الناس، بل هو رجل مبسوط اليد وصاحب نفوذ، وهو ما يتلاءم مع فعل أبي بكر المذكور.

الأمر الثالث: تطابق لفظ الحديث النبوي مع قول أبي بكر مطابقة تامّة، بحيث لا تدع مجالاً للشكّ في كون الثاني هو مصداق للأوّل، ففي الحديث النبوي عبّر بقوله: «عليكم بالقرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحلّوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرِّموه»، وأمّا في كلام أبي بكر فقوله: «بيننا وبينكم كتاب الله، فاستحلّوا حلاله، وحرِّموا حرامه»، وهذا من دلائل النبوة ومن معجزات الرسالة.

وقد واصل الخليفة الثاني عمر بن الخطاب على هذا النهج: فقد روى الحاكم في المستدرك عن قرظة بن كعب، قال: خرجنا نريد العراق، فمشى معنا عمر بن الخطاب إلى صرار، فتوضأ، ثم قال: أتدرون لما مشيت معكم؟ قالوا: نعم، نحن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله مشيت معنا؟ قال: إنّكم تأتون أهل قرية لهم دويّ بالقرآن كدويّ النحل، فلا تبدونهم بالأحاديث، فيشغلونكم، جرِّدوا القرآن، وأقلّوا الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وامضوا

---

(1) النهاية في غريب الحديث والأثر 1/ 40.

وأنا شريككم. فلما قدم قرظة قالوا: حدِّثْنا. قال: نهانا ابن الخطاب[1].

وروى ابن سعد في طبقاته حادثة مهمّة تؤكِّد هذه الحقيقة، حيث قال: أرسل عمر أُبيًّا، قال: وأقبل أبيّ على عمر، فقال: يا عمر أتتّهمني على حديث رسول الله ﷺ؟ فقال عمر: يا أبا المنذر لا والله، ما اتّهمتك عليه، ولكنّي كرهت أن يكون الحديث عن رسول الله ﷺ ظاهراً[2].

وقال ابن كثير تأييدا لما تقدّم: ولهذا لمّا بعث أبا موسى إلى العراق قال له: إنّك تأتي قوما لهم في مساجدهم دويّ بالقرآن كدويّ النحل، فدعهم على ما هم عليه، ولا تشغلهم بالأحاديث، وأنا شريكك في ذلك. هذا معروف عن عمر[3].

وقال الذهبي: هكذا هو كان عمر يقول: أقلّوا الحديث عن رسول الله ﷺ، وزجر غير واحد من الصحابة عن بثّ الحديث، وهذا مذهب لعمر ولغيره[4].

ومن هنا عاقب عمر بن الخطاب كل من خالف سياسته في منع التحديث بأشد العقوبات كائناً من كان، واتخذ عدّة إجراءات:

منها: حبسه لبعض كبار الصحابة: كما روى الطبراني بسنده عن سعد بن إبراهيم عن أبيه، قال: بعث عمر بن الخطاب إلى ابن مسعود وأبي مسعود

---

(1) المستدرك على الصحيحين 1/ 102؛ قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد وله طرق. ووافقه الذهبي في التلخيص، وصحَّحه الألباني في صحيح سنن ابن ماجة 100.

(2) الطبقات الكبرى 4/ 22.

(3) البداية والنهاية 8/ 115.

(4) سير أعلام النبلاء 2/ 601.

الأنصاري وأبي الدرداء، فقال: ما هذا الحديث الذي تكثرون عن رسول الله صلى الله عليه وآله ؟! فحبسهم بالمدينة حتى استشهد[1].

وروي عن إبراهيم عبد الرحمن بن عوف، قال: والله ما مات عمر بن الخطاب حتى بعث إلى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله، فجمعهم من الآفاق: عبد الله بن حذافة وأبا الدرداء وأبا ذر وعقبة بن عامر، فقال: ما هذه الأحاديث التي قد أفشيتم عن رسول الله صلى الله عليه وآله في الآفاق؟ قالوا: أتنهانا؟ قال: لا، أقيموا عندي، لا والله لا تفارقوني ما عشت، فنحن أعلم، نأخذ ونردّ عليكم. فما فارقوه حتى مات[2].

ومنها: ضربه لمن يجاهر بالتحديث بدرّته الشهيرة، ولذلك قال أبو هريرة أكبر المحدّثين وأشهرهم: ما كنّا نستطيع أن نقول: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله» حتى قُبض عمر، كنّا نخاف السياط[3].

وروي عنه أيضا قوله: أفإن كنت محدِّثكم بهذه الأحاديث وعمر حيّ؟ أما والله إذاً لألفيت المخفقة ستباشر ظهري[4].

وروى الذهبي بسنده عن ابن عجلان: أنّ أبا هريرة كان يقول: إنّي لأحدِّث أحاديث، لو تكلَّمت بها في زمن عمر، لشَجَّ رأسي[5].

وهذا التصريح من أبي هريرة فيه إقرار بأن العقوبة التي كانت تطال

---

(1) المعجم الأوسط 3/ 378.

(2) كنز العمال 10/ 293.

(3) البداية والنهاية 8/ 115

(4) جامع معمر بن راشد الملحق بمصنَّف عبد الرزاق 11/ 262.

(5) سير أعلام النبلاء 2/ 601.

من ينشر أحاديث النبي ﷺ هي الضرب بالدرّة والسياط على الظهر والرأس وكأنّ حديث رسول الله جريمة تستوجب إقامة الحدّ!

ومنها: النفي والإبعاد عن مركز الخلافة الإسلامية وهي المدينة: فقد روي عن عمر بن الخطاب بإسناد صحيح أنّه قال لأبي هريرة: لتتركنَّ الحديث عن رسول الله ﷺ أو لألحقنَّك بأرض دوس[1].

وقال أيضا لكعب الأحبار: لتتركنَّ الحديث عن الأول أو لألحقنَّك بأرض القردة[2].

والذين جاؤوا من الحكّام والخلفاء بعدهما لم يجدوا صعوبة في السير على هذا المنوال وواصلوا قانون منع التحديث والتدوين:

فمثلا صرَّح الخليفة الثالث عثمان بن عفان باتّباعه لسياسة عمر بن الخطاب في تعامله مع الحديث ورواته بقوله: لا يحلّ لأحد يروي حديثا لم يُسمع به في عهد أبي بكر ولا عهد عمر[3].

وجاء بعده معاوية بن أبي سفيان مترسّما لخطى أسلافه، فقال للناس كما نقل مسلم في صحيحه: إيّاكم وأحاديث إلّا حديثاً كان في عهد عمر، فإنّ عمر كان يخيف الناس في الله عزَّ وجل[4].

وهنا يحقّ لكلّ منصف أن يطرح هذه الأسئلة:

---

(1) البداية والنهاية 8/ 115؛ صحّح الخبر شعيب الأرنؤوط في تحقيقه لسير أعلام النبلاء 2/ 601.

(2) البداية والنهاية 8/ 115؛ صحّح الخبر شعيب الأرنؤوط في تحقيقه لسير أعلام النبلاء 2/ 601.

(3) تاريخ مدينة دمشق 39/ 180، ومن المعلوم أنّ الرواية كانت ممنوعة في عهد الشيخين، فكيف لا يسمح إلّا بما روي في عهدهما؟

(4) صحيح مسلم 3/ 95.

أليست السنّة مصدرا من مصادر التشريع الرئيسيّة؟

لماذا منعت سنّة رسول الله صلى الله عليه وآله من التداول بين الناس؟

وتواصل هذا المنع سنين طويلة تكاد تبلغ المائة سنة، ولم يرفع هذا المنع إلّا في زمن بني أميّة وتحديدا حقبة حكم عمر بن عبد العزيز، وقد أشار البخاري في صحيحه إلى صدور الإذن منه، قال: وكتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم "انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وآله فاكتبه، فإنّي خفت دروس العلم وذهاب العلماء، ولا يقبل إلّا حديث النبي صلى الله عليه وآله، وليفشوا العلم وليجلسوا حتى يعلم من لا يعلم، فإنّ العلم لا يهلك حتّى يكون سرّا"[1].

وقد علّق ابن حجر العسقلاني على هذه الحادثة بقوله: يستفاد منه ابتداء تدوين الحديث النبوي وكانوا قبل ذلك يعتمدون على الحفظ، فلمّا خاف عمر بن عبد العزيز -وكان على رأس المائة الأولى- من ذهاب العلم بموت العلماء، رأى أنّ في تدوينه ضبطا له وابقاء، وقد روى أبو نعيم في تاريخ أصبهان هذه القصة بلفظ: كتب عمر بن عبد العزيز إلى الآفاق انظروا حديث رسول الله صلى الله عليه وآله فاجمعوه[2].

فالبداية الفعليّة لكتابة حديث النبي صلى الله عليه وآله وسيرته كان في سنة 100هـ، وكانت النواة الأولى هي ما جمعه الزهري في كتبه، وفي ذلك يقول ابن حجر: وأوّل من دون الحديث ابن شهاب الزهري على رأس المائة بأمر عمر بن عبد

---

(1) صحيح البخاري 1/ 33.

(2) فتح الباري 1/ 174.

العزيز ثم كثر التدوين ثم التصنيف وحصل بذلك خير كثير فللّه الحمد[1].

حقيقة التوقيعات:

قال الشيخ كريمة حفظه الله ورعاه: ويعتقدون بها يعرف (التوقيعات) من المهدي المنتظر في غيبته[2].

أقول: لا أدري لماذا خصّ الشيخ هذا الأمر بالذكر واعتبره (عقيدة) عند الشيعة فقضيّة التوقيعات ليست بدعا من الأمور بل هي الأحاديث الصادرة عن الإمام المهدي عجّل الله تعالى فرجه الشريف في غيبته الصغرى، وسمّيت بهذا الإسم لكونها كانت تخرج إلى الناس مدوّنة على رقع لا مشافهة.

قال الشيخ الطوسي رضي الله عنه: وذكر أبو نصر هبة الله بن محمد بن أحمد أنّ أبا جعفر العمري رحمه الله مات في سنة أربع وثلاثمائة، وأنّه كان يتولّى هذا الأمر نحوا من خمسين سنة يحمل الناس إليه أموالهم، ويخرج إليهم التوقيعات بالخط الذي كان يخرج في حياة الحسن عليه السلام إليهم بالمهمّات في أمر الدين والدنيا وفيما يسألونه من المسائل بالأجوبة العجيبة رضي الله عنه وأرضاه[3].

هل يهتم الشيعة بأسانيد الأخبار؟

الإشكال الثاني الذي تعرّض لهم الشيخ هو عدم اهتمام الشيعة بالأسانيد حيث قال: يعتقد الشيعة أنّ المرويّات الحديثيّة عن آل البيت رضي الله عنهم دون الاعتداد باتصال الأسانيد[4].

---

(1) فتح الباري 1/ 185.

(2) مشروع حوار مذهبي 26.

(3) الغيبة 366.

(4) مشروع حوار مذهبي 26.

وقد أحال الشيخ كريمة على كتاب مختصر التحفة الاثني عشريّة حيث قال صاحبها: ثم اعلم أنّ أكثر علماء الشيعة كانوا يعملون سابقا بروايات أصحابهم بدون تحقيق وتفتيش، ولم يكن فيهم من يميّز رجال الإسناد ولا من ألّف كتابا في الجرح والتعديل، حتّى صنّف الكشّي سنة أربعمائة تقريبا كتابا في أسماء الرجال وأحوال الرواة، وكان مختصرا جدّا لم يزد الناظر فيه إلّا تحيّرا، لأنّه أورد فيه أخبارا متعارضة في الجرح والتعديل ولم يمكنه ترجيح أحدها على الآخر[1].

أقول: إنّ أوّل من طعن في علم الشيعة بالأسانيد ورسّخ فكرة أنّهم لا يهتمّون بطرق الأحاديث واتصالها هو ابن تيميّة الحرّاني، فمن يطالع كتابه "منهاج السنّة النبويّة" يجد أنّه كثيرا ما يكرّر هذا الاتهام، حتّى قال: فالقوم من أضلّ الناس عن سواء السبيل، فإنّ الأدلّة إمّا نقليّة وإمّا عقليّة، والقوم من أضلّ الناس في المنقول والمعقول في المذاهب والتقرير، وهم من أشبه الناس بمن قال الله فيهم: ﴿وَقَالُواْ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾، والقوم من أكذب الناس في النقليات ومن أجهل الناس في العقليّات، يصدّقون من المنقول بما يعلم العلماء بالاضطرار أنّه من الأباطيل، ويكذّبون بالمعلوم من الاضطرار المتواتر أعظم تواتر في الأمّة جيلا بعد جيل، ولا يميّزون في نقلة العلم ورواة الأحاديث والأخبار، بين المعروف بالكذب أو الغلط أو الجهل بما ينقل وبين العدل الحافظ الضابط المعروف بالعلم بالآثار[2].

---

(1) مختصر التحفة 49.

(2) منهاج السنّة 1/ 8، والعجب من الشيخ كريمة كيف يقبل بكلام ابن تيميّة مع كثرة انتقاده له في كتاباته وبرامجه التلفزيونيّة.

وهذا الكلام بعيد كلّ البعد عن الصحّة، وقائله إمّا جاهل غير مطّلع على كتب الشيعة أو ماكر تعمّد الكذب للطعن بالمسلمين، وإلّا لو قرأنا ما سطّره شيخ الطائفة الطوسي المتوفّى سنة 460 هـ لما بقي لهذا الإشكال عين ولا أثر، حيث قال رضي الله عنه: ومما يدلّ أيضا على صحّة ما ذهبنا إليه، أنّا وجدنا الطائفة ميّزت الرّجال الناقلة لهذه الأخبار، ووثّقت الثقات منهم، وضعّفت الضعفاء، وفرّقوا بين من يُعتمد على حديثه وروايته، ومن لا يُعتمد على خبره، ومدحوا الممدوح منهم وذمّوا المذموم، وقالوا فلان متّهم في حديثه، وفلان كذّاب، وفلان مخلّط، وفلان مخالف في المذهب والاعتقاد، وفلان واقفيّ، وفلان فطحيّ، وغير ذلك من الطعون التي ذكروها، وصنّفوا في ذلك الكتب، واستثنوا الرّجال من جملة ما رووه من التصانيف في فهارسهم، حتّى إنّ واحدا منهم إذا أنكر حديثا نظر في إسناده وضعّفه برواته، هذه عادتهم على قديم الوقت وحديثه لا تنخرم[1].

وكلامه صريح في أنّ الطائفة من قديم عهدها كانت تهتمّ بقضيّة الأسانيد وبتوثيق الرجال، بل نحن ندّعي دعوى أكبر من هذه وهي أنّ المؤسّس الأوّل لعلم الحديث هو أمير المؤمنين عليه السلام، فقد روى الشيعة عنه تقسيمه للأحاديث بلحاظ الراوي: إنّ في أيدي الناس حقّا وباطلا، وصدقا وكذبا، وناسخا ومنسوخا، وخاصّا وعامّا، ومحكما ومتشابها، وحفظا ووهما، وقد كذب على رسول الله صلى الله عليه وآله على عهده حتى قام فيهم خطيبا فقال: "أيها الناس، قد كثرت عليّ الكذّابة، فمن كذب عليّ متعمّدا فليتبوّأ مقعده من النار"، ثم كُذب عليه من بعده حين توفّي رحمة الله على نبي الرحمة صلى الله عليه وآله،

(1) العدّة في أصول الفقه 1/ 141.

وإنّما يأتيك بالحديث أربعة نفر ليس لهم خامس: رجل منافق مظهر للإيمان متصنّع بالإسلام، لا يتأثّم ولا يتحرّج أن يكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله متعمّدا فلو علم المسلمون أنّه منافق كذّاب لم يقبلوا منه ولم يصدّقوه، ولكنّهم قالوا: "هذا صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله رآه وسمع منه وهو لا يكذب ولا يستحلّ الكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله"، وقد أخبر الله عن المنافقين بما أخبر ووصفهم بما وصفهم فقال الله عز وجل: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِن يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ﴾ ثم بقوا بعده وتقرّبوا إلى أئمّة الضلال والدعاة إلى النار بالزور والكذب والنفاق والبهتان، فولّوهم الأعمال وحملوهم على رقاب الناس وأكلوا بهم من الدنيا، وإنّما الناس مع الملوك في الدنيا إلّا من عصم الله، فهذا أوّل الأربعة؛ ورجل سمع من رسول الله صلى الله عليه وآله شيئا فلم يحفظه على وجهه ووهم فيه ولم يتعمّد كذبا وهو في يده يرويه ويعمل به ويقول: "أنا سمعته من رسول الله" فلو علم المسلمون أنّه وهم لم يقبلوا، ولو علم هو أنّه وهم فيه لرفضه؛ ورجل ثالث سمع من رسول الله صلى الله عليه وآله شيئا أمر به ثم نهى عنه وهو لا يعلم، أو سمعه نهى عن شيء ثمّ أمر به وهو لا يعلم، حفظ المنسوخ ولم يحفظ الناسخ، فلو علم أنّه منسوخ لرفضه، ولو علم المسلمون أنّه منسوخ إذ سمعوه لرفضوه؛ ورجل رابع لم يكذب على الله ولا على رسوله بغضا للكذب وتخوّفا من الله وتعظيما لرسوله صلى الله عليه وآله ولم يوهم، بل حفظ ما سمع على وجهه فجاء به كما سمعه ولم يزد فيه ولم ينقص، وحفظ الناسخ من المنسوخ فعمل بالناسخ ورفض المنسوخ، وإنّ أمر رسول الله صلى الله عليه وآله ونهيه مثل القرآن، ناسخ ومنسوخ، وعام وخاص، ومحكم ومتشابه، وقد كان يكون من رسول الله صلى الله عليه وآله الكلام له وجهان: كلام خاص وكلام عام، مثل

القرآن، يسمعه من لا يعرف ما عنى الله به ومن عنى به رسول الله ﷺ، وليس كلّ أصحاب رسول الله ﷺ كان يسأله فيفهم، وكان منهم من يسأله ولا يستفهم حتّى أن كانوا ليحبّون أن يجيء الطارئ والأعرابي فيسأل رسول الله ﷺ حتى يسمعوا منه[1].

بل ورد عنه عليه السلام حثّ على إسناد الأحاديث وذكر رواتها حيث يقول: إذا حدّثتم بحديث فأسندوه إلى الذي حدّثكم فإن كان حقّا فلكم وإن كان كذبا فعليه[2].

ومن هنا اهتمّ الشيعة بتمحيص الأسانيد وتقييم الرجال فألّفوا الكتب وصنّفوا الموسوعات، ومن يراجع كتب الفهارس سيجد مئات الكتب في هذا الفنّ، بل ألّفت كتب لجمع أسماء الكتب التي صنّفت في علم الرجال، ودونك كتاب "مصفّى المقال في مصنّفي علم الرجال" للشيخ المحقق أغا بزرك الطهراني قدس سره الذي جمع فيه مئات المصنّفين في هذا العلم، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّه قدس سره قد ألّف هذا الكتاب دفعا لتهمة وجّهها السيوطي للشيعة حيث قال: ولحرمان عامّة الناس عن الاّطلاع على كتب رجال الشيعة نسب السيوطي في البغية علماء الشيعة إلى التقصير والتفريط[3].

منهجيّة البحث الروائي عند الشيعة:

إنّ تحقيق صدور أيّ رواية يتوّقف على عدّة مراحل تدخل فيها عدّة

---

(1) كتاب سليم 181.

(2) الكافي 1/ 52.

(3) مصفّى المقال ج.

علوم سنذكرها إجمالا:

المرحلة الأولى: هي تحقيق صحّة السند بين صاحب الكتاب وبين المعصوم سواء كان النبي صلى الله عليه وآله أو أحد الأئمّة الاثني عشر عليهم السلام، وهذا الأمر يكون بالرجوع إلى تراجم الرواة وبحث ما قيل فيهم من مدح وقدح والخروج بحكم عام على كلّ راو من الرواة، وهذا الأمر يتوقّف على "علم الرجال"، ثمّ لابدّ من التأكّد من اتصال السند وعدم وجود انقطاع أو إرسال في حلقاته ولا يكون هذا إلّا بالرجوع إلى طبقات الرواة والذي اصطلح عليه بـ"علم الطبقات".

المرحلة الثانية: هي تحقيق نسبة الكتاب للمؤلّف بحيث يرجع إلى كتب الفهارس ويتؤكّد من صحّة انتساب هذا الكتاب لهذا المؤلّف، إذ أنّه قد علم بالتجربة أنّ كثيرا من الكتب نسبت لغير أصحابها، فقد يكون الورّاق قد اشتبه فنسب كتابا لغير مؤلّفه، أو يكون للمؤلّف كتاب فعلا لكن حصل خلط بينه وبين آخر لكثرة تشابه أسماء المؤلّفين والمؤلّفات.

المرحلة الثالثة: هي تحقيق اعتبار نسخة الكتاب وبتعبير آخر تمحيص الطريق الذي وصل به الكتاب إلينا، فهل الكتاب متواتر في كلّ طبقاته؟ أو هل وصل لنا بسند صحيح؟ لأنّه قد يكون أصل الكتاب صحيح لكنّ النسخة الواصلة لم تثبت بطريق معتبر فلا يحصل الاطمئنان بسلامتها من حصول التلاعب بها، ولذلك جعل بعض الفقهاء العلم بالمخطوطات من مقدّمات الاجتهاد[1].

(1) من المعاصرين: المرجع الديني السيد علي السيستاني

هل يُطبّق أهل السنّة هذه المنهجيّة؟

لو أردنا أن نحاكم أهل السنّة والجماعة بهذه الضوابط التي نقيّم بها رواياتنا فلن يبق لهم شيء من كتب الحديث التي انتقد الشيخ عدم اعتماد الشيعة عليها واستقلالهم بمصادر أخرى، حيث أنّهم اهتمّوا ببحث السند بين صاحب الكتاب والنبي ﷺ، وأهملوا البحوث الأخرى التي لا تقلّ أهميّة عن بحث السندوسنضرب مثلا بصحيح البخاري لمكانة هذا الكتاب عندهم:

ثبت بما لا يدع مجالا للشكّ أنّ محمد بن إسماعيل البخاري قد مات قبل إنهاء كتابه، بل تركه مسودّة لم تبيّض يشهد على ذلك ما ذكره أبو الوليد الباجي: وقد أخبرنا أبو ذر عبد بن أحمد الهروي الحافظ رحمه الله ثنا أبو إسحاق المستملي إبراهيم بن أحمد قال: "انتسخت كتاب البخاري من أصله كان عند محمد بن يوسف الفربري فرأيته لم يتمّ بعد وقد بقيت عليه مواضع مبيّضة كثيرة، منها تراجم لم يثبت بعدها شيئا، ومنها أحاديث لم يترجم عليها فأضفنا بعض ذلك إلى بعض"، وممّا يدلّ على صحّة هذا القول أنّ رواية أبي إسحاق المستملي ورواية أبي محمد السرخسي ورواية أبي الهيثم الكشميهني ورواية أبي زيد المروزي وقد نسخوا من أصل واحد فيها التقديم والتأخير، وإنّما ذلك بحسب ما قدر كل واحد منهم في ما كان في طرّة أو رقعة مضافة أنّه من موضع ما فأضافه إليه ويبيّن ذلك أنّك تجد ترجمتين وأكثر من ذلك متّصلة ليس بينهما أحاديث[1].

وقد أشار ابن حجر العسقلاني إلى هذه الحقيقة في فتحه حيث يقول:

---

(1) التعديل والتجريح 1/ 310.

وأظنّ ذلك من تصرّف الناقلين لكتاب البخاري كما تقدّم مرارا أنّه ترك الكتاب مسودّة[1].

فمن هنا نعلم أنّ الكتاب كان مسودّة وأنّ الناقلين له قد تصرّفوا فيه بالتبييض والترتيب، لكنّ السؤال هنا:

من هم هؤلاء الناقلين؟

وهل يمكن الوثوق بعملهم؟

وماهو مقدار تصرّفهم في أصل الكتاب؟

والجواب أنّ النسخة المتداولة لصحيح البخاري هي برواية "محمد بن يوسف الفربري" وقد ذُكر مرارا في متن الكتاب، وهذا الرجل لم يرد فيه أي توثيق من علماء الرجال المتقدّمين والمعاصرين أو المتأخّرين عنه، وأوّل من ذكر توثيقا للفربري (المتوفّى320 هـ) هو الصفدي (المتوفّى 764هـ) حيث ترجم للفربري في كتابه الوافي بالوفيات: محمد بن يوسف بن مطر بن صالح أبو عبد الله الفربري بفتح الفاء وكسرها وباء موحّدة بين رائين، سمع الصحيح من البخاري بفربر، كان ثقةورعا، حدّث عنه بالصحيح أبو علي سعيد بن السكن الحافظ بمصر سنة ثلاث وأربعين وهو أوّل من حدّث عن الفربري، توفّي الفربري سنة عشرين وثلاث مائة[2].

وليس للصفدي سلف في توثيقه للفربري فلا قيمة له، وكلّ من جاء بعد الصفدي اكتفى بنقل عبارته كما هي، وعليه يكون أوّل توثيق للفربري الراوي الحصري للبخاري بعد اكثر من 400 سنة من وفاة الفربري، علما

(1) فتح الباري 7/ 73.

(2) الوافي بالوفيات 2/ 179.

أنّ هذه العبارة (كان ثقة ورعا) نسبها بعضهم[1] إلى السمعاني الأب (المتوفّى سنة 510هـ) الذي تفصله 300 سنة عن الفربري!

والأهمّ من هذا أنّنا لم نعثر على هذه العبارة في كلّ كتب السمعاني سواء كان الأب أو الإبن، خصوصا أنّ الابن ترجم للفربري في كتاب الأنساب[2] ولم يذكر توثيق أبيه، بل لم يذكر أيّ شيء يدلّ على عدالة أو وثاقة أو حتّى مدح للفربري سوى أنّه قد حدّث بصحيح البخاري، وهذا ما يجعلنا نشكّ في أصل ثبوت التوثيق عن الفربري الأب.

ومن هنا نعلم أنّ الشخص الذي روى النسخة المتداولة من صحيح البخاري مجهول الحال لم يرد في حقّه توثيق معتبر، والأخطر من هذا أنّ دوره لم يكن مجرّد رواية للكتاب بل قام بعمليّة تبييض للكتاب وتصرّف فيه، ولذلك وجدنا بعض كبار محقّقي أهل السنّة من يصرّح بوجود تلاعب بهذا الكتاب!

قال الحميدي تعليقا على رواية في البخاري: حكى أبو مسعود أنّ له في الصحيح حكاية من رواية حصين عنه قال: رأيت في الجاهلية قردة اجتمع عليها قردة، قد زنت فرجموها فرجمتها معهم، كذا حكاه أبو مسعود، ولم يذكر في أيّ موضع أخرجه البخاري من كتابه، فبحثنا عن ذلك فوجدناه في بعض النسخ لا في كّلها، قد ذكر في أيام الجاهلية، وليس في رواية النعيمي عن الفربري أصلا شيء من هذا الخبر في القردة، ولعلّها من المقحمات التي

---

(1) الذهبي في سير أعلام النبلاء 15/ 11.

(2) الأنساب 10/ 170.

أقحمت في كتاب البخاري[1].

وملخّص القول أنّ الكتاب كان مسودّة قام بتبييضها شخص مجهول بل وتصرّف في روايات الكتاب، ومن هنا فإنّ المتداول من كتاب البخاري ليست إلّا مسودّة تلاعب بها الفربري وأضاف وأنقص منها، وعليه فلو قبلنا كلّ ما قاله أهل السنّة في حقّ البخاري وكتابه فإنّنا لا نقبل الاعتماد على المتداول منه لما تقدّم.

هذا بعض ما يتعلّق بكتاب "الجامع الصحيح" للبخاري، ولو فصّلنا القول فيه وفي غيره من الصحاح والمسانيد المعتمدة عند أهل السنّة والجماعة لأظهرنا المخفيّ من الإشكالات حول هذه الكتب التي عدّت صحيحة معتبرة وهي أبعد ما يكون عن ذلك.

---

(1) الجمع بين الصحيحين 3/ 490.

الشيعة

والإجماع

حجيّة الإجماع

بعد أن تطرّق الشيخ إلى الكتاب والسنّة عند الشيعة، ختم بذكر المصدر الثالث من مصادر التشريع الإسلامي وهو "الإجماع"، وقرّر رأي الشيعة في المسألة بقوله: لا يعترف الشيعة بالإجماع بدون وجود المعصوم، ثم أحال القراىء على مصدر آخر للبحث بقوله: لمزيد التوسّع"مسألة التقريب بين أهل السنّة والشيعة" د/ ناصر بن عبد الله القفاري(1).

حجيّة الإجماع عند الشيعة:

من أهمّ مباحث أصول الفقه "الإجماع" حيث يبحث المحقّقون دليل حجيّته وكيفيّة تحقّقها، وقد قرّروا أنّ الإجماع بنفسه لا قيمة له لعدم قيام الدليل على ذلك، فقد دلّ الدليل على حجيّة القرآن والسنّة والعقل لكنّه لا يوجد دليل يمكن الاتّكاء عليه في الحكم بحجيّة الإجماع، إلّا أنّهم أطبقوا على أنّ الإجماع إذا كان كاشفا عن حكم المعصوم اعتبر حجّة فهو بمثابة السند في الحديث.

أمّا اعتبار الإجماع حجّة لمجرّد توافق السواد الأعظم من الناس على مسألة من المسائل فهذا ما لم يقم عليه دليل، ورفض الشيعة لهذا النوع من الإجماع مبنيّ على عدم الدليل لا لمجرّد مخالفة بقيّة المسلمين.

---

(1) مشروع حوار مذهبي 26.

الرشد في خلافهم!

حاول القفاري ربط رفض الشيعة للإجماع بسعيهم لمخالفة المسلمين حيث يقول: وتؤكّد "نصوص الشيعة" على ضرورة مخالفة إجماع أهل السنّة، وإنّ خلافهم فيه الرشاد، ففي الكافي سؤال لأحد أئمّتهم يقول: (إذا وجدنا أحد الخبرين موافقا للعامّة -يعني أهل السنّة- والآخر مخالفا لهم بأيّ الخبرين يؤخذ؟ فأجاب إمامهم: ما خالف العامة ففيه الرشاد[1].

والجواب:

أوّلا: إنّ القفاري قد دلّس تدليسا قبيحا في هذا المورد، فأوهم القارىء بأنّ هذه الأحاديث تدعو إلى مخالفة أهل السنّة والجماعة ابتداء، والحال أنّها وردت في سياق بحث التعارض، وبيانه:

أنّ الأحاديث الواردة عن أهل البيت عليهم السلام قد ذكرت طرق معالجة الأحاديث المتعارضة الواردة عنهم:

- منها الترجيح بصفات الرواة
- ومنها الترجيح بالشهرة بين الأصحاب
- ومنها الترجيح بموافقة الكتاب

ومن هذه المرجّحات المطروحة مخالفة ما عليه العامّة في ذلك الزمان بمعنى أنّه يقدّم الحديث المخالف لهم ويردّ الموافق وذلك لكون هذه الموافقة كاشفة عن صدور الحديث عن الأئمّة عليهم السلام تقيّة، لا أنّ ينظر الشيعة لما عند العامّة ويفتوا بخلافه.

(1) مسألة التقريب بين أهل السنّة والشيعة 284.

الثاني: إنّ السبب في هذا الأمر قد بيّنته الروايات، فقد روى الشيخ الصدوق رضي الله عنه بسنده عن عن أبي إسحاق الإرجاني رفعه قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: أتدري لم أمرتم بالأخذ بخلاف ما تقول العامّة؟ فقلت: لا ندري، فقال: إنّ عليّا عليه السلام لم يكن يدين الله بدين إلّا خالف عليه الأمّة إلى غيره إرادة لإبطال أمره، وكانوا يسألون أمير المؤمنين عليه السلام عن الشيء الذي لا يعلمونه فإذا أفتاهم جعلوا له ضدّا من عندهم ليُلبّسوا على الناس[1].

ولا يظُنّن شيخنا أحمد كريمة أنّ هذه الروايات تحوي تجنّيا على أهل السنّة والجماعة، فهذه الحقيقة قد أثبتتها كتب السنّة قبل الشيعة ولو رجعنا إلى الحاكم في مستدركه لبان لنا الأمر كالشمس في رابعة النهار، حيث روى مسندا عن سعيد بن جبير قال: كنّا مع ابن عباس بعرفة فقال لي: يا سعيد مالي لا أسمع الناس يلبّون؟ فقلت: يخافون من معاوية، قال: فخرج ابن عباس من فسطاطه فقال: لبّيك اللهم لبّيك فإنّهم قد تركوا السنة من بغض علي رضي الله عنه[2]!

فهذا ابن عبّاس حبر الأمّة وترجمان القرآن يشهد أنّ المسلمين في زمانه قد تركوا السنّة بغضا للإمام علي عليه السلام، وأنّ الذين قادوا حملة تحريف الدين هم بنو أميّة، قد امتدّت أيديهم حتّى لعمود الدين "الصلاة" حيث نقل البخاري في صحيحه عن أنس: ما أعرف شيئا ممّا كان على عهد النبي صلى الله عليه وآله، قيل: الصلاة، قال: أليس ضيّعتم ما ضيّعتم فيها[3]!

---

(1) علل الشرائع 2/ 531.

(2) المستدرك على الصحيحين 1/ 464.

(3) صحيح البخاري 1/ 134.

وفي المقابل نقل أحمد في مسندا ما يثبت أنّ صلاة رسول الله قد نسيها الصحابة ولم يحفظها إلّا الإمام علي عليه السلام حيث روى عن أبي موسى قوله: لقد ذكّرنا عليّ بن أبي طالب صلاة كنّا نصلّيها مع رسول الله صلى الله عليه وآله إمّا نسيناها وإمّا تركناها عمدا[1].

الثالث: العجيب ممّن يرمي الناس بالحجارة وبيته من الزجاج، فناصر القفاري غفل على أنّ هناك ماهو أعظم من هذا عندهم: فقد قرّر بعض فقهائهم أنّ السنّة الثابتة بلا خلاف عن النبي صلى الله عليه وآله يحسن تركها وهجرانها إذا أصبحت شعارا للمبتدعة لاسيما الرافضة!

قال ابن تيميّة: ومن هنا ذهب من ذهب من الفقهاء إلى ترك بعض المستحبّات إذا صارت شعارا لهم، فإنّه لم يترك واجبا بذلك، لكن قال: في إظهار ذلك مشابهة لهم، فلا يتميّز السنّي من الرافضي، ومصلحة التميّز عنهم لأجل هجرانهم ومخالفتهم، أعظم من مصلحة هذا المستحبّ[2].

وهذه نماذج من تطبيقات هذه القاعدة:

1- ابن حجر في كتابه فتح الباري: اختُلف في السلام على غير الأنبياء، بعد الاتّفاق على مشروعيّته في تحيّة الحيّ، فقيل: يُشرع مطلقا، وقيل: بل تبعا، ولا يُفرد لواحد، لكونه صار شعارا للرافضة، ونقله النووي عن الشيخ أبي محمد الجويني[3].

2- محمد بن عبد الرحمن الدمشقي في كتابه رحمة الأمة في اختلاف

(1) مسند أحمد 4/ 392.

(2) منهاج السنّة 4/ 154.

(3) فتح الباري 11/ 146.

الأئمّة: السنّة في القبر التسطيح، وهو أولى من التسنيم على الراجح من مذهب الشافعي، وقال الثلاثة أبو حنيفة ومالك وأحمد: التسنيم أولى، لأنّ التسطيح صار من شعائر الشيعة[1].

3-وقال الحافظ العراقي في بيان كيفية إسدال طرف العمامة: فهل المشروع إرخاؤه من الجانب الأيسر كما هو المعتاد، أو الأيمن لشرفه؟ لم أر ما يدل على تعيين الأيمن إلا في حديث ضعيف عند الطبراني، وبتقدير ثبوته فلعله كان يرخيها من الجانب الأيمن، ثم يردها إلى الجانب الأيسر كما يفعله بعضهم، إلا أنه صار شعار الإمامية، فينبغي تجنبه لترك التشبه بهم[2].

معضلة حجيّة الإجماع:

إنّ من أعظم المشكلات التي يواجهها أهل السنّة والجماعة هي إقامة الدليل على حجيّة الإجماع بالمعنى الذي يتبنّونه، حيث حشدوا مجموعة من الآيات والروايات التي أرادوا جعلها دليلا على ما ذهبوا إليه، ولعلّ أوّل محاولة جادّة كانت على يد الشافعي في رسالته حيث عقد بابا أسماه "الإجماع" ذكر فيه أحاديث الحث على لزوم الجماعة واعتبرها مستنده في حجيّة الإجماع، ثم تتابعت المحاولات وأُقحمت مجموعة من الآيات القرآنيّة في هذا المبحث:

المشكلةالأولى: أنّ الإجماع نفسه لم يقع عليه إجماع فقد خالف الشيعة والمعتزلة والخوارج وناقشوا في دلالة ما ذكره الأصوليّون من آيات وأحاديث وفهموها بغير ما فهمها القوم، إلّا أنّ العجيب أنّهم طبّقوا لوازم

(1) رحمة الأمّة 69.

(2) إرشاد الساري 8/ 428.

الإجماع على هؤلاء فقالوا أنّ خلاف هذه الفرق لا يخرم الإجماع بل طعنوا فيهم لإنكارهم الإجماع الذي لا يوجد دليل قطعيّ عليه.

والمشكلة الثانية أنّهم اختلفوا هل ينعقد الإجماع بقول الأكثر أو لا، وفي هذا يقول ابن قدامة: ولا ينعقد الإجماع بقول الأكثرين من أهل العصر في قول الجمهور، وقال محمد بن جرير وأبو بكر الرازي: ينعقد، وقد أومأ إليه أحمد[1]؛ والسبب في ذلك أنّ الأدلّة التي تمسّكوا بها لإثبات الإجماع عامّة ولا تثبت تفاصيل الأمر ولذلك القدر المتيقّن منه هو إجماع كلّ أمّة محمد صلى الله عليه وآله على أمر وهذا العنوان يشمل حتّى من أنكر الإجماع كالشيعة وبعض المعتزلة والخوارج.

إجماع أهل البيت!

إنّ من محاسن التطرّق إلى قضيّة الإجماع هو حسم الخلاف الطويل بين أهل السنّة والشيعة حول: من يتبّع أهل البيت عليهم السلام؟ حيث كثيرا ما سمعنا علماء وفقهاء ودعاة أهل السنّة يصرّحون بأنّهم قد شايعوا وتابعوا العترة النبويّة عليهم السلام، فلا يوجد ما يميّز الشيعة عنهم!

وهذه الدعوى تسقط عند الحديث عن قضيّة الإجماع، حيث أنّ أصوليي أهل السنّة والجماعة قد نصّوا على عدم حجيّة إجماع العترة الطاهرة عليهم السلام، قال الآمدي في إحكامه: لا يكفي في انعقاد الإجماع اتّفاق أهل البيت، مع مخالفة غيرهم لهم خلافا للشيعة للدليل السابق في المسائل المتقدمة[2].

والأعظم من هذا ما ذكره أبو إسحاق الشيرازي حيث نفى الحجيّة

---

(1) روضة الناظر 1/ 402.

(2) الإحكام 1/ 245.

عن قولهم مطلقا، قال: اتّفاق أهل بيت رسول الله ﷺ ليس بحجّة، وقالت الرافضة هو حجّة[1].

فإذا كان إجماع واتفاق العترة الطاهرة ليس بمقبول وليس بحجّة، فأيّ اتباع للعترة الطاهرة يمكن ادّعاؤه؟ وكيف سيلقون رسول الله ﷺ وهو الذي أمر باتباع عترته حيث يقول: إنّي تارك فيكم ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا بعدي، أحدهما أعظم من الآخر، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي ولن يتفرّقا حتّى يردا عليّ الحوض فانظروا كيف تخلفوني فيهما[2].

الصحيحين مرّة أخرى:

لو نظرنا إلى تطبيقات أهل السنّة لقضيّة الإجماع لرأينا التخبّط الكبير في تطبيق هذه المسألة، وعلى سبيل المثال نأخذ قضيّة الصحيحين حيث نصّوا على أنّ دليل صحّتهما هو الإجماع الذي انعقد بين الأمّة، حيث قال ابن الصلاح: وهذا القسم جميعه مقطوع بصحّته والعلم اليقيني النظريّ واقع به خلافا لقول من نفى ذلك محتجّا بأنّه لا يفيد في أصله إلا الظنّ وإنّما تلقّته الأمة بالقبول لأنّه يجب عليهم العمل بالظن والظن قد يخطئ، وقد كنت أميل إلى هذا وأحسبه قويّا ثم بان لي أنّ المذهب الذي اخترناه أوّلا هو الصحيح لأنّ ظنّ من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ والأمّة في إجماعها معصومة من الخطأ[3].

---

(1) التبصرة في أصول الفقه 368.

(2) سنن الترمذي 5/ 329.

(3) مقدمة ابن الصلاح 30.

بل بالغ الدهلوي في هذا الإجماع فقال: أمّا الصحيحان فقد اتّفق المحدّثون على أنّ جميع ما فيهما من المتّصل المرفوع صحيح بالقطع، وأنّهما متواتران إلى مصنّفيهما، وأنّه كلّ من يهوّن أمرهما فهو مبتدع متّبع غير سبيل المؤمنين[1].

والسؤال هنا: كيف ينعقد هذا الإجماع مع وجود فرق كاملة من المسلمين خالفت في صحّة الكتابين ولم تقبلهما، بل مع وجود علماء مجتهدين من نفس الوسط السنّي قد انتقدوا الكتابين وطعنوا فيهما وضعّفوا أحاديثهما:

فقد ألّف الدارقطني (توفّي 385هـ) كتابا تتبّع فيه أحاديث الصحيحين أسماه "الإلزامات والتتبّع" انتقد فيه أحاديث الصحيحين وقال في أوّله: ابتداء ذكر أحاديث معلولة اشتمل عليها كتاب البخاري ومسلم أو أحدهما بيّنت عللها والصواب منها[2].

وألّف الحافظ ابن عمّار الشهيد الهروي (توفّي 317هـ) كتابا انتقد فيه أحاديث صحيح مسلم أسماه "علل الأحاديث في كتاب صحيح مسلم" انتقد فيه عشرات الأحاديث منه.

والعجيب ما نقله أبو الوليد الباجي (توفّي 474هـ) في مقدّمة كتابه حيث يقول: وقد أخرج البخاري أحاديث اعتقد صحّتها تركها مسلم لمّا اعتقد فيها غير ذلك، وأخرج مسلم أحاديث اعتقد صحّتها تركها البخاري لمّا اعتقد فيها غير معتقده، وهو يدلّ على أنّ الأمر طريقه الاجتهاد لمن كان

---

(1) حجة الله البالغة 1/ 232.

(2) الإلزامات والتتبّع 120.

من أهل العلم بهذا الشأن وقليل ما هم[1].

فإذن مسلم بن الحجّاج صاحب الصحيح لم يكن يعتقد صحّة كلّ ما في البخاري والعكس صحيح، فكيف يكون إجماع على الصحيحين والحال أنّ صاحبيهما لم يتّفقوا في ذلك؟ بل ولو جمعنا أسماء كلّ من انتقد أحاديث في الصحيحين لاحتجنا إلى مجلّد كامل في ذلك ولطال بنا المقام، فأين هذا الإجماع الذي جعلتموه أصلا للدين؟

زبدة المقال:

إنّ اعتبار الإجماع مصدرا من مصادر التشريع أمر لم يقم عليه دليل قطعيّ، وما تمسّكوا به من آيات وروايات قد اختلف في دلالتها ولذلك أنكر حجيّته جماعة من المسلمين ولذلك من غير المقبول محاولة إلزام الشيعة بهذا الفهم للآيات والروايات مع الاختلاف الشاسع في التعامل مع النصّ القرآني والروائي.

(1) التعديل والتجريح 1/ 310.

خاتمة

بعد هذه الجولة المطوّلة في تفاصيل القضايا الخلافيّة بين الشيعة وأهل السنّة، لابدّ من كلمة حاسمة نختم بها هذه الأجوبة التي كتبناها رجاء توضيح ما التبس عند كلّ باحث عن الحقيقة:

تقريب لا ذوبان:

لابدّ من بيان مفهوم التقريب قبل الدعوة إليه، لأنّ كثيرا من الذين رفعوا هذه الراية توهّموا أنّ معنى التقريب هو تقريب وجهات النظر وحلّ المسائل الخلافيّة العالقة بين الفريقين، والحال أنّ هذا الأمر مستحيل عمليّا إذ أنّ عمر هذه المسائل يزيد عن ألف سنة ولن تحسم بين ليلة وضحاها فما الداعي لطرحها وجعلها هي عقبة التقريب؟!

علما أنّ المراد من التقريب هو تقريب القلوب والنفوس التي لوّثتها الطائفيّة النتنة، وحثّها على النظر إلى المشتركات الكثيرة التي تجمعنا، وجعلها هي الأصل الذي يبتنى عليه تعامل الناس، مع تحذيرهم من الخوض في الخلافيات وترك القول الفصل فيها للعلماء المحقّقين، أمّا أن يكون المراد من التقريب هو تذويب الطرف الآخر وحثّه على التنازل عن معتقداته لهذا الغرض فغير مقبول عند العقلاء، فمن يريد التقارب عليه أن يقبل الآخر كما هو لا يريده المقرّب.

ماذا عن الشيعة؟

إنّ الأمر الذي يخفى على الكثير من فرسان التقريب أنّ الشيعة أيضا لهم إشكالات كثيرة على التصوّر السنّي لبعض المفردات العقديّة والفقهيّة والأخلاقيّة:

- فكما طرح الشيخ إشكالاته في جانب تعامل الشيعة مع القرآن الكريم، كذلك للشيعة إشكالات أكثر في هذا الباب مثل قضيّة نسخ التلاوة، والقراءات الشاذّة، وروايات جمع القرآن وتدوينه...
- وكما طرح الشيخ إشكالاته حول موضوع تكفير الصحابة، فكذلك الشيعة عندهم حساسيّة من هذا الموضوع إذ أنّ مصادر أهل السنّة والجماعة تحوي تكفيرا لمن هم أقدس من الصحابة عند السنّة مثل أبي طالب عمّ النبي عليه السلام، وعبد الله والد النبي عليه السلام، وآمنة والدة النبي عليه السلام، وغيرهم من بني هاشم عليهم السلام.
- وكما طرح الشيخ إشكالاته حول السنّة النبويّة، فكذلك الشيعة لهم إشكالات كثيرة في هذا الباب قد تقدّم ذكر بعضها، وما لم يتمّ ذكره أكثر بكثير.

ولو بقينا في حالة التراشق لما تقدّمنا خطوة واحدة للأمام، والحلّ هو أن يُعترف بأنّ هذه المواضيع هي محلّ اختلاف وتحترم وجهة نظر كلّ فريق، ثم تتجاوز هذه المواضيع إلى العمل الفعليّ على رأب الصدع ورتق الشرخ وتوحيد الصفوف التي مزّقها التعصّب والتطرّف.

ختامها مسك

أجدّد شكري لسماحة الشيخ العلّامة أحمد كريمة على هذه المبادرة الطيّبة التي نتمنّى أن تتبعها مبادرات أخرى لاسيما من الأزهر الشريف الذي لازال قلعة من قلاع الإسلام ورائدا من روّاد التقريب والتوحيد ورصّ الصفوف.

نسأل الله عزّ وجلّ أن يوفّقنا لما يحبّه ويرضاه، ويجري الحقّ على ألسنتنا وأيدينا إنّه سميع مجيب.

مصادر الكتاب

1- **القرآن الكريم.**

(أ)

2- **الإحكام في أصول الأحكام:** أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد الثعلبي الآمدي، المكتب الإسلامي بيروت لبنان، المحقق: عبد الرزاق عفيفي.

3- **الإرشاد لمعرفة حجج الله على العباد:** الشيخ محمد بن محمد بن النعمان العكبري المعروف بالشيخ المفيد، مؤسسة أهل البيت عليهم السلام لتحقيق التراث، الطبعة الثانية 1993م، بيروت.

4- **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري:** أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني، المطبعة الكبرى الأميرية مصر، الطبعة السابعة.

5- **أسد الغابة في معرفة الصحابة:** مجد الدين المبارك بن محمد ابن الأثير، دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

6- **الإستيعاب في معرفة الأصحاب:** يوسف بن عبد الله بن عبد البر، دار الجيل بيروت لبنان،الطبعة الأولى1992.

7- **الإصابة في تمييز الصحابة:** أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1415.

8- **أصل الشيعة وأصولها:** الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء، منشورات مكتبة الفقيه-الكويت.

9- **أصول مذهب الشيعة عرض ونقد:** ناصر بن عبد الله بن علي القفاري،

الطبعة الأولى 1414هـ.

10- **الاحتجاج**: أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي، مكتبة دار المجتبى النجف الأشرف العراق، الطبعة الأولى 2009م.

11- **اختصار علوم الحديث**: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، دار الكتب العلميّة بيروت لبنان، الطبعة الثانية، تحقيق: أحمد محمد شاكر.

12- **اختيار معرفة الرجال**: الشيخ محمد بن الحسن الطوسي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت لبنان، الطبعة الأولى 2009.

13- **الاختصاص**: الشيخ محمد بن محمد بن النعمان المفيد، مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر والتوزيع.

14- **الإتقان في علوم القرآن**: جلال الدين السيوطي، دار الكتاب العربي بيروت لبنان، الطبعة الأولى 2011م.

15- **إظهار الحق**: محمد رحمت الله بن خليل الرحمن الهندي، الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلميّة والإفتاء والدعوة والإرشاد بالسعودية، الطبعة الأولى 1989م.

16- **إظهار الحق**: محمد رحمت الله بن خليل الرحمن الهندي، مكتبة الثقافة الدينيّة القاهرة مصر، الطبعة الأولى.

17- **الاعتقادات في دين الإماميّة**: محمد بن علي بن الحسين بن بابويه المعروف بالشيخ الصدوق، دار المفيد الطبعة الثانية 1414هـ، تحقيق: عصام السيّد.

18- **الأنساب**: أبو سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني، دار الجنان للطبع والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1988م، تحقيق: عبد الله عمر

البارودي.

19- **الأنوار النعمانيّة**: السيد نعمة الله الموسوي الجزائري، منشورات الفجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2011م.

20- **آلاء الرحمن في تفسير القرآن**: العلامة محمد جواد البلاغي النجفي، دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان، الطبعة الأولى.

21- **الإلزامات والتتبّع**: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد الداقطني، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الثانية 1985م، تحقيق: مقبل الوادعي.

22- **الأمالي**: الشيخ محمد بن محمد بن النعمان المفيد، مؤسسة التاريخ العربي بيروت لبنان، الطبعة الأولى 2009م.

23- **أنوار الهداية**: السيد روح الله الموسوي الخميني، مؤسّسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني قدس سره، الطبعة الأولى 1413هـ.

24- **أوائل المقالات**: الشيخ محمد بن محمد بن النعمان العكبري المفيد، دار الكتاب الإسلامي بيروت لبنان.

25- **الإيضاح**: الفضل بن شاذان الأزدي النيسابوري، مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1982م.

(ب)

26- **بحار الأنوار الجامعة لدرر الأئمة الأطهار**: العلامة محمد باقر المجلسي، دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان.

27- **البخاري وآل البيت**: أسامة محمد زهي الشنطي،مركز الثقافة الإسلاميّة مشروع النفائس، الطبعة الأولى 2013.

28- **البداية والنهاية:** أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي، دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1408.

29- **البرهان في تفسير القرآن:** السيد هاشم البحراني التوبلاني، مؤسّسة البعثة قم إيران، الطبعة الأولى.

30- **البيان في تفسير القرآن:** السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي، دار الزهراء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة 1975م.

(ت)

31- **تاريخ بغداد:** أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1417هـ.

32- **تاريخ الأمم والملوك:** محمد بن جرير الطبري، مؤسسة الأعلمي بيروت لبنان، الطبعة الخامسة 1989م.

33- **التبيان في تفسير القرآن:** شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي، دار إحياء التراث العربي، تحقيق: أحمد حبيب قصير العاملي.

34- **التبصرة في أصول الفقه:** أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، دار الفكر دمشق، الطبعة الأولى 1403هـ، تحقيق: محمد حسن هيتو.

35- **التسهيل لعلوم التنزيل:** محمد بن أحمد بن جزي الغرناطي، دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان.

36- **تذكرة الفقهاء:** الحسن بن يوسف بن المطهر المعروف بالعلامة الحلّي، مؤسسةآل البيت لإحياء التراث عليهم السلام، الطبعة الأولى 1414هـ.

37- **تذكرة الحفاظ:** شمس الدين محمد بن عثمان الذهبي، دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان.

38- **تذكرة الموضوعات:** محمد بن طاهر بن أحمد القيسراني المقدسي، مطبعة السعادة، تحقيق: محمد أمين الخانجي الكتبي.

39- **تفسير القرآن العظيم:** أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1992.

40- **تفسير الصافي** : محمد محسن بن مرتضى المعروف بالفيض الكاشاني، مؤسسة الهادي قم المقدّسة، منشورات مكتبة الصدر بطهران، الطبعة الأولى.

41- **تفسير العياشي:** محمد بن مسعود العياشي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت لبنان، الطبعة الثانية 1431هـ.

42- **تفسير القرآن العظيم مسندا:** عبد الرحمن بن محمد بن أبي حاتم الرازي- دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

43- **تفسير البحر المحيط:** أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1993م، تحقيق: عادل أحمد/ علي معوض.

44- **تفسير عبد الرزاق:** عبد الرزاق بن همام الصنعاني، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1989.

45- **ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج حديثهم أحمد بن حنبل في المسند:** أبو القاسم علي بن عساكر الدمشقي، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى 1989م.

46- **التعديل والتجريح لمن خرّج له البخاري في الصحيح:** أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي، دار اللواء للنشر والتوزيع بالرياض، تحقيق: أبو لبابة حسين.

47- **تلخيص المستدرك**: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار المعرفة للنشر والتوزيع بيروت لبنان .

48- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**: أبو عمر يوسف بن عبد البر القرطبي، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، الطبعة الأولى.

49- **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**: عبد الرحمن بن يحيى المعلّمي اليماني، مكتبة المعارف الرياض السعودية.

50- **تنقيح المقال في علم الرجال**: العلامة الشيخ عبد الله المامقاني، مؤسسة أهل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، تحقيق: الشيخ محي الدين المامقاني/ الشيخ محمد رضا المامقاني.

51- **تنبيه الحاذق في سيرة ومرويّات جعفر الصادق**: ناجي بن تركي الهجاري الشريف، مؤسّسة الضحى للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2013.

52- **تهذيب التهذيب**: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1983م.

53- **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: جمال الدين أبو الحجاج يوسف المزي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة 1406هـ، تحقيق: بشار عواد معروف.

54- **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**: محمد بن إسماعيل الكحلاني الصنعاني، دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان، الطبعة الاولى 1998م.

(ث)

55- **الثقات**: أبو حاتم محمد بن حبان البستي -دار الفكر بيروت لبنان- تحقيق شرف الدين أحمد- الطبعة الأولى1975.

56- **ثمرات النظر في علم الأثر**: محمد بن إسماعيل الكحلاني الصنعاني، دار العاصمة للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى 1996م، تحقيق: رائد بن صبري بن أبي علفة.

(ج)

57- **الجامع الصحيح**: محمد بن إسماعيل البخاري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1981.

58- **الجامع الصحيح**: مسلم بن الحجاج النيسابوري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1981.

59- **الجامع لأحكام القرآن**: محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار احياء التراث العربي بيروت لبنان، الطبعة الاولى 1985.

60- **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**: أبو جعفر بن محمد بن جرير الطبري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1995.

61- **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**: أبو سعيد بن خليل العلائي، عالم الكتب بيروت لبنان، الطبعة الثانية 1408هـ.

62- **الجمع بين الصحيحين**: محمد بن فتوح بن عبد الله الأزدي الحميدي، دار ابن حزم بيروت لبنان، الطبعة الثانية 2002م، تحقيق: د علي حسين البواب.

63- **جوامع السيرة وخمس رسائل أخرى لابن حزم**: أبو محمد علي بن أحمد

بن حزم الأندلسي، دار المعارف مصر، تحقيق: إحسان عبّاس.

(ح)

64- **حجّة الله البالغة**: أحمد بن عبد الرحيم المعروف بالشاه ولي الله دهلوي، دار الجيل بيروت لبنان، الطبعة الأولى 2005م.

(خ)

65- **الخصال**: الشيخ محمد بن علي بن الحسين بن بابويه الصدوق، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، تحقيق: علي أكبر غفاري.

(د)

66- **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، دار الفكر بيروت لبنان.

67- **الدرر النجفيّة من الملتقطات اليوسفيّة**: العلامة يوسف بن أحمد البحراني، دار المصطفى لإحياء التراث، الطبعة الاولى 2002م.

(ذ)

68- **الذريعة إلى تصانيف الشيعة**: آغا بزرك الطهراني، دار الأضواء بيروت لبنان، الطبعة الثالثة 1403.

(ر)

69- رحمة **الأمّة في اختلاف الأئمّة**: محمد بن عبد الرحمن الدمشقي

الشافعي، دار الكتب العلميّة بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1987م.

70- **الرعاية في علم الدراية**: زين الدين علي بن أحمد الجبعي العاملي، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، تحقيق: عبد الحسين محمد علي بقال.

71- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**: شهاب الدين محمود بن عبدالله الآلوسي، دار احياء التراث العربي بيروت.

72- **روايات المدلّسين في صحيح البخاري**: عوّاد حسين الخلف، دار البشائل الإسلاميّة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2002م.

73- **روايات المدلّسين في صحيح مسلم**: عواد حسين الخلف، دار البشائل الإسلاميّة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2000م.

74- **روضة الناظر وجنّة المناظر**: عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية 2002م.

(س)

75- **سؤالات الآجري لأبي داود في معرفة الرجال وجرحهم وتعديلهم**: أبو عبيد الآجري، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1997م.

76- **كتاب سليم بن قيس**: سليم بن قيس الهلالي العامري، مطبعة الهادي قم إيران، الطبعة الأولى 1420هـ.

77- **سلسلة الأحاديث الضعيفة**: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف الرياض، الطبعة الأولى 1995م.

78- **سلسلة الأحاديث الصحيحة**: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة

المعارف، الرياض، الطبعة الأولى 1995م.

79- **سير أعلام النبلاء**: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، الطبعة التاسعة 1993.

80- **سنن أبي داود**: سليمان بن الأشعث السجستاني، دار الفكر بيروت لبنان، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، تعليق: كمال الحوت.

81- **السنن الكبرى**: أحمد بن شعيب النسائي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1991.

82- **سنن الترمذي**: محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، دار الفكر بيروت لبنان، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف.

83- **سنن الدارمي**: عبدالله بن عبد الرحمن أبو محمد الدارمي، دار الكتاب العربي بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1407هـ.

84- **سنن ابن ماجة**: محمد بن يزيد القزويني ابن ماجة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

(ش)

85- **شرح أصول الكافي**: المولى محمد صالح المازندراني، مؤسسة التاريخ العربي، الطبعة الثانية 2008.

86- **الشريعة**: أبو بكر محمد بن الحسين الآجري، دار الوطن الرياض- السعوديّة، تحقيق: عبد الله بن عمر الدميجي، الطبعة الثانية، 1990م.

(ص)

87- **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان:** أبو حاتم محمد بن حبان البستي، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، الطبعة الثانية 1414هـ.

(ض)

88- **الضعفاء الكبير**: محمد بن عمرو العقيلي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الثانية 1998.

(ط)

89- **الطبقات الكبرى:** محمد بن سعد بن منيع البغدادي، دار صادر بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1968.

90- **طبقات الشافعيّة الكبرى:** عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، دار إحياء الكتب العربية، تحقيق: محمود محمد الطناحي، عبد الفتاح محمد الحلو.

91- **طبقات المدلسين:** أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مكتبة المنار عمّان الأردن، الطبعة الأولى 1983، تحقيق: عاصم بن عبد الله القريوتي.

(ع)

92- **العدة في أصول الفقه:** شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي، دار ستاره قم المقدسة، تحقيق: محمد رضا الأنصاري.

93- عقود المرجان في تفسير القرآن: السيد نعمة الله الموسوي الجزائري، إحياء الكتب الإسلاميّة، تحقيق مؤسّسة شمس الضحى الثقافيّة.

94- علل الأحاديث في كتاب صحيح مسلم: أبو الفضل حفيد الهروي ابن عمار الشهيد، دار الصميدعي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2009م.

95- علل الشرائع: محمد بن علي بن بابويه الصدوق، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت لبنان.

(ف)

96- فتح الباري في شرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لبنان، الطبعة الثانية.

97- فتح المغيث في شرح ألفية الحديث: محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1403هـ.

98- الفرقان: محمد محمد عبد اللطيف ابن الخطيب، دار الكتب العلميّة بيروت لبنان، الطبعة الأولى.

99- الفصل في الملل والأهواء والنحل: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد ابن حزم الاندلسي، مكتبة الخانجي القاهرة.

100- فضائل القرآن: القاسم بن سلّام بن عبد الله الهروي البغدادي، دار ابن كثير بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1995م، تحقيق: مروان عطيّة، محسن خرابة.

101- فنون الأفنان في عيون علوم القرآن: أبو الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، دار البشائر بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1987م.

102- **الفهرست**: شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم إيران، الطبعة الأولى.

103- **فيض القدير في شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير**: محمد عبد الرؤوف المناوي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1994م.

(ك)

104- **الكامل في ضعفاء الرجال**: عبد الله بن عدي الجرجاني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

105- **الكافي**: محمد بن يعقوب الكليني، دار الأضواء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية2010.

106- **الكفاية في علم الرواية**: الخطيب أبو أحمد بن علي البغدادي، دار الكتاب العربي بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1985.

107- **الكامل في التاريخ**: عز الدين علي بن محمد ابن الأثير، دار صادر للطباعة والنشر بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1965.

108- **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، دار القبلة للثقافة الإسلامية، الطبعة الأولى 1992م.

109- **كمال الدين وتمام النعمة**: محمد بن علي بن الحسين ابن بابويه القمّي المعروف بالشيخ الصدوق، مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المقدّسة، الطبعة الأولى 1405هـ.

110- **الكواكب النيّرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات**: بركات

بن أحمد بن محمد المعروف بابن كيّال، دار المأمون بيروت، الطبعة الأولى 1981م.

(ل)

111- **لسان الميزان**: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت لبنان، الطبعة الثانية 1971م.

(م)

112- **مسألة التقريب بين أهل السنّة والشيعة**: ناصر بن عبد الله القفاري، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة 1428هـ.

113- **المصاحف**: أبو بكر عبد الله بن أبي داود السجستاني، المطبعة الرحمانيّة بمصر، الطبعة الأولى 1936م، تحقيق: آثر جفري.

114- **المصحف وقراءاته**: مجموعة من الباحثين بإشراف عبد المجليد الشرفي، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الطبعة الأولى 2016م.

115- **المصنّف**: عبد الرزاق بن همام الصنعاني، المجلس العلمي جنوب أفريقيا، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.

116- **معالم العلماء في فهرست كتب الشيعة**: محمد بن علي بن شهرآشوب المازندراني، داء الأضواء بيروت لبنان، تحقيق: السيد محمد صادق آل بحر العلوم.

117- **مفاتيح الغيب**: فخر الدين محمد بن عمر الرازي، دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان، الطبعة الأولى 2008م

118- **مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث:** أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، تحقيق صلاح بن محمد بن عويضة.

119- **المستدرك على الصحيحين:** أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، دار المعرفة للنشر والتوزيع بيروت لبنان .

120- **مستدرك الوسائل:** الميرزا حسين النوري الطبرسي، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.

121- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال:** محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لبنان.

122- **المعجم الكبير:** أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، مكتبة ابن تيمية القاهرة الطبعة الثانية.

123- **المعجم الأوسط:** أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، دار الحرمين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى1995 .

124- **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين:** محمد بن حبان بن أحمد البستي، دار الوعي بحلب، الطبعة الأولى 1396هـ، تحقيق: محمد ابراهيم زايد.

125- **مختصر التحفة الاثني عشرية:** محمود شكري الآلوسي، المطبعة السلفيّة بالقاهرة، تحقيق: محبّ الدين الخطيب.

126- **موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله:** أبو المعاطي النوري/ أحمد عبد الرزاق عيد/ محمود محمد خليل، علم الكتب، الطبعة الأولى 1997م.

127- **معرفة الثقات:** أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي، مكتبة الدار

بالمدينة المنوّرة، تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي.

128- **مجمع البيان في تفسير القرآن**: أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت لبنان، طبعة 1995م.

129- **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**: نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1988.

130- **مرويّات المختلطين في الصحيحين**: جاسم محمد راشد العيساوي، مكتبة الصحابة، الطبعة الأولى 2006م.

131- **مقاييس اللغة**: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، دار الحديث القاهرة، الطبعة الأولى 2008.

132- **مقباس الهداية في علم الدراية**: الشيخ عبد الله المامقاني، منشورات دليل ما، الطبعة الأولى 1428هـ، تحقيق: الشيخ محمد رضا المامقاني.

133- **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**: أبو الفرح عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الاولى1992.

134- **منهاج السنة النبوية**: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، دار الحديث القاهرة مصر، الطبعة الأولى 2004.

135- **مسند أصحاب الكساء**: بشّار عوّاد معروف/ محمد بشّار عوّاد، دار الغرب الإسلامي تونس، الطبعة الأولى 2013م.

136- **مسند الحميدي**: أبو بكر عبد الله بن الزبير الحميدي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1988م، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.

137- **المسند**: أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، مؤسسة قرطبة القاهرة

مصر، تحقيق: شعيب الأرنؤوط.

138- **المسند**: أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، دار الحديث بالقاهرة، الطبعة الأولى 1995م، تحقيق: أحمد محمد شاكر.

139- **مصفّى المقال في مصنّفي علم الرجال**: العلامة الشيخ آغا بزرك الطهراني، دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية 1988م.

140- **المصنف في الأحاديث والآثار**: عبد الله محمد بن أبي شيبة، دار الفكر للنشر والتوزيع بيروت لبنان.

141- **مناهل العرفان في علوم القرآن**: محمد عبد العظيم الزرقاني، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، الطبعة الثالثة.

142- **الموضوعات**: جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الطبعة الأولى.

143- **الميزان في تفسير القرآن**: السيد محمد حسين الطباطبائي، الأميرة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2010م.

(ن)

144- **نظم المتناثر من الحديث المتواتر**: محمد جعفر الكتاني، دار الكتب السلفية للطباعة والنشر بمصر، الطبعة الثانية.

145- **نخبة الفكر في مصطلح أهل النظر**: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الحديث القاهرة، الطبعة الخامسة 1997م، تحقيق: عصام الصبابطي.

146- **النهاية في غريب الحديث والأثر:** مجد الدين المبارك بن محمد بن الأثير، المكتبة العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى1979.

147- **النكت على مقدمة ابن الصلاح:** أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية المدينة المنورة، الطبعة الأولى 1984م، تحقيق: ربيع المدخلي.

(و)

148- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان:** أبو العباس أحمد بن محمد بن خلكان، طبعة دار صادر بيروت لبنان.

149- **الوافي:** العلامة محمد محسن المعروف بالفيض الكاشاني، دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان، الطبعة الأولى 2011م، تحقيق: السيد علي بحر العلوم.

150- **الوافي بالوفيات:** صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان، الطبعة الأولى 2000م.

فهرست المحتويات